طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

أعمال الملتقى الدولي حول

الإستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي

فندق الهيلتون 02 - 03 جويلية 2006

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين

تم جمع وتنسيق المحاضرات من قبل

" المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54 "

منشورات وزارة المجاهدين
الجزائر 2007

رقم الإيداع : 2007-1628
ردمك: 978-9961-846-61-2

الفهرس

- كلمة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.....5
- هل هي العودة إلى الماضي.....17
الأستاذ عبد الحميد مهري
-الاستعمار والمقاومة بين الأمس واليوم.....37
الأستاذ الهادي بكوش
- التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية.....43
الدكتور جمال قنان
-تأثير الاحتلال الأجنبي على الهوية الوطنية"العراق نموذجا" 75
الدكتور غانم محمد صالح
- الطب الاستعماري من عمل إنساني إلى أداة للتسرب الاستعماري السلمي.....97
الدكتور زكي مبارك
-الاستعمار وزمن الحقيقة قيم الاعتراف والتواصل مع الآخر.....121
الدكتور يومدين بوزيد
- من مركب الذنب إلى تبيض الجريمة.....147
الدكتور محمد العربي ولد خليفة
-صورة المغرب العربي في الكتابات الاستعمارية.....165
الدكتور احمد مالكي

- بعض انعكاسات التواجد الفرنسي بالفيتنام.....209
الدكتور كان تشان تون- الفيتنام
- مدخلة السيد لويس نيتوكيامانا.....219
-كلمة اختتام الملتقى الدولي 239
السيد معالي وزير المجاهدين

كلمة فخامة رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة

بمناسبة الملتقى الدولي:

"الاستعمار بين الحقيقة التاريخية
والجدل السياسي"

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحبه إلى اليوم الدين

أيتها السيدات الفضليات،
أيها السادة الأفاضل،

من دواعي سعادتي أن أتوجه إلى الحضور الكريم من مؤرخين وأدباء، ورجال ثقافة وإعلام، ممن حظي بهم المقام في هذا الملتقى العلمي عن " الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي"، شاكرا حضورهم ومساهمتهم في فعاليات هذه التظاهرة العلمية ومرحبا بهم في الجزائر، ومتمنيا لهم طيب الإقامة بين ظهراني شعبها الذي لا ولن ينسى أبدا تضامن ومساندة أشقائه وأصدقائه له أثناء ثورته التحريرية، والذي يعتبر يوم 5 جويلية من أيامه التاريخية المجيدة.

أيتها السيدات الفضليات،
أيها السادة الأفاضل،

تعرف الجزائر أكثر من غيرها بشاعة الاستعمار ومازالت إلى اليوم تحمل في أجساد أبنائها وبناتها، وفي نفسياتهم وفوق أراضيها، ومن خلال معالمها الحضارية، آثارا لا تمحى وجروحا لا تندمل للوثة الاحتلال، ودماره وفساده.

لقد احتلت فرنسا الجزائر، وكانت دولة ذات سيادة وشعب ذا حضارة، تقيم مع دول العالم علاقات دبلوماسية، وتربطها بها اتفاقيات مشتركة، بما في ذلك دولة الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى وفرنسا نفسها، ولها أنساقها الاجتماعية الخاصة ودينها ولغتها، وتقاليدها، وتعليمها الخاص وثقافتها المتميزة في المدن أو الأرياف، وعبقريتها المعبرة عن ذاتها الحضارية الإنسانية.

ولم يكن شعبها همجا يحتاج إلى تمدين، ولم تكن أرضا بورا، وفراغا في حاجة إلى تعمير، كانت ربوعها، كما شهد عليها الغزاة أنفسهم، جنات قطوفها دانية، وحدائق غلبا، فيها من كل فاكهة زوجين اثنين، وكانت تربطها بالدولة الغازية اتفاقية صداقة طويلة الأمد، وقد توقفت الغارات البحرية بين البلدين منذ 1818، ولم يكن في الجزائر معتقلون أوروبيون، إلا سُجناء حرب بالإضافة إلى أفضال الجزائر على دولة فرنسا، بإقراضها كميات هائلة من الحبوب أنقذتها من مجاعة كارثية، غير أن ما كان يعرف بذهب القصبة أو ثروة الداي، كان يثير شهية الحكام الفرنسيين الذين يعانون من تململ داخلي، بسبب المعارضة القوية وإلى اعتبارات أخرى أملتها آنذاك شروط جيو-سياسية وإستراتيجية، تسبب فيها تنافس الدول الأوروبية فيما بينها للسيطرة على العالم، وكسب المزيد من النفوذ الاقتصادي والعسكري على حساب الدول الأقل قوة، والانتقام من إيالة الجزائر التي كانت بحق، شوكة في حلق أطماع الدول الغربية.

لقد جوبه الغزو الفرنسي بمقاومة باسلة من طرف الأهالي منذ اللحظة الأولى، وأخذت المقاومة بمبايعة الجزائريين الأمير عبد القادر، واضع أسس الدولة الجزائرية الحديثة أبعادا جديدة واتسمت بأبعاد إنسانية عالية، من محافظة على كرامة الأسير، وعدم إذلال الآدمية في خصومه إلى احترام القوانين الدولية الإنسانية في حربه مع الغزاة، وتلتها مقاومات كثيرة تارة بالسلاح وتارة بالنضال السياسي وأخرى بالانتفاضات، إلى أن انفجرت الثورة التحريرية المظفرة عام 1954 التي سنحتفي بعيد استقلالها الرابع والأربعين بعد يومين.

بعد الاستعمار الفرنسي للجزائر واحداً من أقبح الوجوه الاستعمارية عبر التاريخ، لكونه اعتداء على الوطن ودولة وشعب دون مبرر وبما تميز به طيلة حقبته من ألوان الفساد والإفساد، وبما اتسم به من انتهاك صارخ لأبسط الحقوق الطبيعية والمدنية للشعب الجزائري.

وقد كشف العديد من المؤرخين الفرنسيين النزهاء، عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها المستعمر في حق الشعب الجزائري وأماطوا اللثام عن حقائق ممارساته الشنيعة التي ستظل نُكتة سوداء في تاريخ فرنسا الاستعمارية.

لقد اختبأ الغزاة وراء ألوان من الزيف والمزاعم، ليبرروا فعلتهم النكراء، ولجأوا إلى مناهج وخطط ماكرة، من أجل غزو الجزائر، وإخضاع أهلها، بفرض سياسة الأمر الواقع بما كان لديهم من قوة عسكرية ضاربة وتفوق في العلوم والتكنولوجيا، ومارسوا ضده أساليب عنصرية، حتى يخلو لهم وجه الجزائر الغنية.

لقد قامت إدارة الاحتلال بدراسة واسعة النطاق لجوانب عديدة من حياة الجزائريين ولما تمضي عشر سنوات على غزوهم، خلصت هذه الدراسة، المشبعة بالنزعة العنصرية والمجافية للموضوعية العلمية، والتي جاءت في قرابة أربعين مجلدا مست الفترة الممتدة من 1844 إلى 1867، إلى تقرير أن الشعب الجزائري هو من الأجناس الدونية غير القابلة للتحضر وعليه يجوز في حقه الإبادة الجماعية إلا أن واقع المقاومة والصمود لهذا الشعب أثبت فساد هذه النظرية. وقد انتهت الكثير من الدراسات المعاصرة داخل الدوائر العلمية لديهم إلى إقرار أن ما صدر عن المستعمرين لم يكن في الحقيقة سوى عدوان وقهر واستعباد من قوة معتدية على شعب مستضعف.

ومن المحير حقا أن يستمر إلى اليوم الخلط المقصود بين الزيف السياسي، والصراع على النفوذ، وبين الحقائق التاريخية الثابتة التي تتأسس عليها العلاقات بين الشعوب والأمم، والتي يجب أن توضح بأمانة تاريخية، ونزاهة علمية، وشجاعة أدبية، وضمير خلقي مسؤول، حتى لا تظل، مصدر كراهية، ومبعث ريبة، ومرتعا للأفكار المتطرفة والنوايا السيئة، فالتاريخ ليس ملكا لأحد و لا يملك أحدٌ أن يستغله لخدمة أغراضه الشخصية وأطماعه الذاتية إنه أكبر منا جميعًا.

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

كان الاحتلال الفرنسي لبلادنا انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، ويتعارض في بنوده جملة وتفصيلا، مع نص لائحة لاهاي لعام 1907، واتفاقيات جنيف 1949 وما بعدها.

لقد داست فرنسا الاستعمارية بعملها العسكري القوانين والمواثيق الدولية ومبادئ ثورتها وحتى تلك الاتفاقية الصورية لسنة 1830 التي فرضها " دوبرمون " على الداي حسين بحد السلاح، كانت كلها إملاءات الغالب على المغلوب تحت فوهات البنادق، وقعقعات المدافع، ومع ذلك لم تُحترم في أي بند من بنودها، ونكث المحتل بعهده الذي عاهد عليه الجزائريين في نفس اليوم، قبل أن يجف حبر الاتفاقية.

وتواصل الاحتلال كحقيقة على الأرض، مستبيحا في ممارسته جميع الأساليب المدمرة، بعيدا عن أي حساب أو عقاب، وحتى الإنجازات التي أجراها على الأرض كانت كلها وقفا على خدمة المعمرين وأبناء السلطة المحتلة، والقلة الموالية لهم وفي حيز جغرافي محدود.

في الوقت الذي كان فيه أبناء الشعب الجزائري حطبا للحروب التي يشتعل أوزارها هنا وهناك، في أوروبا ومستعمراتها، ويدا عاملة رخيصة، تشيّد اقتصاد دولة المتروبول، وتحرّث وتزرع وتعتني بمزارع المعمرين وتخدم مصانعهم، وأرضا بكرا غنية، تصدر خيراتها إلى أقاصي الدنيا، يجني ثمارها المحتلون، ويثرون بها اقتصادهم، ويلبون رغباتهم المتزايدة، في جشع وغطرسة قل نظيرهما في التاريخ.

وأبلغ تعبير يلخص دوافع الاستعمار الفرنسي في الجزائر ومظاهره وغاياته، ما صرح به أحد وجوه فرنسا الحديثة البارزين حين قال" قد تعزز موقفنا في إفريقيا، والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، إذ أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء، واستطعنا مؤخرا أن نجد فيها عددا من المحاربين، وألفنا حكومة تحريرنا وجمعنا فيها بالاشتراك مع حلفائنا قسما كبيرا من وسائل انتصارنا" وأضاف يقول "وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي تساعدنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية. إذن فثمة أسباب كثيرة كانت تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد امتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا" انتهى كلامه.

لقد تصرفت فرنسا الاستعمارية بالجزائر كمتاع ورثته عن العثمانيين، خالية من شعبها إلا من بعض السكان الذين لا تجمعهم وحدة ولا رابطة، اتخذت من عدد منهم مقاتلين، زجت بهم فرنسا في الحروب الأوروبية، أليس هي التي ردد أحد ساستها مقولة" منذ أن وجد العالم لم تكن هناك وحدة أو دولة جزائرية، على أي شكل من الأشكال" لكن لو كان الأمر كما قال لماذا استنفدت كل وسائل المحو والمحق لإبادة الشعب الجزائري.

فالقاصي والداني يعرف بالوثائق والأرقام مدى ما فعله الاستعمار في الجزائر، فكم كان عدد المتعلمين من الجزائريين غداة الاستقلال سنة 1962، مقارنة بعدد السكان، وكم كان دخل الفرد الجزائري، مقارنة بدخل الفرد الأجنبي من المعمرين. وكم كانت الأوضاع الاجتماعية بائسة ومأسوية، مع انتشار الأوبئة والأمراض، والفاقة، والأمية، إلى درجة يصعب معها ترتيب مكانة المجتمع الجزائري في ذلك الوقت ضمن سلم الترتيب الإنساني العام، لقد عم الجميع الدمار في حرب التحرير ومات الكثير تحت التعذيب إما في المعتقلات، وإما في عمليات الإبادة الجماعية، داخل القرى والمدن، ولم يكن هؤلاء من حاملي السلاح، ناهيك عن الثوار، الذين لم تحترم بشأنهم إدارة الاحتلال قوانين الحروب المتضمنة في الاتفاقيات الدولية.

هذا إذن بعض من حقيقة الاستعمار الفرنسي للجزائر، من جانب قانوني واجتماعي وإنساني، إذ يصعب على الدارس والمتتبع لهذه الظاهرة، أن يقف على إيجابيات للاستعمار، فهو الكارثة الكبرى، التي أصيب بها مجتمعنا، وقد ظل يقاسي ويلاتها بوجود المحتلين وحتى بعد رحيلهم.

فمن الصعب حجب الحقيقة التاريخية وصانعوها أحياء يرزقون ودلائلها ماثلة وشواهدها قائمة. فكل محاولة للقفز عليها أو توجيهها بما يخدم مصالح ذاتية سيزيد الشرخ توسعا وسيرهن مستقبل علاقات بلدين فلا يليق الزج بقضايا معقدة وحساسة في جدل سياسي عقيم لتحقيق مكاسب آنية أو إشباع نزوة حنين إلى ماض استعماري بائد.

فتنقية الذهنيات من رواسب الدمار الاستعماري عمل يتجاوز تنقية الأرض، وتحريرها من وجوده المادي، فأمام المؤسسات الجزائرية، والكفاءات، والنخب المثقفة،

جهد جبار، وطريق طويل، للوصول بالجزائر إلى حالة التخلص التام من الآثار المترسبة في اللاوعي الفردي والجمعي للأمة جراء قرن وربع القرن، من الاحتلال الغاشم.

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

إذا كانت الدوائر الاستعمارية الجاحدة المتنكرة، تضن على شعبنا ولا تعترف له بحقه التاريخي في الثورة والتحرير، وتزعم أن ما جرى مابين 1954-1962 كان أحداثا، وعصيانا مدنيا، وتمردا على الشرعية، ولم تعترف الدولة الفرنسية، إلا أخيرا، بأن ما جرى في هذه المدة كان حربا. ولكن يبدو أن كل الذي قاساه شعبنا ومازال يقاسيه من ويلات الاستعمار بما في ذلك أخطار مخلفات تجارب سلاحه النووي في صحرائنا، وحقول ألغامه المزروعة عبر مئات الكيلومترات على أراضينا، كل ذلك وغيره، لم يكن كافيا حيث مازال بعض من يحنون إلى"الجزائر فرنسية" يتبجحون لأغراض هم يعلمونها بتمجيد الاستعمار، واعتباره ظاهرة إيجابية، لا سيما في شمال إفريقيا، التي يقصد بها أساسا الجزائر، قبل غيرها.

بل وصل الاستهتار ببعضهم إلى سن قانون في هذا الشأن، ما يؤكد رغم كل التحولات التي حدثت في العالم، وتوبة كثير من مستعمري الأمس، وعودتهم إلى جادة الصواب، بالاعتراف الرسمي والاعتذار العلني، عن الجرائم التي ارتكبت في حق الشعوب المستعمرة، بأن الحنين ما يزال يجذبهم إلى تاريخهم الاستعماري الشائن بل المخزي الذي اتسم بالفظاعة والعدوان، فهم يتصرفون بعيدا عن الأخلاق الإنسانية المتعارف عليها، والتي فرضها التطور في العلاقات بين الشعوب والأمم والدول، من أجل بلوغ المجتمع الكوني، أو

العولمي، المندمج والمتوافق في قواسمه الإنسانية المشتركة.

إن الاستعمار مدان لطبيعته ومرفوض لذاته وخصوصا إذا كان في قسوة وهمجية الاستعمار الفرنسي للجزائر فليس هناك استعمار جيد وآخر قبيح، وكل محاولة لخلط الأوراق عبر تبريره أو تمجيده لا يعطيه شرعية ولا يمحو آثاره الكارثية بل سيُبْقي على الجروح مفتوحة ويفوّت الفرصة على الجادين في إعادة إقامة علاقات متوازنة بين دولتين ذات سيادة.

إن الحقيقة التاريخية للاستعمار الفرنسي لبلادنا، يشهد عليها القانون والمنطق والواقع، ولن يغير من حقيقتها كل تصرف أرعن يتجاوز الأعراف الدولية والمواثيق الأممية ولا كل الحسابات الضيقة والمصالح الظرفية. إننا أمام حق تاريخي، يطالب به الضمير الإنساني المشترك، وليست قضية الجزائريين وحدهم.

فالجدل السياسي الدائر هنا وهناك، لن يغير من واقع الحال، ولا نحسب أن هذه القضية، يمكن تأجيرها للسياسيين أو إخضاعها لأمزجة المتاجرين والحاقدين، على حق الشعوب في الحرية والعيش الكريم. فكتابة التاريخ مهمة المؤرخين، والعلماء، والأساتذة المختصين، والباحثين، أما صياغة التاريخ وصناعته فهي من رسالة الشعوب والأمم، ويبقى الجدل السياسي أمرا عارضا، قد يشوش على الحقيقة، لكنه لا يملك أن يغير منها شروى نقير.

فيعود للمؤرخين وحدهم مهمة كشف الحقائق التاريخية باستنطاق صناعها الذين ما زالوا على قيد الحياة وباستقراء الوقائع والأحداث وتتبع الشواهد والآثار وبالعودة إلى الأرشيف الوطني والمغتصب غداة الاستقلال.

أيتها السيدات الفضليات،

أيتها السادة الأفاضل،

أعتقد أن هذا الملتقى الدولي الهام، الذي تحضره أسماء وكفاءات ذات باع في مجال التاريخ والسياسة والفكر، كفيل بإماطة اللثام عن كثير من الحقائق، وبلورة المفاهيم وتحديد الدلالات، التي كثيرا ما يشوبها غموض، أو تعمية مقصودة، من أجل التمويه على الحقيقة.

ولا أحسبني متكلما في هذا المقام المهيب المحاط بجلال العلماء والمفكرين، إلا من باب الإسهام المتواضع معكم، لما في التحدث والاستماع إلى العلماء وأصحاب الفكر، من فضيلة ومغنم، لا نجدهما في غير مقامهم.

وفقكم المولى عز وجل وسدد خطاكم، ونفع بعلمكم أبناء الأمة، وأجدد لكم شكري وامتناني راجيا لضيوفنا الأعزاء إقامة طيبة في بلدهم الجزائر، وعودة ميمونة لأوطانهم.

والسلام عليكم جميعا، ورحمة الله تعالى وبركاته

السيدعبد العزيز بوتفليقة

هل هي العودة إلى الماضي؟

الأستاذ عبد الحميد مهري
- الجزائر -

الموضوع المطروح في هذا الملتقى يشكل حقيقة تاريخية وجيوسياسية وقدمت باختصار شديد في الشق الثاني ما هو حال متعلق بالهدف السياسي وما أثارته موافقة البرلمان الفرنسي على قانون تمجيد الاستعمار المعروف والمشهور بقانون 23 فبراير. ثم انتقال رئيس الجمهورية للعلاج بفرنسا الذي أثار ردود فعل متشنجة من بعض الأوساط والشخصيات الفرنسية المتشبثة بماضي الاستعمار.

وقد خلت هذه التصريحات من لمسات اللياقة التي تراعى عادة تجاه رؤساء الدول أو المرضى أو حتى الزائرين العاديين لفرنسا ومن المؤسف أيضا المعبر عن الوضع الحالي لفرنسا أن وزير الخارجية وهو في مهامه الرسمية قد أخلط إذ ذاك.

وكانت هذه القضية منطلقا لجدل سياسي واسع، وقيل إن سبب هذه الحملة هو تصريح رئيس الجمهورية الجزائرية بقسنطينة: من أن سياسة الاستعمار في الجزائر سياسة الفرنسة المفروضة كانت عبارة عن إبادة أو محاولة الإبادة للهوية الجزائرية، وهو وصف موضوعي يلخص السياسة الرسمية المعلنة والمطبقة بمختلف وسائل الإرغام الاستعماري في الجزائر.

هذا التصريح اعتبره المتشبثون بالغرب الاستعماري سبا وشتما لفرنسا وكأنما نسبت لها ظلما خطيئة لم ترتكبها.

واعتقادي أنه لا توجد مبالغة في وصف سياسة فرنسا بالجزائر التي كانت ترمي بالفعل لإبادة الهوية الجزائرية خاصة أن هذه الغرابة تزول عندما نلاحظ الطبقة السياسية الفرنسية بجميع أطيافها ومؤسسات الدولة في مقدمتها ثارت ثائرتها عندما ارتدت بعض الطالبات المسلمات بفرنسا الحجاب في مدارسهن، وهو موضوع مساندة الحجاب وعدم

مساندته قضية أخرى، لكن هذا السلوك اعتبر من طرف كل الفاعلين السياسيين في فرنسا تهديدا خطيرا لهوية الجمهورية الفرنسية، بل إن مسؤولا ساميا إذاك اعتبره اعتداء، فالمقارنة بين 130 سنة وبين سياسة الفرنسة، وضع الحجاب لبعض الطالبات يدل على الهوة السحيقة التي أصبحت تفصل بيننا وبين الذين مازالوا يتشبثون بهذه الصفات.

وإذا انتقلنا إلى الجانب الثاني، الحقيقة التاريخية التي سيتناولها بدون شك الكثير ممن سيتدخلون بعدي.

الحقيقة التاريخية هو أن الاستعمار كان من أسوا الفترات في العلاقات الدولية، وأن الجزائر كانت في طليعة الضحايا لهذا النظام الجائر.

لكن السؤال المطروح هو هل الاستعمار مجرد حقيقة تاريخية أم أنه أيضا حقيقة اليوم ؟ التيار المساند للعودة لهذا العهد، لا اعتقد أنه يترجم مجرد حنين عاطفي لكنه يضم ويحتوي على توجهات فكرية وسياسية لتكييف العلاقات الحالية وفقا للمفاهيم القديمة للنظام الاستعماري.

إذن الحقيقة التاريخية للاستعمار محكوم عليها من طرف أغلب المؤرخين النزهاء لكن في تقليد الاستعمار هو اليوم حقيقة واقعة.

وملاحظة في كثير من دول العالم التي تتعامل معها وفي الممارسة الدولية في أعلى مستوياتها.

إذا رجعنا إلى شيء من الجدل، فإن الثورة الجزائرية كانت دائما تفرق بين الشعب الفرنسي والنظام الاستعماري وكانت لا ترى أي حرج في أن يتولى أطباء فرنسيون علاج المرضى والمجروحين من المجاهدين، وكان الأطباء الفرنسيون الذين تولوا هذه المسؤولية يرون في هذا العمل إنقاذا لشرف فرنسا، ويرون فيه دفاعا حقيقيا عن وجه فرنسا

الحقيقي، وتقديري أن جيل الثورة مازال بهذا الطرح الذي لا ينم عن السذاجة ولكن ينم عن وعي عميق، لكن هناك أجيال لم تعرف هذه التجربة وكانت تعرف انتقاد رئيس الجمهورية إلى فرنسا، وإقدام بعض المسؤولين على اختيار فرنسا لهذا العلاج وضع للشرف في غير موضعه

ومع هذه الأجيال ألف حق ربما وجه فرنسا الآن غير الوجه الذي نود نحن أن يكون عليه.

إذا انتقلنا إلى واقع اليوم نرى أن هذا التيار الفرنسي الموجود وثيق الصلة بتيارات أخرى في الدول الغربية، ووثيق الصلة بالممارسات التي تطفو على السطح، خاصة منذ أحداث 11 سبتمبر، وهذا التيار الموجود في فرنسا قوي، واعتقادي أننا نخطئ إذا قسنا قوته بنتائجه الانتخابية فهو يبقى مؤثرا في الحياة السياسية بفرنسا سواء تولى الحكم يمين أو تولاه اليسار، ومعالجة أو الموقف من هذا التيار، وبالطبع الرد على بعض الأطروحات، لكن الاعتماد على الجدل اللفظي وحده لا يكفي لأن هذا التيار له انعكاسات على العلاقات الموضوعية بين فرنسا وبين مستعمراتها القديمة ومنها الجزائر. وهذا ما يحتم وضع هذه العلاقات الموضوعية تحت المجهر ودراستها على ضوء تأثيرات هذا التيار على مجرياتها وعلى تطوراتها.

كما أن هذا التيار يعتمد ويستند إلى تطور عالمي، سلبي في العلاقات الدولية، وعناصره عديدة أولا: أن نهاية الحرب الباردة لم تسهم مع الأسف في إضفاء قدر أكبر من الديمقراطية في العلاقات الدولية، بل إنها ساعدت على بروز تيار كان كامنا في الولايات المتحدة، ووجد متنفسا في الانفراد أو محاولة الانفراد بقيادة العالم.

ثانيا: أن محاولات التحييد للأمم المتحدة وتسخيرها لمصلحة الدول الكبرى سجلت مع الأسف في السنوات الماضية نتائج عملية ونوعية خطيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر مثلما ذكرت.

واليوم يطرح موضوع إصلاح الأمم المتحدة في مستويات عدة : التركيبة البشرية، الإجراءات، لكن هناك ما هو أخطر، مثلما أشار إليه ممثلنا الدائم السابق في الأمم المتحدة الأستاذ عبد الله بعلي وهو محاولة تغيير وظائف الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن.

فمجلس الأمن ابتداء من لائحته 73/13 المشهورة نصب نفسه كسلطة عليا تملي على بقية الدول ما تفعله لمعالجة بعض المشاكل ومنها قضية العرب، وهذا لا يدخل حتما في وظائف مجلس الأمن الأساسية ولا يدخل في مفهوم الأمم المتحدة كما أسسه أول وفد.

هناك أيضا ممارسة تنبني على اعتماد منطق القوة في العلاقات الدولية، هذه الممارسة توحي بأن بعض الظواهر أصبحت تعتقد أنه يمكن العودة إلى النظام الاستعماري القديم إذا سخرنا له وسائل العصر، العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، والذي نلاحظه نوعا من مماثلة، الاستعمار القديم الذي كان يرفع شعار التمدن الرسالة والتمدينية والاستعمار الحالي يرفع القضية بشكل ديمقراطي لكن الوسائل هي وسائل الاستعمار القديم، الاحتلال العسكري، الحصار الاقتصادي، تزييف الحقائق في قضايا أساسية مثل قضايا السلم والحرب.

كل هذه الممارسات اليوم مسخرة لا للاستعمار الجديد مثل المفهوم الذي برز في أوج الحركات التحريرية، يعني استغلال غير مباشر لا نحن الآن أمام الاستعمار القديم وعودة

إلى مفاهيم الاستعمار القديم وأساليبه وتطبيقه على مستوى العالم.

إذن، أمام هذه التطورات. فالقضية المطروحة أمامنا يمكن اعتبارها تطورات في منتهى الخطورة وتطورات قد تستمر في المستقبل لسنوات عديدة، وأننا مواجهون بحقيقة واجبها أجدادنا هي هل نستسلم أم نقاوم ؟ وتقديري أن المقاومة مفروضة، مفروضة علينا سواء أردنا أم لم نرد، سواء تبنتها الحكومات أم لم تتبنّها، وإذا تقاعست الحكومات تقاعست الدول على ترشيد المقاومة وعلى القيام بها سلمية وجدية، فإن هذه المقاومة ستبرز في أشكال أخرى غير راشدة، لكن تقاعس على مقاومة الظواهر الاستعمارية يغذي المقاومة غير المؤطّرة وتلك التي لا يتم التحكم فيها فيما بعد.

فالمقاومة ضرورية لأنها مفروضة في المنطق الثاني، وإذا عجزنا على تحقيق النتائج الآن فإننا نخسر الكثير أنظروا إلى تاريخ أسلافنا فقد حدث أثناء المقاومة في القرن 19 م أن طلب الاستعمار من إحدى القبائل الجزائرية أن يستسلموا للعدو الفرنسي، ولم يكن لهم سلاح، ولا يستطيعون حتى مجابهة هذه القوة، قالوا والله معقول جدا، لكن أترك لنا وقت نتشاور في ما بيننا وتشاوروا وعادوا بجواب، وكان الجواب هو: لا نستطيع الوعد بالكف عن المقاومة لأننا نخاف أن تفسد تربية أبنائنا، هذه المقولة أو هذه القصة سواء كانت حقيقية أو موضوعة، فهي تصور مسار الشعب الجزائري الذي لم يستسلم يوما من الأيام، وقام بما يستطيع حتى انتصر.

فإذا المقاومة مفروضة علينا وعلينا أن نعتمدها لنرشح في مستوى الشعوب لكن في مستوى الحكومات اليوم الساحة العالمية، السياسة العالمية، أو العلاقات الدولية موسومة بأوامر تسقط وانصياع من الحكومات فهل نطمح أن تقوم

حرب عالمية وبوادرها موجودة على غرار حركة عدم الانحياز ويكون عنوانها حركة عدم الانصياع.

فيكفي أن تجتمع الإرادات لتقول إن مشاكل العالم اليوم لا تحل بالأوامر التي تصدرها دولة واحدة خاصة إذا كانت سياستها مبنية على أخطاء فادحة وتنكر كامل لكل القيم وكل ما بنته الإنسانية من تقاليد وقوانين لجعل العلاقات بين الشعوب والدول علاقات تعاون حديثة.

وهذا أمر في الإمكان وبوادر هذا الذي نسميه عدم الانصياع موجودة واعتقادي أن المسؤولين واعون بمقدرات الشعوب، يجب أن يغذو هذا الاتجاه، لأن صمتنا وسكوتنا يستعمل أيضا كحجة لإقناع الجانب الذي يعارض هذه السياسة في العالم الغربي وفي الدول التي تمارسه ومن الممكن أن نتصور الهدف الأساسي لهذه الحركة هو إقامة الحوار الدائم والواسع بين دول العالم لحل المشاكل الأساسية من خلال:

قضية العنف، استعمال العنف في العلاقات الدولية بجميع صوره، الاتفاق على تحديد مفهوم للإرهاب، وضع أسس ثابتة لترشيد مصادر الطاقة الزائدة، وضع أسس ثابتة مشتركة لتنمية مصادر الطاقة الأخرى لمصلحة الجميع وضع أسس وتقنينات لإقامة القواعد العسكرية على أرض الغير، بما أن هذه القواعد زاد انتشارها خاصة في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة، أي بعد انتفاء سبب وجودها أصلا.

إقامة أسس لسياسة تتساوى فيها دول العالم وشعوبه للوصول إلى أسباب التنمية الحقيقية ومحاربة الجهل، الفقر والمرض.

لكن هذا يبقى أيضا مرهونا بالقضية الداخلية ويجب أن نقدم بدون تردد على تحول ديمقراطي حقيقي في أنظمة الحكم

ولا نخاف من مزاحمة السلع المستوردة من طرف الدول الكبرى.

فالشعوب تفرق بين السلع الأصلية والسلع المزيفة وطريق الخلاص من الاستعمار ومن عودة الاستعمار، هو أن نعود نحن إلى تقاليد المقاومة.

الاســـتعمار والمقـــاومة
بين الأمـــس واليوم

الـــهادي بكوش
رئيس الحكومة سابق
– تونس –

يمر اليوم على استقلال بلاد شمال إفريقيا عن فرنسا أكثر من خمسين عاما، قضيناها في بناء دول حديثة، وبعث مجتمعات متقدمة، سياستنا في الداخل دعم الوحدة الوطنيّة، وتجاوز الخلافات الداخلية، وخاصّة الخلافات بين من جاهد في سبيل الاستقلال، ومن تخلف عن المعركة، أو من ساند العدو، وسياستنا في الخارج وخاصّة مع فرنسا- التي استعمرتنا تغليب الحوار، والتعاون، ونسيان الماضي.

بينما نحن على هذه الحال، تصدمنا من حين لآخر داخل أوطاننا، وفي فرنسا، تظاهرات مثيرة، تشكك فيما كان عليه الاستعمار من قمع، وتسعى إلى تمجيده، وتحقر بالتالي من ملحمة المقاومة التي تصدّت له، وكأن الاستعمار بين الأمس واليوم أضاع حقيقته البشعة، وتغيّر وجهه، وكأنّ المقاومة أصبحت حدثا عاديا لا تكاد تكون له أهميّة.

يحدث هذا وكثير منّا- بقايا المناضلين- مازال اليوم حيّا، وهو يباشر الحكم. فماذا يكون الأمر غدا عندما يموت كلّ المناضلين؟

هو تساؤل جئت إلى الجزائر لمحاولة الإجابة عنه، بصفتي مناضلا تونسيا دستوريا، واكب حركة التحرير، وانخرط في هياكلها، وساهم في أنشطتها من جهة، وعاش الاستعمار، وشاهد حيفه وظلمه، وتعرّض لقسوته وجبروته.

وإني ممنون لوزارة المجاهدين، ومركز تاريخ الحركة الوطنية الجزائريّة، اللذين أوليا هذا الموضوع ما يستحق من أهمية بالغة، ونظّما ندوة دوليّة للنظر فيه، دُعيت إليها نخبة طيبة من أصحاب العلم، ورجال السياسة، وذوي التجربة. وإني أشكرهما على ذلك، وعلى دعوتي إليها شكرا جزيلا.

نبدأ بتاريخ ما قبل الاستعمار

لئن نجح العثمانيون في إيقاف الزحف الإسباني المسيحي إلى بلادنا، وتحرير المواقع التي كانوا يحتلونها، وتولي السلطة عندنا، فإنهم لم يوفقوا في النهوض بنا، وإلحاقنا بركب الحضارة الحديثة، وتمكيننا من التنظيمات والتقنيات التي بفضلها ارتقت البلاد الأوروبيّة المجاورة، فبقينا في وضع سياسي، واقتصادي، وعسكري، متدن.

ونتج عن ذلك، أن احتلال فرنسا لبلادنا تباعا، ابتدا بالجزائر سنة 1830، وامتد إلى تونس سنة 1881، وتواصل في المغرب سنة 1912، وأخضعتها جميعا لاستعمار بغيض.

خططت فرنسا لهذا الاحتلال منذ القرن السادس عشر، وأعدت له العدّة، ووفرت له الأسباب وهيأت له المعلومات، والأسلحة، والرجال.

وكنا عن ذلك غافلين.

لم يكن هذا الاحتلال سهلا. ولم يكن نزهة. فقد تعرض لصعوبات جمّة، وعراقيل شتّى، وواجه معارضة شديدة، جريئة، وعنيدة، لم يخش سكان البلاد سطوة الغزاة، وكثرة جندهم، ولم يهابوا عتادهم العسكري المتطوّر، وأسلحتهم الفتاكة. ولم يستسلموا أمام عنفهم، وقساوتهم. ولم يقبلوا سلطانهم رغم ما لحق بلادهم من دمار، وما أصابهم من خسائر.

تغيرت الأوضاع فيما بعد. واستتب الأمر لفرنسا التي نجحت في الأخر، بعد طول عناء، في فرض وجودها، وتأمين احتلالها في بلاد المغرب كافة.

غلبتنا، وانتصرت علينا، وتولت الحكم فينا، وأصبحت بلداننا في شمال إفريقيا الواحد تلو الأخر بصيغ مختلفة مستعمرات لها.

انتصب الاستعمار الفرنسي في بلادنا لغايات واضحة معلومة، أذكر منها:

أولا: السيطرة الاقتصاديّة علينا. واستغلال ثرواتنا. والتصرّف في إنتاجنا الفلاحي ومواردنا المنجميّة. وتسويق بضائعها الصناعيّة التي تكدّست في بلدها لتخمة سوقها الداخليّة، ولانسداد السوق الأوروبية.

ثانيا: استغلال ما تجمع في بنوك فرنسا، ولدى أثريائها من رؤوس أموال، وصرفها في المستعمرات لما تأتي به من فوائد لا تجدها في بلادها.

ثالثا: الحصول على مواقع استراتيجيّة جنوب البحر الأبيض المتوسط، تمكن فرنسا من منافسة انقلترا في السيطرة على المسالك التجارية التي تربط أوروبا بآسيا.

رابعا: تبوّأ فرنسا مكانة متميزة كانت تحلم بها دوما، وتسعى إليها بين جيرانها، ومنافسيها، ممّا يعطيها إشعاعا يمكنها من نشـر لغتها، وعاداتها، ورايتها، وأسلحتها، وعبقريتهـا، كما وضّحـه جول فاري « Jules Ferry » أحد كبار دعاة الاستعمار في فرنسا، في بيانه شروط العظمة.

خامسا: تسديد حاجيات فرنسا من اليد العاملة نتيجة التراجع الديمغرافي عندها، ومواجهة مستلزماتها من الجند في صراعها مع ألمانيا سنة 1914، وسنة 1939 أثناء الحربين العالميتين: الأولى والثانية.

سادسا: التبشير الديني ونشر المسيحيّة، ويثبت التاريخ أن تحالفا متينا، وتعاونا وثيقا، جمع بين السلطة الاستعمارية الفرنسية بالكنيسة، بنيّة تنصير شعوب شمال إفريقيا، وإعادتها إلى ديانتها القديمة: دين أجدادها أثناء حكم روما، وحكم بيزنطة.

وقد باشرت فرنسا في إفريقيا شمالها وجنوبها دور الحارس الأول للمسيحيّة و في الخارج، وذلك بالرغم من طابعها اللائيكي في الداخل.

وقد قال أحد رجالاتها: "اللائيكية صالحة لفرنسا وحدها، وليست بضاعة للتصدير"

ولا ننسى في تونس المظاهرات الشعبية العارمة التي نظمها الوطنيون، وفي مقدمتهم طلبة جامع الزيتونة المعمور في نوفمبر 1925، احتجاجا على إقامة تمثال للكاردينال لافجيري « Lavigerie » في مدخل المدينة العتيقة، يحمل صليبا في يده اليمنى، وإنجيلا في يده اليسرى، وهو في هيئة محارب محتلّ.

ويعتبر الكاردينال شارل مارسيال " Charles Martial Lavigerie" من أكبر دعاة النصرانيّة في شمال إفريقيا. وكان يقول أن لا تمدن لشعوبها ما لم يتنصّروا، ولم يتفرنسوا.

كان كبير الأساقفة في الجزائر، ورئيس الكنيسة بعموم إفريقيا، وانتقل بعد احتلال تونس إلى قرطاج، واستقرّ بها.

وقد اشترك مع الجيش وسلط الاحتلال في بسط نفوذ فرنسا على أهالي الجزائر، وتونس. وكان لافيجري من كبار رجال الكنيسة الذين عملوا على المصالحة بين دولة فرنسا اللائكيّة والكنيسة.

ولا ننسى أيضا المعارضة الشديدة التي قابل بها شباب تونس وعمالها المؤتمر الافخارستي الذي التأم في قرطاج سنة 1930 في الذكرى المئويّة لاحتلال الجزائر، بإدارة الفاتيكان، وكبير أساقفة قرطاج، وبإشراف باي تونس، والمقيم العام، وكلّ السلطات الفرنسيّة والتونسيّة، وبمشاركة كبار علماء الإسلام المغلوبين على أمرهم.

وقد اغتنم القساوسة ومريدوهم فرصة هذا المؤتمر للانتشار في مدينة تونس، والتجوّل في شوارعها بزّي المحاربين الصليبيين.

ندّد الشعب التونسي بهم، واعتبر تظاهرتهم حملة صليبيّة تاسعة تواصل الحملة الثامنة التي توجه بها سنة 1267 لويس التاسع–القديس لويس نحو تونس لتتصير الحفصيين، والتي لقي فيها حتفه.

كانت المعارضة لإقامة تمثال للكاردينال لافيجري سنة 1925، ولانعقاد المؤتمر الافخارستي سنة 1930 محطّة هامة في تاريخ بروز الوعي الوطني، وتاريخ المقاومة التونسيّة ضد الاستعمار، وضد تحدّي النصارى للمسلمين في بلادهم.

هذه خلاصة لغايات الاستعمار الأولى المعلنة تارة، والمسكوت عنها طورا.

وللاستعمار غايات أخرى حاول دعاته ومنظّروه الإشادة بها للتضليل والمغالطة، فادعوا أنهم جاؤوا بلادنا للنهوض بها، ونشر المدنيّة بين أهلها.

فهم رجال بيض ينحدرون من عرق متميّز، وهم أعلى درجة من بقيّة البشر، يزعمون أنّ لهم رسالة هي عبء ثقيل لا بدّ لهم من تحمّله، ولابدّ لهم من تأديته.

فمن حقهم، ومن واجبهم الأخذ بيد الأعراق المتخلفة، والتحكم فيها للنهوض بها، ولتمدينها.

واعتمدوا في تبرير رسالتهم هذه على مقولات عنصرية مشكوك في نزاهتها لبعض العلماء والباحثين الذين كانوا أداة لرجال الحكم والسياسة، ومن ضمن أولئك مجموعة من أطباء النفس سيطروا في الجزائر بزعامة الطبيب " أنطوان بورو" "Antoine Porot"، وقدموا دراسات بثوها في أجيال من الأطبّاء النفسانيين، خلاصتها أن لرجال الشمال الإفريقي منزلة دون

الرجل الأبيض الغربي، وأنه اعتبارا لما يدعون أنها معطيات علمية: مجرم بالطبع، هدّام بالغريزة، مزاجي قلبّ، يكون لك تارة أكبر صديق، وتارة أخرى أكبر عدو- كسول، كذاب، ليس له تفكير منطقي، وهو ميّال إلى سفك الدماء.

هي تُرّهات سخيفة غير جادة، تفتقر إلى الموضوعيّة، هدفها الادعاء أن المغاربة متخلفون، وأنهم في حاجة إلى الفرنسيين ليأخذوا بأيديهم، ويسيروهم، وبترّهاتهم هذه يدعم هؤلاء العلماء المزيفون التسلط الاستعماري، ويفسحون له المجال ليبتز ثروات الأهالي ويستغلها، وهم بذلك ينشطون بصفتهم أعوانا للحكم، ولا يعملون بصفتهم رجال علم.

وبهذه الترهات غذّوا في الجالية الفرنسيّة شعورها بالتفوق، وبأهليتها للترفع على سكان البلد، والتسلط عليهم وزرعوا الشك وعقد النقص فيهم.

ندّد الطبيب فرانتز فانون " Frantz Fanon " المناضل الكبير ضد الاستعمار، والمقاوم الشجاع في الثورة الجزائريّة بهذه الترهات، وردّ عليها. وقد بيّن خاصّة أن سلوك الرجل الشمال الإفريقي ليس نتيجة نظام عصبي وراثي، أو خاصيّة مزاجيّة غريزيّة، ولكنه نتيجة وضع استعماري.

وسفهها الواقع والتاريخ، وهي لا تعدو أن تكون مجرّد حماقة كبرى من حماقات الاستعمار.

إنّ الرسالة التمدينيّة التي ادعت فرنسا أنها استعمرتنا لنشرها كذب وبهتان في مستوى النيات، وتجهيل وتفقير في مستوى النتائج. إنها مغالطة وتضليل. وهي مأساة إنسانية، وجريمة بالنسبة لمرتكبيها، لأنّ الاستعمار في الحقيقة احتلال بالقوة، وابتزاز بالعنف. وهو ظلم وعدوان تسلط علينا 132 سنة في الجزائر، و 75 عاما في تونس، و 44 عاما في المغرب.

غلبنا، وحكم فينا، وجرّدنا من بلادنا، وألحقنا بفرنسا، تفككت مجتمعاتنا، وشوّهت هُويتنا، وعوملنا باحتقار وجبروت في عقر دارنا، في أرضنا، وأرض أجدادنا، وكأننا غرباء، وسكان من درجة ثانية، والمستعمرون هم الأسياد الأعلون. وكان الأمر في الجزائر أدهى وأمرّ، إذ كاد شعبها يفقد لغته ودينه، لولا إرادته القويّة في الحياة.

افتكوا أراضينا، واستحلوا أحباسنا، وأقرّوا فيها فرنسيين، حشروا فيهم حثالة من المساجين، والمجرمين، والبطالين، وقالوا لهم هذه بلادكم- هي فرنسا الكبرى اسكنوها آمنين، فهي لكم إلى الأبد. جعلوا من بلادنا مستعمرات استيطان.

حكمونا بالحديد والنار، بالرعب والتخويف، بالإبعاد، والتشريد، والسجن، بالقتل والتعذيب، بالإهانة والتذليل.

نهبونا، سلبونا، فقّرونا، وجوعونا، وجهّلونا، طمسوا هُويتنا، وكلما احتجّ الأهالي اشتدّ العنف، وزادت القساوة، وتعددت عمليات الإبادة. من ذلك أنهم حصروا الفارين الذين يلاحقونهم في الكهوف والمشاتي، ودفنوهم أحياء. وكانوا يغربون البعض منهم إلى الجزر النائية Cayenne, Nouvelle Calédonie حيث يموتون مرضا، وجوعا، وعطشا.

وبالرغم عن ذلك، لم يستسلم الشعب، ولم تتوقف الاحتجاجات، والتظاهرات. ولم تضعف المقاومة.

فشعوبنا لم تقبل الاحتلال، وخاضت حروبا ضده منذ دخوله، وسجّلت ملاحم خالدة. ومن ينسى بطولات الأمير عبد القادر، والحاج أحمد باي قسنطينة، وانتصارات عبد الكريم الخطابي، وجرأة وصمود رجال أمثال: علي بن خليفة، ومحمد بن صالح الدغباجي، وثبات عمر المختار، وخليفة بن عسكر.

تراجعت المقاومة فيما بعد لعدم توازن القوى، ولافتقارنا إلى الأسلحة العصريّة، ولغياب سند دولي، ولانهيار السلطنة العثمانيّة، ولتخلفنا السياسي والاقتصادي.

ثم عاد إلينا وعينا، واستيقظنا، وتجدّدت المعارك، وآخرها المعركة التي شنها بتونس الحزب الحرّ الدستوري بقيادة الحبيب بورقيبة يوم 18 جانفي 1952، عندما أغلقت الحكومة الفرنسيّة أبواب الحوار، وتنكرت للوعود التي قطعتها بمنح تونس استقلالها الداخلي.

وتلتها المعركة التي شنتها الحركة الوطنية المغربية، مدعومة بمباركة الملك محمد الخامس، ومساندته، وزعامته.

وتوّجت هذه المعارك، معركة الجزائر، أو بالأصح حرب الجزائر التي انطلقت شرارتها غرّة نوفمبر 1954، بدفع من جبهة التحرير الوطني، وقيادتها، والتي تواصلت ثماني سنوات.

لم تقتصر هذه المعارك على الجانب العسكري، وقد كان هذا الجانب هاما خاصّة في الجزائر. ومن منّا لا يتباهى ببطولة جيش التحرير الوطني الجزائري؟ بل شملت جوانب سياسية، وإعلامية. وقد تجند لها الرأي العام في بلاد كثيرة شرقا وغربا، حتى في فرنسا، ومساندتها، ورعتها، وشجعتها المنظمات العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة خاصة.

وانخرطت فيها كل شرائح شعوبنا التي ساهمت فيها بإيمان وشجاعة، وتحمّلت من جرّاء ذلك العذاب، والحرمان، والتشريد، والقساوة، والعنف.

وبعد جهاد طويل فيه معاناة، وتضحية، وجرأة، تغلبنا على قوى الاحتلال، وانتصرنا على الاستعمار، وافتككنا الحرية لبلادنا، وحققنا لها الاستقلال. وخرجت فرنسا من بلادنا مكرهة، مرغمة، بعد أن اقتنعت أن حربها معنا خاسرة، وأن لا حلّ في

علاقاتها مع مستعمراتها إلا الإذعان لمطالب شعوبها، وإعطائها حقها في الحرية والاستقلال.

اعتقدنا أن الاستعمار مات، وأن المستعمرين ذهبت ريحهم، وأن المستعمرين تحرروا.

ودخلنا مسيرة البناء والتشييد، وهي جهاد لا يقل أهمية عن جهاد الحرية فهو جهاد أكبر.

وانهمكنا في بناء دولنا، وتجندنا للنهوض بمجتمعاتنا بجدّ وعزم، والعمل لا ينقطع، والجهاد متواصل، فهو لا ينتهي.

اخترنا في جهادنا هذا – تأمينا لجدواه، وتوفيرا لأسباب نجاحه– مبدأين أساسيين:

أولهما دعم الوحدة الوطنية، والتصالح بين مختلف شرائح المجتمع، وتجاوز الخلافات التاريخية إبّان المقاومة، ونبذ الكراهيّة والأحقاد. فلم نؤاخذ، ولم نحاكم أبناء وطننا الذين وقفوا ضدنا في معركة التحرير، ما عدا بعض الحالات في غمرة أفراح الاستقلال ونشوته، وعفونا فيما بعد غالبا.

وثانيهما التفتح على الخارج، والتعاون مع كلّ الدول، وإن كانت لنا مع بعضها خلافات حادة، لاسيما من كان منها في السابق عدوا لدودا شرسا. فالواقعيّة، والمصلحة يدعواننا إلى اجتناب الانطواء على النفس، وتفضيل طيّ صفحة الماضي، والحوار والتفاهم على الجفاء، والقطيعة، والعداء.

لم يلق اختيارنا هذا دائما ما يستحقّ من فهم وتجاوب، فنصطدم من حين إلى آخر بتساؤلات آلت أحيانا إلى أزمات. من ذلك أن بعضا من رجال الفكر والسياسة في فرنسا في كتاباتهم، وأقوالهم، وقراراتهم، ينكرون اليوم أن الاستعمار قهر، وظلم، وجريمة ضد الإنسانية. ويؤكدون أنه عمليّة تمدينية ويشيدون بما ينسبون إليه من جوانب إيجابيّة، محاولين تلميع صورته.

ومن مواطنينا من أدى بهم التخاذل والإحباط الناجم عن بعض سلبيات بناء الدولة الجديدة، أو قادهم الحنين إلى ماضٍ عائلي، أو غلبت عليهم مصالح شخصية، فاعتبروا أن الاستقلال جاء نتيجة تطورٍ تاريخي عرفته كل بلاد العالم، حتى الضعيفة منها، موحين بأن فضل المقاومة الوطنية فيه ادعاء مبالغ فيه، وهم بالتالي يشككون في دورها، ويمجدون رجالا تعاونوا مع الاستعمار، وتواطئوا معه، وكانوا له في الشعب وسائط وركائز، ويحقرون بطولة المجاهدين، واستشهاد المقاومين في سبيل تحرير أوطاننا.

وهؤلاء كلهم- من رجال الفكر والسياسة بفرنسا، ومن مواطنين لنا، مجمعون على أن للاستعمار حسنات يشهد بها ما خلفه من بنية أساسية، وما أنجزه في ميدان التعليم مثلا.

وجوابا على هذا نوضّح استنادا إلى مثال تونس، والوضع في الجزائر والمغرب متشابه.

إن الإنجازات التي خلفتها فرنسا بتونس تحققت بأموال تونسية، بميزانية الدولة، وبيد عاملة تونسية، وبعرق جبين تونسيين.

وقد تمت لفائدة جاليتها، ولفائدتها أساسا. وقد كان تجذير جاليات فرنسية في المستعمرات، وتنميتها، وإثراؤها غاية أساسية من غايات الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا.

تعتمد عليها للتحكم والسيطرة على بلادنا، وتتخذ من حمايتها، والدفاع عنها، تعلّة للبقاء، ولتضمن لنفسها الحضور الدائم، والبقاء الأبدي.

عملت بسياسة متكاملة، وبحوافز متعددة على توفير عددها. من ذلك أنها أدمجت في جنسيتها الإيطاليين. وقد كانوا في الماضي بكثرة عددهم، وباطماع بلادهم، خطرا عليها. والمالطيين وأغلب التونسيين من أصل يهودي.

وسعت إلى تجنيس بعض التونسيين المسلمين استجابتهم، ولكن الشعب وقف ضدها، وعارضها بحدّة، لأنه كان يعتبر التجنس خروجا عن الدين الإسلامي، ويعتقد أن المسلم المتجنس مرتدّ، يمنع دفنه في مقابر المسلمين. ولذلك ضايقهم، ونبذهم، وعاملهم معاملة الأعداء. وهكذا لم يعتنق الجنسية الفرنسية من العرب المسلمين إلا قلة.

إنّ الإنجازات التي حققتها فرنسا ببلادنا في ميدان البنية الأساسيّة هي ضرورة حتميّة، تمكّن معمريها الذين كانوا يملكون أراضي شاسعة من ترويج إنتاجهم المتزايد من حبوب، وخمور، وللسماح لشركاتها المنجميّة بتصدير موادها الأولية: من حديد، ورصاص، وفوسفاط.

لم يكن المقصود من هذه البنية الأساسيّة مصلحة أبناء البلد الذين همشتهم الحركة الاقتصادية الاستعمارية الرأسمالية، ودمّرت نظامهم الاقتصادي التقليدي، وزادتهم تخلفا على تخلف، وفقرا على فقر.

لذلك لا نجدها إلا في المناطق التي يسكنها الفرنسيون، وقل العثور عليها في المناطق التي كانت أغلبيّة سكانها، أو جلّ سكانها مسلمين.

وإن استفاد منها بعض من أهل البلد، فمن باب الصدفة والعرض، وهي فتات أتى بصفة غير مباشرة.

ولما كانت إنجازات فرنسا تهمّ قلّة من السكان، ولا تهم كلّ السكان، فقد بقيت قليلة محدودة، وهي بالمقارنة مع إنجازات الحكم الوطني هزيلة رغم الفرق الكبير في المدّة. فقد دام عهد الاستعمار في تونس 75 عاما، ولم يتجاوز عهد الاستقلال خمسين عاما.

لنأخذ مثلا ميدان التعليم الذي مافتئت فرنسا الاستعماريّة تتبجّح بما أولته له من عناية، وما بذلته فيه من رعاية، وما بلغته من نتائج.

للحقيقة، نذكر أولا أن جهود الحماية في التعليم اتجهت إلى أبناء الجالية الفرنسية. أما فيما يخص التونسيين المسلمين، فقد شمل بعد 75 سنة 200 ألف تونسي في الابتدائي، و30 ألفا في الثانوي، و 320 في العالي. وقد بلغ عدد التلاميذ بعد خمسين عاما من الاستقلال: مليون ومائة في الابتدائي، ومليون وخمس وسبعين في الثانوي، وثلاثمائة وعشرين ألفا في العالي.

وكان عدد المتحصلين على البكالوريا عند خروج فرنسا بعد خمس وسبعين سنة من الحكم الاستعماري: مائتين وتسعين، وأصبح بعد خمسين عاما من الحكم الوطني سبعين ألفا-تضاعف مائتين وخمسين مرّة (250).

كان العدد الإجمالي للمتمدرسين في مختلف مراحل التعليم عند خروج فرنسا بعد 75 عاما: مائتين وأربعين ألفا، وأصبح بعد خمسين عاما من الاستقلال: مليونين وسبعمائة، وتضاعف مائة مرّة.

كانت السلط الاستعماريّة في تونس تخشى انتشار التعليم بها فمنعته، وعطلته ما استطاعت وكانت ترى في كلّ متحصّل على شهادة عليا منافسا لرعاياها مع العلم أن الوظائف العليا، ومواقع التأطير، محرمة قانونا على أبناء البلد.

وقد اضطرّ تونسي ساعدته الظروف على نيل شهادة هندسة إلى هجرة إلى إفريقيا حيث مات أمام استحالة العمل في بلاده.

واضطرّ آخر إلى التظاهر في الشارع الرئيسي للمدينة وشهاداته معلقة على جسمه للمطالبة بشغل.

كان أغلب تلامذة الثانوي والعالي في عهد فرنسا فرنسيين وكنّا نحن العرب قلّة.

إنّ ما يهم السلط الاستعماريّة في سياستها التعليميّة إزاء العرب، توجيههم إلى تعلّم صناعة، وحذق مهنة، حتى يسدّ المعمرون ورجال الصناعة الفرنسيين حاجياتهم من عملة مختصّين، وإطارات وسطى.

يتبين من استعراض هذه المخلفات أن إنجازات فرنسا في المستعمرات خرافة، وأسطورة يرتدها بعض الفرنسيين، لتلميع صورتهم التاريخية، وتبرير ما قاموا به من جرائم في حق شعوبنا.

ويرددونها لاستمالة شرائح من شعبهم تحنّ إلى الماضي الاستعماري لغايات انتخابيّة.

وقد وجدت هذه الأسطورة صدى لدى بعض مواطنينا سكتوا عنها عشرات السنين، ويعودون اليوم مصدّقين إياها، ومعتزين بها. إنه استفزاز لنا، وتنكّر للتاريخ، وتحريف للواقع. وكأنه لم يكفهم ما نواجه من صعوبات للتكيّف مع تطور الأوضاع العالميّة المهدّدة لاستقلالنا، وما نبذل من جهد في مجابهة مقتضيات العولمة، وقيود منظّمة التجارة العالميّة، كأننا أمام استعمار جديد يدخل علينا من النافذة متسترا.

إنّ التغني بحسنات الاستعمار، وإيجابياته، وتلميع صورته من جهة، والحط من بطولة ملحمة المقاومة، والطعن في شرعيتها، وتحقيرها من جهة ثانية، أمر غير مقبول، لا بدّ من التصدّي له، والردّ عليه.

كان للجزائر شرف القيام بذلك. إننا نساندها وندعمها- فالحيف لا يهمها وحدها، إنما يهم كلّ بلاد شمال إفريقيا، وجميع المستعمرات السابقة.

عدّلت حكومة فرنسا موقفها، وغيّرت قانونها، وتراجعت في قرارها الداعي إلى تعليم الأطفال في المدارس مزايا الاستعمار وحسناته.

إنه تراجع محتشم، يحتاج إلى وضوح أكثر حتى تنتهي هذه الأزمة المؤسفة التي طرأت على علاقاتنا.

لم نطالب بتعويضات لما نالنا من ظلم، ولما تعرضنا له من جرائم، ولكننا ندعو بحزم وإصرار إلى احترام الحقيقة التاريخية، واجتناب التحدّي والاستفزاز.

لا تنسينا هذه الأزمة ما يجب علينا من اعتراف بالجميل أولاً لنخبة من الفرنسيين في الإدارة والتعليم، أدّوا عملهم بكفاءة وتفان، وعاملوا أهل البلد باحترام ومحبّة. وثانيا لمجموعات من الفرنسيين الأحرار، يؤمنون بالعدالة والحريّة، ويكرهون الظلم والاستغلال، ناضلوا معنا، وساعدونا في كفاحنا التحريري، وتحمّل بعضهم معنا المعاناة والتعذيب.

لا تثنينا هذه الأزمة عن إرادتنا في تكثيف التعاون والشراكة مع فرنسا، مع الاتحاد الأوروبي، لأن ذلك هو مصلحتنا، فلا نهضة، ولا تقدّم، ولا مناعة بدون تجاوز، وتسامح، وتفتّح، وتبادل.

إنّ تجاوز فرنسا وألمانيا العداء بينهما، وسيرهما نحو الوحدة في إطار أوروبي مثال يحتذي عند تحديد علاقاتنا بفرنسا، مستعمر الأمس، وشريك اليوم.

هذه بعض الإضاءات حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخيّة بالأمس، والجدل السياسي اليوم، أردتها صرخة تنديد واستنكار لمحاولات تشويه حقائق تاريخيّة لا يمكن السكوت عنها، وقبولها، ونحن أحياء، وفي الحكم. أقدّمها في الجزائر: بلاد ثورة الفاتح من نوفمبر، وبلاد المليون ونصف شهيد، في بلاد تجد فيها صداها القوى، ويكون ضوءها فيها أسطع.

التوسع الاستعماري
ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية

الدكتور جمال قنان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الجزائر

شهد القرن التاسع عشر وخاصة الربع الأخير منه وحتى سنة 1914، ظاهرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم، وهي امتداد أوروبا إلى خارج أوروبا لتبتلع بصفة شبه كليه كل من قارتي إفريقيا وآسيا ومناطق واسعة في قارات العالم الأخرى، تعود جذور هذه الظاهرة إلى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي في التوسع الذي اشتهر باسم حركة الكشوف الجغرافية.

خاصية التوسيع الاستعماري الجديد المرتبط بالثورة الصناعية والرأس المال الصناعي، هي كونها تتمثل في استخدام القوة العسكرية من أجل احتلال وفرض السيطرة المباشرة على المناطق واسعة فيما وراء البحار وتحويلها إلى أقاليم تابعة لدولة مركزية في أوروبا لاستغلالها كمصادر للمواد الخام وأسواق لتصريف منتوجاتها الصناعية وقواعد عسكرية لحماية مصالحها.

شارك في هذه الحركة التوسعية الجديدة فاعلون قدامى في الميدان الاستعماري وفي مقدمتهم بريطانيا العظمى وفرنسا التي استردت حيويتها في هذا المجال بعد أن فقدت معظم ممتلكاتها الاستعمارية القديمة أثناء حرب السبع (معاهدة باريس 1763) وحروب الثورة والإمبراطورية. كما ظهر فاعلون جدد في هذا الميدان: ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية. أما التوسع الروسي الذي شاهد هو الآخر انطلاقا خلال القرن التاسع عشر فخاصيته كونه لم يأخذ شكل التوسع في مناطق ما وراء البحار وإنما كان توسعها قاريا انطلاق من حدود روسيا القيصرية. وتوارى عنها فاعلون قدامى: فأسبانيا فقدت معظم ممتلكاتها خلال القرن التاسع عشر. فلم تشارك في التنافس الحاد الذي نشب بين الدول الاستعمارية بعد سنة 1880 إلا بقسط ضئيل.

أما هولندا والبرتغال فقد تمكنتا من الاحتفاظ بممتلكاتها القديمة ولم تشارك في التنافس الجديد بنصيب يذكر. غداة الحرب العالمية الأولى، كانت مساحة الإمبراطورية الروسية– التي قام على أنقاضها الاتحاد دالوفينتي تزيد عن 22 مليون كلم^2 والإمبراطورية البريطانية عن 18 مليون كلم^2 بعدد من السكان يزيد عن أربعمائة وخمسين مليونا نسمة وفرنسا بمساحة قرابة سبعة ملايين ونصف كلم^2 بعدد من السكان يقرب من مائة مليون نسمة. إيطاليا التي فشلت في توسيع مراكزها في شرق إفريقيا على حساب الحبشة إثر هزيمتها في معركة عدوة (1896)، نجمت في الاستقرار في ليبيا، وعند نهاية الحرب بلغت مساحة إمبراطوريتها الاستعمارية قرابة المليون ونصف مليون كلم^2 ومساحة الممتلكات الاستعمارية للولاية المتحدة تزيد عن المليون كلم^2 يقطنها حوالي خمسة عشر مليون نسمة.

هناك عدة عوامل تفسر هذه الظاهرة غير المسبوقة في تاريخ الإنسانية. منها دوافع عميقة التي يمكن اعتبارها بمثابة البنية التحتية للتوسعية الأوروبية وعوامل مباشرة التي تمثل الآلية التي حركت الظاهرة في اتجاه التوسع والسيطرة والاستغلال.

يأتي في مقدمة الدوافع العميقة كون الدولة القومية في أوروبا الغربية كانت قد استكملت نموها بتوحيد أقاليمها في إطار الكيان القومي الذي يجمعها. كما تصدت في نفس الوقت لحل المشكلة العسيرة والمعقدة المتمثلة في اختيار نظام الحكم الملائم لتأطير مسيرات مجتمعاتها وما يتلاءم والتطلعات نحو الآفاق الجديدة التي تفتحت أمامها. فبعد المسار الطويل والمخاض العسير الذي بدأ في مستهل العصر الحديث: من ملكية مركزية في مواجهة الإقطاع إلى الملكية المطلقة إلى الملكية المستبدة

المستنيرة إلى نظام التمثيل الفئوي الذي يعطى حق الاقتراع والتمثيل في المؤسسات لدافعي الضرائب وحدهم دون سواهم من الموطنين. ليتطور إلى النظام الديمقراطي الذي أصبح فيه المواطن هو صاحب القرار في دولته، تمارسه عن طريق ممثلين عنه يقوم باختيارهم بواسطة الاقتراع العام.

لقد تخلصت الدولة الديمقراطية من الأزمات الداخلية الحادة التي كانت تعصف بأنظمة الحكم السابقة بين الحين والآخر، وحققت الاستقرار الداخلي الذي أتاح لها فرصة التفرغ للبناء والتقدم وتحقيق الرقابة العامة والذود عن مصالحها القومية باكتساب أسباب القوة والبأس.

خلال القرن الثامن عشر عاشت أوروبا ثورة في الحركة السكانية ازداد عدد السكان في كل المجتمعات الأوروبية وتأكد لدى الجميع أن النظام الديمغرافي الطبيعي الذي تحكم في الحركة السكانية لقرون طويلة تمّ تجاوزه، وأن عدد السكان في بعض الدول قد تضاعف فعلا خلال هذا القرن (18). وهو ما جعل ما لتوس يرتعد من هذه الظاهرة ويدعو منذ هذا الوقت المبكر إلى تحديد النسل. استمرت هذه الثورة السكانية خلال القرن التاسع عشر. ارتفع عدد سكان القارة الأوروبية من 190 مليون نسمة إلى 300 مليون نسمة فيما بين سنة 1815–1870، ليصل عددهم عند سنة 1914 إلى أربعمائة وخمسين مليون نسمة، وهو ما يشكل نسبة تزيد عن ربع سكان العالم (27 في المائة).

في سياق الإشارة إلى الدوافع العميقة للتوسعية الأوروبية لا يمكن إهمال دور شركات النقل البحرية الكبرى يلاحظ أنه خلال القرن الثامن عشر عن شهدت تجارة ما وراء البحار انطلاقة كبيرة احتلت إنجلترا في هذا المجال مكانة الصدراة التي هيأتها لأن تكون أول دولة تدخل العصر الصناعي. فخلال القرن الثامن عشر تضاعف أسطولها التجاري ثلاث مرات وطاقة

حمولته أربع مرات. كما ارتفعت قيمة تجارتها الخارجية من ستة ملايين جنيه في بداية القرن إلى قرابة الأربعين مليون جنيه عند نهايته.

بظهور الآلة عند منتصف القرن الثامن عشر والتطور التقني الذي أدخل عليها في بداية عقد الثمانينات من نفس القرن بحيث أصبحت قابلة الاستعمال في كل المجالات، دخلت السفينة البخارية إلى ميدان النقل البحري واشتبكت في منافسة حادة مع السفينة الشراعية. في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حسمت المعركة لصالحها. انتصرت السفينة البخارية بفضل ما تتوفر عليه من إمكانيات تطوير طاقة حمولتها التي تضاعفت أربع مرات خلال ثلاثين سنة: من 750 طن سنة 1870 إلى ما يزيد عن 2800 طن سنة 1900، ويسر عنها كذلك مقارنة بالسفينة الشراعية، هذان العنصران كان لهما انعكاس إيجابي على تكلفة نقل البضائع بشكل محسوس وتأثير ذلك على أسعار السلع. إن السفينة البخارية في حاجة إلى محطات للتزود بالوقود وشحن البضائع. فارتباط شركات النقل الكبرى بالشركات الصناعية والتجارية وبكل من له مصلحة في مناطق ما وراء البحار بمن فيهم رجال السياسة سيشكل تمهيدا قويا للتوسعية للأوربية.

خلال القرن التاسع عشر سجلت المعاملات المالية تطورا كبيرا في اتجاه تعبئة الرأس المال وتنميته بمختلف أحجامه فإلى جانب بنوك الإيداع التقليدية تأسست بنوك جديدة كبنوك الأعمال، وبنوك الحسم. كما تمّ التوسع في إنشاء شركات المساهمة المحدودة. وهو ما فتح الباب عريضا أمام رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة للاستثمار عن طريق شراء الأسهم في هذه الشركات. عشية الحرب العالمية الأولى بلغت الاستثمارات الدولية خارج الوطن الأم حوالي مائتي مليار فرنك منها مائة مليار إنجليزية والباقي تقاسمته على التوالي كل من فرنسا،

ألمانيا الولايات المتحدة وبلجيكا بـــ 45، 30، 18 و12 مليار فرنك، كما شكلت عائدات الرأس المال المستثمر في الخارج 10 في المائة من الدخل القومي لإنجلترا و4 و3 في المائة لكل من فرنسا وألمانيا.

من جهة أخرى، فإن التطور التقني لأوروبا كان هو الأخر دورا في التمهيد لانطلاق التوسع الأوروبي خارج أوروبا، فخلال القرن التاسع عشر مكنت الآلة من السيطرة على وسائل الإنتاج بشكل مطلق وهو ما أكد تفوق أوروبا على ماعدا ها من مناطق العالم الأخرى (عدا الولايات المتحدة). انعكس هذا التفوق بازدياد استهلاك الطاقة الذي تضاعف أربع مرات خلال هذا القرن. وهو ما أدى إلى ازدياد الإنتاج من جهة وانخفاض التكلفة من جهة أخرى. وأوجب كمحصل ضرورة البحث عن الأسواق لتصريف المنسوجات الصناعية الجديدة. أمام الحرب الجمركية القائمة بين الدول الصناعية خاصة منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فهذه الأسواق لن تتوفر بدون الغزو والسيطرة على مناطق واسعة فيما وراء البحار خاصة في القارتين الإفريقية والآسيوية.

تعرضت الدبلوماسية الأوروبية من جهة أخرى لتوجيه جديد استجابة لطموحات وتطلعات الدولة القومية. فبعد ما اشتهرت باسم دبلوماسية الوئام الأوروبي التي تبلورت على إثر مؤتمر فيينا (1814، 1815)، حل محلها ما يسمى بالدبلوماسية الواقعية أو الدبلوماسية الإمبريالية التي تضع مصلحة الدولة القومية فوق كل اعتبار. يجب الإشارة بهذا الصدد أن دبلوماسية الوئام الأوروبي لم تتوار تماما عن الأنظار في العلاقات بين الأوروبية بخصوص الشؤون الاستعمارية، فلم تسجل التوسعية الأوروبية أي صراع ساخن بين دولتين أوروبيتين حول مسألة استعمارية. لقد كانت تجد دائما صيغة للتسوية فيما بينها على

حساب سكان المستعمرات. فالحرب الأمريكية الأسبانية (1898) تندرج في سياق آخر.

يأتي في مقدمة الدوافع المباشرة للتوسعية الأوروبية العامل الاقتصادي "فالسياسة الاستعمارية هي بنت السياسة الصناعية"حسب تعبير جول فيري، أحد أقطاب التوسعية الفرنسية. فالبحث عن الأسواق لتصرف المنسوجات الصناعية وتسويق السلع بواسطة الاستهلاك كالمنسوجات القطنية، وفائض الإنتاج في مادة السكر الذي أشعل حربا تنافسية شديدة بين المنتجين على أسواق لا تزال مفتوحة في بداية القرن العشرين كالمغرب الأقصى وإيران وأقاليم الدولة العثمانية. كما لعبت مادة المطاط الخام التي سيشتد عليها الطلب مع ظهور السيارة سيدفع بانجلترا إلى توسيع رقعة ممتلكاتها الآسيوية، وبالدول الأخرى للبحث عن المناطق المنتجة لهذه المادة للسيطرة عليها.

إن وصول التوسعية الفرنسية إلى الهند الصينية وتأسيس مراكز على ساحل الصين الجنوبي كانت غايتها الوصول إلى مصادر جديدة لمادة خام الحرير التي أصبحت نادرة في الأسواق التقليدية التي تتزود منها مصانع مدينة ليون الفرنسية. كما لا يجوز انتقاص دور البنوك ومصانع الحديد والصلب وشركات السكك الحديدية في احتلال تونس.

لعب العامل السياسي، هو الأخر، دورا كدافع مباشر للتوسعية الأوروبية. فالشعور القومي كان يغذي هذا الدافع ويتغذى منه في نفس الوقت. فالمد الاستعماري كان تعبيرا عن قوة الدولة القومية من جهة وشحذا للعزة القومية من جهة أخرى. ففرنسا التي تشعر بالمهانة لهزيمتها في عام 1871 وفقدها لأجزاء من ترابها الوطني، كانت تجد في التوسع الاستعماري موضوعا للانتشار ووسيلة لاسترداد مكانتها كدولة كبرى. ويندرج تحت هذا العامل كذلك، اعتبارات إستراتيجية، "كدولة

كبرى يجب أن تكون حاضرة في كل مكان وتقول كلمتها في كل الأمور" ومن هذا النظرة فإن أمن الطرق البحرية ومراقبة المناطق ذات الحساسية السياسية خاصة هي من مهام هذه الدولة.

فالمد الاستعماري في مجمله ولدى جميع الدول الاستعمارية يرتكز على خلفية إيديولوجية تخفي طبيعته العدوانية والتسلطية والاستغلالية. فانجلترا تتدثر بزعم كونها تقوم بتحضير وترقية الشعوب الأدنى وفرنسا تتستر تحت مبادئ حقوق الإنسان والمواطن التي تزعم أنها تبشر بها وإيطاليا تحت ظلال إحياء مجد روما القديم، كما يستند أيضا على نزعة عنصرية متجذرة في ذهنية قطاعات واسعة من مجتمعاتها لكن شريحة محدودة فقط هي التي تتجرأ على التصريح بها والإعلان عنها. فمعاداة التوسع الاستعماري لدى قطاعات من الرأي العام ليس دافعه الشعور الإنساني وإنما هو اختلاف الرؤى حول المصالح ذات الأولوية بالنسبة للأمة.

وحتى بالنسبة للتيار الاشتراكي فمعاداته للاستعمار كان من زاوية كونه أداة في يد الرأسمالية وخدمة لمصالحها، ويرى أن شعوب المستعمرات غير مؤهلة لتمرير نفسها، عشية الحرب العالمية الأولى. كان موقف زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي، جون جوريس، متأرجحا بين رفض الاستعمار وقبوله إذا رعى مصالح الشعوب المستعمرة. لينين هو الذي حسم الموقف بدعوته إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها معتبرا أن الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية.

إلى جانب الدوافع العميقة والعوامل المباشرة هناك قوى ضغط تشكلت لتشجيع هذه الظاهرة ودفع الحكومات للسير قدما في هذا الاتجاه، ففي عام 1890 تأسست في فرنسا" لجنة إفريقيا الفرنسية التي ضمت في كنفها أعضاء من مختلف الشرائح

الاجتماعية: كتاب، صحفيون، عسكريون قدماء، جغرافيون، صناعيون تجار وغيرهم، بلغ عدد الأعضاء المنخرطين فيها أربعة الآلف عضو تفرع عنها عدة شعب متخصصة في متابعة الشؤون الاستعمارية في منطقة جغرافية معينة كلجنة المغرب الأقصى ولجنة آسيا الفرنسية، وفي سنة 1891 أصدرت العدد الأول من نشرتها التي استمرت في الصدور حتى الحرب العالمية الثانية مع ملحقها الذي يحمل عنوان "معلومات استعمارية". تمثل النشرة وملحقها منجما للمعلومات حول مستعمرات الإمبراطورية الفرنسية، كما تشكل تكتلا في البرلمان تحت اسم "الحزب الاستعماري" بزعامة أوجين إتيان، نائب عن مقاطعة وهران. هذه الجمعيات الاستعمارية تأسست في كل البلدان الاستعمارية، فالرابطة الاستعمارية الألمانية ضمت في كنفها عشرات الآلاف من المنخرطين، وكذلك الشأن بالنسبة لإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا وغيرها من البلدان الاستعمارية. في إحدى مراسلات إنجليزي لصديقه كاوتسكي بألمانيا ذكر فيها أنه قل أن تجد إنجليزيا واحدا غير متحمس للاستعمار. كما لا يجوز التنقيص من الدور الذي قامت به الهيئات التبشيرية وخاصة بالنسبة للأتباع المذهبين الكاثوليك والبروتستانت. في بعض الحالات كانت هذه الهيئات تسبق الحملات العسكرية وتمهد لها الطريق ففي حالات أخرى تسير معها جنبا إلى جانب وتشد أزرها. فرئيس الكنيسة الكاثوليكية بالجزائر، لافيجري حرصا منه على ترسيخ أقدام الاحتلال وانتهاء كل أشكال المقاومة، أسس طائفة رهبانية جديدة (1866) متخصصة للعمل في المحيط الشعبي الجزائري (مبشري إفريقيا الذين اشتهروا تحت تسمية الآباء البيض). عند احتلال تونس وسعت هذه الطائفة نشاطها ليشمل هذا القطر ثم إلى وسط وشرق إفريقيا. كما قام كذلك بتوجيه دعوة حارة وملحة للاجئين من سكان مقاطعتي الألزاس

وللنورس للتبيين ألحقته ألمانيا بأراضيها، للقدوم إلى الجزائر للاستيطان وأنهم سوف يجدون كل الدعم والمساعدة لتسهيل استقرارهم. كما لعبت الجمعيات الجغرافية دورا بارزا في هذا المجال. ففي كل البلدان الاستعمارية تأسست جمعيات جغرافية تقوم بتشجيع رحلات الاستكشاف لمختلف مناطق العالم والتعريف ببلدان ما وراء البحار، وما تشمل عليها من ثروات وخصائص طبيعية، جيوسياسية، بشرية وغيرها، بواسطة النشرات التي كانت تصدرها دوريا لتحسيس الرأي العام في بلدانها بأهمية التوسع وفوائده والذي تصبغ عليه صبغة أخلاقية وعملية في كونه خدمة للإنسانية ولمصلحتها، فالجمعية الجغرافية التي تأسست في فرنسا في سنة 1821 كان عدد أعضائها لا يتجاوز ثلاثمائة عضو، لتضم في كنفها سنة 1881 ألفي عضو. كما تأسست عدة جمعيات جغرافية محلية أخرى، نفس الوضع بالنسبة للبلدان الاستعمارية الأخرى وفي عام 1871 عقد أول مؤتمر دولي للجغرافيا في مدينة انفرس البلجيكية لقد استطاعت قوى الضغط هذه أن تدفع بالحكومات التي تتردد إلى السير قدما وباندفاع كبير في اتجاه التوسع وفي بعض البلدان إلى تبني سياسة مناقضة لسياستها التقليدية كما هو الشأن بالنسبة لألمانيا.

اكتسبت التوسعية الأوروبية الجديدة (1881-1914) صفة العدوانية لكونها اتخذت في معظم الحالات شكل الغزو والاحتلال لبلدان لها كياناتها السياسية ونظامها الاجتماعي والاقتصادي ومنظومتها التعليمية وثقافتها الخاصة بها.

فقد كان البعض منها قد ارتبط مع الطرف الأوروبي المعتدي بعلاقات سياسية متكافئة على امتداد بضع مئات من السنين (حالة الجزائر مع فرنسا) تؤكد صفة العدوانية هاته، كون قوات الغزو واجهتها في البداية قوات نظامية، خاضت ضدها

معارك استطاعت في النهاية حسمها لصالحها، لتجابه بعدها مقاومات مسلحة على امتداد سنوات طويلة، ففي الجزائر فبعد هزيمة الجيش النظامي في معركة اسطاوالي، اندلعت مقاومة وطنية، امتدت من نهاية شهر جويلية 1830 إلى نهاية سنة 1847، لتتلوها مقاومات شعبية محلية وانتفاضات حتى بداية القرن العشرين.

وفي المغرب الأقصى، كان الجيش النظامي الذي كانت تؤطره البعثة العسكرية الفرنسية لم يواجه قوات الاحتلال أثناء دخولها لمدينة فاس عاصمة المملكة (1911)، ولكنه قام بحركة تمردية في العاصمة بعد أيام قليلة من إعلان قيام نظام الحماية. وهو ما أدى إلى حله وتصفية عناصره، لكن هذا الإجراء لم يضع حداً لمصاعب الاحتلال. لقد اندلعت مقاومة شعبية في مختلف مناطق المملكة والتي لم تخبُ جذوتها الأخيرة إلا مع بداية عقد الثلاثينات من القرن العشرين. واجه الغزو الإيطالي لليبيا مقاومة شعبية منذ الاحتلال لمدينة طرابلس حيث أجبرته على تقليص تواجده في البلاد إلى أضيق حد، مكتفيا بالتمركز على الشريط الساحلي للغرب ووسط البلاد. عند نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت إيطاليا في معسكر المنتصرين وهو ما مكنها من مد رقعة سيطرتها على أجزاء أخرى من البلاد دون أن تتمكن من تصفية المقاومة حتى بداية عقد الثلاثينات على إثر أسر شيخ المقاومين، عمر المختار، وإعدامه.

واجه الجيش النظامي بقيادة عرابي باشا الغزو الإنجليزي لمصر، فإن كان هذا الأخر تمكن من هزيمة الجيش المصري في معركة التل الكبير فإن هذا لم ينه مصاعب الاحتلال، حيث واجهته مقاومة سياسية حادة أرقت تواجده في البلاد حتى نهايته. كما اعترضت سبيل تمديد رقعة سيطرته إلى السودان ثورة المهدي التي أقضت مضجعه لفترة من الوقت. واجه الاحتلال

الفرنسي لبلاد الشام، بعد اندحار الجيش النظامي في معركة ميسلون مقاومة شعبية مستبسلة أرق الوجود الفرنسي في البلاد. كما واجه الإنجليز مقاومة شعبية عنيفة في العراق دفعته إلى تقليص عهدته كدولة وصية والاعتراف باستقلال البلاد بعد سنوات قليلة من إدارته. كما اندحروا في أفغانستان وارتدوا عنها بعد الهزائم المتكررة التي لحقت بهم. واجهت فرنسا مقاومة عتيدة في إفريقيا الغربية والوسطى بقيادة المقاومين الحاج عمر ورباح، والتي استمرت عدة سنوات. ولم تُحكم سيطرتها على جزيرة مدغشقر إلا بعد المجازر الجماعية التي ارتكبت في حق الأهالي والتي اقترفها حاكم الجزيرة غاليني.

إن المد التوسعي الأوروبي بوصفه ظاهرة متسلطة أشهرت سيفها على رقاب شعوب العالم التي لم يتيسر لها الأخذ بأسباب التطور المادي والتقدم التقني كالذي حظيت به الدول الأوروبية الاستعمارية- والتي تسمى هذا التمدن بالحضارة- قد يدفع إلى التساؤل عما إذا كانت هذه الشعوب قد استفادت من هذه المدينة وارتقت فعلا ماديا على المستوى الذي كانت عليه قبل محنة الاحتلال، وهو الزعم الذي يقدمه اليوم المدافعون عن هذه الظاهرة. فلو كان هذا حقيقة فكيف تفسير حالة التخلف التي عليها كل الشعوب التي وقعت تحت براثن الاحتلال بعد تصفيته، والفجوة الكبيرة التي تفصل بينها وبين الدول الاستعمارية السابقة والتي هي أعمق من الفجوة التي كانت تفصل بينهما قبل احتلالها. وكيف أن هذه الدول لا تزال حتى اليوم تتصدى بكل الرسائل بما فيها استعمال القوة العسكرية للإجهاض كل مسعى يقوم به شعب من أجل النهوض والارتقاء، لتلمس معالم الإجابة عن هذا السؤال الكبير يجب الاستفسار عن طبيعة السياسة التي اعتمدتها الدولة المحتلة للإدارة شؤون مستعمراتها وعن الطريقة التي اعتمدتها للإدارة شؤون أهاليها.

النموذج الذي قدمه الاستعمار للأهالي في إدارة شؤونهم هو الطغيان والجبروت والحكم المطلق بدون حدود، فإذا كانت المستعمرة من النوع القابل للاستيطان الأوروبي، يضاف إلى جانب الطغيان الإداري جبروت المستوطنين الذي يتغذى بالحقد والعنصرية ضد كل من هو أهلي، فالباحث الإنجليزي هو ديسون الذي نشر قبل قرن أول دراسة جادة ومعمقة عن الإمبريالية – وهي الدراسة التي لم تفقد حدتها حتى الآن، خاصة بالنسبة لعالم اليوم– لاحظ فيها "كون الإمبريالية الجديدة لم تحمل معها إلى أي جزء من الأقاليم الشاسعة، التي وقعت بعد سنة 1870 تحت حكم أي من الدول الغربية المتمدنة، الحريات السياسية والمدنيّة السائدة في البلد الأصلي، فهي تمثل، سياسيا امتداد للحكم المطلق". ويبدو أن من بين أسباب أزمة الحكم التي تعاني منها بعض الدول التي تحررت يعود إلى الرواسب المتبقية من الحكم الاستعماري السابق، فالترسانة القمعية التي استنجدت بها الدول الاستعمارية في إدارة شؤون مستعمراتها والتي اتخذت مختلف الأشكال ونفذتها بمختلف الوسائل لم تكن ذات تأثير ظرفي فحسب وإنما كانت لها امتدادات في نفسية المستعمر حتى بعد أن تحرر، وأخطر ما في هذه الحالة هو عدم الشعور بها وعلاجها بالوسائل الملائمة، فالشعوب التي عاشت حالات ثورية تكون قد كسبت ربما المناعة، لكن هذه ما هي إلا ظرفية قد تفقد مفعولها بعد جيل من الزمن. فالمنظومة التربوية هي وحدها، عندما تعد إعدادا جيدا الكفيلة بتوفير هذه المناعة للأجيال المتعاقبة.

يمثل عنصر الاستغلال القوام الأساسي والغاية المتوخاة للظاهرة الاستعمارية، ومن أجله توظف كل العوامل الأخرى. إن حوليات التاريخ الاستعماري لا تشير إلى وجود مخططات جادة للتنمية لصالح الأهالي، فما ينجز من المشاريع هي إما

لخدمة المستوطنين إن وجدوا بكثافة في المستعمرة أو لصالح الاحتكارات القائمة على استغلال موارد المستعمرة، ففي الجزائر، على سبيل المثال، فإن إدارة الاحتلال أمام ظروف الحرب وتصاعد الكفاح الوطني، شكلت لجنة خاصة لدراسة الإصلاحات المطلوب إدخالها لصالح الأهالي (1943) عكفت اللجنة بالفعل على دراسة الموضوع، عدة الشهور، وأصدرت توصيات حول مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. لكن الذي حدث أنه عند نهاية الحرب، تصرف الولاة العامون وكأنّ شيئا لم يحدث، فلا اللجنة تشكلت ولا توصيات صدرت فما خصص للجزائر من مشروع مارشال استثمر لصالح المستوطنين دون الأهالي، أما مشروع قسنطينة فهو يندرج في إطار انشغال آخر حاولت فرنسا من خلاله استدراك ما فات وإدارة عجلة التاريخ إلى الوراء.

فالدول الاستعمارية لم تقم بأي جهد للنهوض بالمستعمرات بل استوجب على أن تتولى كل مستعمرة تمويل نفسها من مواردها عن طريق الضرائب والقروض ومصادر الدخل المحلية الأخرى، فميزانيات المستعمرات هي أبلغ دليل على هذه الحقيقة، كما أن نسبة الاستثمارات الخارجية للدول الاستعمارية تعطي فكرة عن مدى اهتمامها برفع المستوى المعيشي لسكان مستعمراتها، ففرنسا التي بلغات استثماراتها الخارجية، عشية الحرب العالمية الأولى، 45 مليارا فرنكا، لم تستثمر في مستعمراتها سوى نسبة أقل من 9 بالمائة في الوقت الذي استثمرت في أوروبا 61 في المائة وألمانيا من 30 مليار لم تستثمر في مستعمراتها سوى نسبة واحد في المائة، والولايات المتحدة من 18 مليارا خصصت لمستعمراتها نسبة أقل من 2 في المائة في الوقت الذي استمرت في أمريكا الوسطى والجنوبية نسبة تزيد 71 في المائة.

لم تقتصر الدول الاستعمارية على استغلال الموارد الطبيعية والمالية للمستعمرة إلى درجة الاستنزاف، بل تجاوزته ليشمل القوى البشرية أيضا. فضرر التسفير لليد العاملة المحلية والعمل الإجباري المفروض على السكان يمثل فصلا قاتما في تاريخ الاستعمار يندى له جبين الإنسانية، فالصفات الثلاثة: العدوانية، التسلط، والاستغلال جسدته حالة الجزائر المستعمرة في أبلغ صورها.

حالة الجزائر المستعمرة:

لإلقاء نظرة عامة وسريعة عن تاريخ الاستعمار في الجزائر وعن مآسيه ودوره التدميري لمقومات شخصية المجتمع الجزائري وهويته الوطنية والحضارية، لابد من الإشارة في البداية إلى كون المعلومات التاريخية الدراجة عند القراء محليا وخارجيا، مصدرها الأساسي مدرسة التاريخ الاستعماري الفرنسية، التي تبنت موقفا سياسيا جديد اتخذته حكومة شارل العاشر- أن الأزمة الفرنسية الجزائرية في سنة 1827-إزاء الجزائر لقد عملت هذه المدرسة، على تكريس هذا الموقف في أدبياتها التاريخية على امتداد أربعة أجيال من تلامذتها، لقد وصل البعض منهم إلى حد الهذيان في كون الجزائر لم يكن لها أي وجود في التاريخ وأنه حتى اسمها (الجزائر) كان منحة من فرنسا. وهو الموقف الذي لا نزال نلمس تأثيره على الدراسة التاريخية حول الجزائر، حتى اليوم. بعض المؤرخين النزهاء الذين حاولوا إخراج الدراسات التاريخية عن الجزائر من هذه البوتقة الضيقة والغير العلمية كالأستاذ إيمريت جوبهوا بمحاصرة وحتى بالمقاطعة من طرف أتباع هذه المدرسة.

إن العلاقات التاريخية بين الجزائر وفرنسا تمتد جذورها إلى بداية عقد الثلاثينات من القرن السادس عشر، فخير الدين باشا الذي اختاره أعيان مدينة الجزائر حاكما للبلاد هو الذي كان

له الفضل في تمكين فرنسا من أبرام معاهدة مع الدولة العثمانية على عهد السلطان سليمان القانوني (1535) وهي المعاهدة التي أفادت فرنسا فائدة كبيرة. فلم ترفع من شأنها أمام أعدائها من الأوروبيين فقط، ولكنها ساعدتها أيضا في حربها ضد بيت الهابسبورق-الذي ازدادت قوته باعتلاء شارل الخامس كرسي الإمبراطورية الرومانية المقدسة (1519) إلى جانب كونه ملكا على أسبانيا- والذي كان صراع وجود بالنسبة لها فيما يعرف في تاريخ أوروبا بالحروب الإيطالية.

فإذا كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية شهدت نوعا من الشد والجذب خلال القرن السابع عشر، فإنها سجلت حالة من الاستقرار والتعايش السلمي المتطور على امتداد نحو قرن ونصف (1689-1830). فخلال هذه المدة الطويلة لم تتأثر العلاقات بين البلدين سوى مرة واحدة (1798-1801) ولمدة قصيرة، عندما أعلنت الجزائر الحرب عليها بسبب غزوها لمصر، لكن سرعان ما عادت العلاقات إلى مجراها السلمي بين البلدين، عندما أوفدت فرنسا مبعوثا إلى الجزائر، وأعلن للمسؤولون أنه ليس في نية بلاده الاستقرار في مصر، وأن الذي يعرقل الجلاء عنها هو الحصار الذي فرضه الأسطول الإنجليزي عليها. لقد اكتسبت الجزائر بسبب هذا الموقف عداء كل من الدولة العثمانية وإنجلترا وهو العداء الذي تستحمل وزره في المستقبل. فالجزائر الوفية لعلاقات الصداقة التقليدية مع فرنسا هو الذي دفعها لاتخاذ موقف الحياد المتفهم لصالح فرنسا أثناء حروبها الأخيرة، رغم الإغراءات التي عرضت عليها من طرف انجلترا. فهذا الحياد المتفهم هو الذي جعلها تدفع بالتاجرين، بكري وبوشناق، رعيتي الجزائر للتعامل مع فرنسا وتمدهما بالمال من خزينة الدولة لشراء المواد المعاشة وإرسالها إلى فرنسا التي كانت تعاني حصارا خانقا من طرف الأسطول

الإنجليزي، على متن السفن الجزائرية وتحت حماية العلم الجزائري. وهو ما جعل جمعية الوفاق الوطني تكرم الداي حسن باشا وتصبغ عليه صفة " الصديق القديم وحليف الأمة الفرنسية" التي كانت تتصدر مراسلات المسؤولين حتى عهد القنصل الأول نابليون.

مما يثير الدهشة حقا هو موقف الجحود والنكران الذي تميز به نابليون، فبعد توقيعه لمعاهدة السلم مع الائتلافية الأوروبية المعادية (1802) بدأ سلسلة من الاستفزازات والتحرشات ضد الجزائر، وهو نفس الموقف الجاحد الذي تبنته الدولة الفرنسية إزاء الجزائر غداة مؤتمر فيينا (1814-1815)، وخاصة بعد سنة 1820.

ففي هذه الفترة تلبدت الغيوم في سماء العلاقات الجزائرية الأوربية والتي تعود بعض أسبابها إلى أخطائها هي نفسها، لقد عرض عليها أثناء الصراع البين الأوربي الأخير أن تكون طرفا فاعلا في التوازن الأوربي الذي سيعقب هذا الصراع ولكنها رفضت- عندما بدأت فرنسا سلسلة من التحرشات والاستفزازات إلى درجة ادعاء حقها في ملكية جزء من التراب الوطني لتنتهي بمسرحية « ضربة المروحية » وهي بالفعل مسرحية أداها القنصل دوفال، ذلك أن قرار فرض الحصار البحري على الجزائر كان قد اتخذ قبل أدائها بستة أشهر، من المؤسف حقا أن نرى المنظومة التربوية الفرنسية لا تزال تكرس هذه المسرحية في مناهجها واعتبارها السبب الذي جعل فرنسا تغزو الجزائر، فهذه الحادثة إلى جانب كونها تجافي الحقيقة التاريخية وتحرفها فهي من شأنها تغذية الروح الوطنية المتعصبة (الشوفنية) وتمجدها لتنتهي. بمحاولة إلزام الداى حسين بالتوقيع على معاهدة (1829) تجعل الجزائر تتخلى عن استقلالها لتتحول إلى مجرد مقاطعة إدارية تابعة للدولة العثمانية

وتتخلى عن سلاحها البحري، وتجعل من مقاطعة قسطينة منطقة نفوذ تابعة لفرنسا. لقد رفض الداي رفضا قاطعا التوقيع على هذه المعاهدة التي اعتبر أن مجرد التفكير فيها هو إهانة لا تحتمل. لقد رد على تهديدات المبعوث الفرنسي بأنه هو أيضا يملك السلاح للدفاع عن نفسه.

في إحدى المذكرات المحفوظة في الأرشيف الفرنسي والتي حررت في هذه الفترة؛ أي بعد سنة 1820 حاول محررها إعطاء نظرة عامة عن العلاقات الجزائر الفرنسية منذ بداياتها الأولى والتي محتواها يثير الدهشة والاستغراب، فهذه العلاقات في نظره هي عبارة عن صراع محترم ومستمر بين البلدين، وأن الجزائر لا ترضخ إلا القوة والتي بواسطتها استطاعت فرنسا الحفاظ على مصالحها. لا ندري من أين أتى صاحب المذكرة بهذه المعلومات، فارتياد سفينة تجارية إلى ميناء مدينة الجزائر يعتبره حملة بحرية يهدف ردع الجزائر وإخضاعها. الذي يستنتج من فحواها هو سيطرة الذهنية العدوانية على موظفي الدولة الفرنسية في هذا الوقت والذين أطلقوا شعارا كانوا يرددونه دائما في مراسلاتهم:« يجب هدم الجزائر حجرا بحجر »

استلمت العاصمة (5 جويلية 1830) بعد أسبوعين من هزيمة الجيش في معركة أسطاوالي استلمت مقدرات البلاد قوة غازية من دولة منظمة منهزمة في ظروف عادية. فتم الاستيلاء على خزينة الدولة بكل ما فيها، بكيفية نظامية بحضور أمين السكة – تتراوح التقديرات للمبالغ المالية التي كانت تكتنزها مابين 50 إلى 700 مليون فرنك – كما استلمت أرشيف الدولة الذي كان محفوظا في مكان مأمون لا يقل حصانة عن مكان الخزينة، فهذا الأرشيف كان يحتضن ذاكرة البلاد على امتداد ثلاثة قرون، فيه معاهدات مع الدول الأجنبية، مراسلات

دبلوماسية ووثائق إدارية وكل ماله علاقة بالتسيير العادي لشؤون الدولة، لكن الذي حدث هو أنه بعد أسبوعين من سقوط العاصمة وقع حريق مهول في قصر الحكومة بالقصبة وملحقاته أتى على الأخضر واليابس، بالرغم من كونه كان تحت حراسة مشددة من طرف القوات الفرنسية، لم تتضح أسباب هذا الحريق لكن الشبهات حامت حول بعض المسؤولين الفرنسيين وفي مقدمتهم قائد الحملة ربرمون – الذي التجأ إلى إسبانيا على إثر الثورة التي قامت في باريس (جويلية1830) والتي أطاحت بشارل العاشر – عن احتمال مد أيديهم لأموال الخزينة التي استولوا عليها. لقد عكف القضاء الفرنسي على مدى تزيد عن خمس عشرة سنة لاستجلاء الوضع، بدون جدوى، وطوى الملف.

كما امتدت يد الهدم إلى الترسانة التي كانت تنتج سفنا منها ما كان يحمل 60 مدفعا وزوارق حربية. بعد الاستيلاء على ثلاث عشرة سفينة وعشرات من الزوارق الحربية التي أرسلت إلى ميناءي طولون ومرسيليا، وعلى كل ما هو مفيد من تجهيزاتها، فتح الباب للصوص البحر ليكملوا ما تبقى ويعفوا رسمها. فالترسانة كانت تحتوي إلى جانب تجهيزاتها تحتفظ كذلك بشواهد عن تاريخ البحرية الجزائرية منذ نشأتها؛ أي على مدى ثلاثة قرون. كما امتد معول الهدم إلى مباني العاصمة بدون تمييز. هدمت المساجد، مقرات المرافق الاجتماعية والتعليمية، محلات تجارية، و مساكن المواطنين. فخلال سنتين ونصف من عهد الاحتلال هدم ثلث مباني المدينة[1]. استمرت عملية الهدم في السنوات التالية؛ فالعاصمة التي كان تعداد سكانها يقدر بحوالي 90 ألف نسمة. عشية الاحتلال لم يتجاوز عدد سكانها في سنة 1836 ستة آلاف نسمة، لم يتوقف معول الهدم عند حدود العاصمة بل امتد مواكبا لمسار قوات الاحتلال وامتداد سيطرتها لتشمل كل مدن البلاد وقراها.

إلى جانب الهدم لمعالم الدولة ومرافق المجتمع، اتبع الاحتلال سياسة الابتزاز والتفقير ففرض الغرامات الباهظة والاتاوات غير المبررة على السكان كان إجراءً دارجا في تعامل الإدارة مع الجزائريين، على سبيل المثال لا الحصر، فرضت غرامة مالية كبيرة، مليون فرنك، على قرية القليعة الصغيرة التي تقع غرب العاصمة؛ لأن بعض الأشخاص من سكان القرية يكونون قد التحقوا بصفوف المقاومة. لقد باعوا كل ما يملكون: مواشي، حبوب وحتى البذور فلم يجتمع لديهم سوى عشرة الآلف فرنك فدفعوها. و مع ذلك فقد تم اعتقال عدد من أعيان القرية كرهائن إلى أن يتم التسديد.

علق حمدان خوجة على هذا الإجراء التعسفي بأن « تحميلهم مليون بمنزله تحميل حمار جبلا كبيرا». فرضت على مدينة تلمسان عند احتلالها غرامة بثمانية ملايين فرنك، وعلى مدينة قسنطينة خمسين مليونا فرنك، وهو مبلغ خيالي يفوق كل تصور، كما كانت الإدارة تستغل حرائق الغابات في زمن الصيف لاثقال كاهل الناس بغرامات فادحة. حمل سكان بلدية عزابة، الواقعة في الشرق الجزائري، مسؤولية احتراق غابات الفلين (1881) التي منح امتياز استغلالها لخمس شركات أوربية مقابل مبلغ مائة وسبعين ألف فرنك. لم تتوفر لدى شركات صاحبة الامتياز ولا لدى الإدارة أي دليل يثبت مسؤوليتهم ومع ذلك فقد فرضت عليه غرامة بمبلغ أربعة ملايين وثلاثمائة ألف فرنك. باعوا كل ما يملكون: الأراضي التي أخذت منهم رهنا، الماشية وحتى أثاث منازلهم المتواضعة فلم يتمكنوا من تسديد المبلغ فاضطروا إلى ترك مساكنهم والهيام على وجوههم، لم تكن هذه الحادثة حالة شاذة بل إجراءً عاديًا تتخذه الإدارة في كل حادثة من هذا النوع، وفي كل مكان. من جهة أخرى فإن الفرد الجزائري كان يرزح تحت ثقل الضرائب المفروضة فإلى جانب

الضرائب العادية التي يؤديها كالمستوطن الأوربي فهو مجبر على دفع ضريبتين أخريين: الضرائب العربية وضريبة الستينات الإضافية الملحقة بها. وصل معدل ما يدفعه الفرد الجزائري عند نهاية عقد الستينات من القرن التاسع عشر إلى 75،8 فرنك في الوقت الذي لا يتجاوز معدل ما يدفعه الممول في فرنسا إلى 1،5 فرنك يضاف إلى هذا الحمل الضريبي الثقيل الطرق المتبعة في الجباية التي تصل إلى حد نزع أسقف منازل الناس حتى احتجاز عائلاتهم ليتم تسديد ما فرض عليهم. لعب المرابون اليهود دورا مخزيا في هذا المجال. هذه الإجراءات التقفيرية والابتزازية كان لها تأثيرٌ كارثيٌ على المجتمع الذي حولته بعد جيل واحد من الاحتلال إلى جموع بائسة تئن تحت وطأة الفقر المدقع والاحتياج الشديد. فالعرائض التي كانت ترفع للمسؤولين، عندما تتاح لهم الفرصة تقطر ألما من صور البؤس الذي نزل بالناس إلى الدرك الأسفل من حياة الإنسان. وهو المجتمع الذي تعود على رغد العيش والرفاه بفضل خيرات بلاده .

استفادت الخزينة الفرنسية من إلغاء التعامل بالعملة الجزائرية القديمة. فالريال الجزائري الذي كانت قيمته عند الاحتلال (1830) 1،8 ف استقبلته بنك الجزائر بقيمة 0،80 فرنك. حسب بعض التقديرات فإن قيمة العملة المتداولة في السوق قبيل الاحتلال تزيد عن سبعين مليون، وبالتالي فإن الخزينة تكون قد حققت ربحا يساوي على الأقل ضعف المبلغ الذي دفعته كمقابل.

لم تقتصر محنة الشعب تحت الاحتلال على البؤس والفقر وحده وإنما عانى أيضا من وطأة الجهل، هناك شبه إجماع لدى كل من كتب عن التعليم في الجزائر قبل الاحتلال، من الفرنسيين، بكون نسبة الأمية في المجتمع كانت محدودة فا لأمية الأبجدية تكاد تكون منعدمة، فخلل المنظومة التعليمية

التقليدية ليس في عدم توفر الهياكل بالقدر الكافي وإنما في محتواها. منذ السنة الأولى من عهد الاحتلال وجهت الإدارة ضربة قاضية للمنظومة التعليمة التقليدية باستيلائها على الأملاك الوقفية التي تتغذى منها. أطبق الجهل على ربوع البلاد من أقصاها إلى أقصاها. خلال العشرين سنة لم تقم الإدارة بأية محاولة جادة في مجال التعليم. لقد تركت الحبل على الغارب للمغامرين الذين اتخذوا من المدارس التي أسسوها مراكز للتبشير فكان رد فعل الناس أن قاطعوا هذه المدارس من هذه المقاطعة ولدت مقولة " مقاطعة الجزائريين للمدرسة الفرنسية » التي مازال يرددها كل من يكتب عن التعليم حتى اليوم.

في عام 1850 قامت الإدارة بأول محاولة جادة في ميدان التعليم عندما قررت فتح ست مدارس ابتدائية أطلق عليها اسم "المدارس العربية الفرنسية ." أثناء زيارة الإمبراطور نابليون الثالث للجزائر (1865) وبدافع منه، زيد عدد هذه المدارس ليرتفع إلى 19 مدرسة. كما تم فتح معهدين ثانويين في مدينتي الجزائر (1857) وقسنطينة (1867) إلى جانب إنشاء ثلاث مدارس إسلامية، مدرسة في كل عمالة (1850)، لتخريج أعون القضاء الإسلامي. هذه المبادرات، كانت فعلا موفقة رغم محدوديتها لنشر تعليم مزدوج لفائدة الجزائريين لكنها أجهضت في المهد، فأول عمل قام به المستوطنون على إثر سقوط النظام الإمبراطوري هوحل هذه المؤسسات. ثم تصفية المعهدين الثانويين وكذلك المدارس العربية الفرنسية. كما أفشل هؤلاء مساعي جول فيري الرامية إلى التوسع في نشر مدارس إدماجية مفرنسة بين الأهالي. في سنة 1892 كسب المستوطنون المعركة بإقامة منظومة للتعليم الابتدائي الخاص بالأهالي يتوج بالشهادة الابتدائية الأهلية.

رتب التعليم الابتدائي في ثلاثة مستويات: التحضيري، الطور الابتدائي الأول والطور المتوسط. عيوب هذا التقسيم أن كل مستوى لا يتواصل مع المستوى الذي يليه. فالمدرسة التحضيرية تقام في مكان بعيد عن مدرسة الطور الأول بعدة كيلومترات بحيث يتعذّر على الطفل مواصلة تعليمه الابتدائي، و من جهة أخرى فإن إغراق المناهج بمواد "عملية» في الزراعة وشيئا من النجارة والحدادة للأطفال في هذا السن المبكرة بينت التجربة أنه كان مضيعة للوقت وجهدا ضائعا لا طائل من ورائه.

مع تحفّضنا حول الأرقام الرسمية المنشورة وشكوكنا في مصداقيتها، فإن عدد الأطفال المتمدرسين عند نهاية القرن التاسع عشر 23188 تلميذا وتلميذة و 86 طالبا في التعليم الثانوي وطالبين فقط في التعليم العالي: الحقوق والطب. بلغ عدد الذين حصلوا على شهادة البكالوريا 29 طالبا بين سنتي 1881 -1910 حصيلة تعليم الجزائريين للعام الدراسي 1929–1830 أي بعد قرن من الاحتلال هي كالآتي: عدد المدارس الخاصة بالأهالي في الجزائر كلها 225 مدرسة منها، 132 مدرسة بقسم واحد، و45 بقسمين، ومابين 3 إلى 14 قسما 22 مدرسة وأكثر من 4 أقسام 13 مدرسة ومدرستين فقط بعشرة أقسام. بلغ عدد الأطفال المتمدرسين في المرحلة الابتدائية، فمن فيهم الأطفال المسجلون في الأقسام الخاصة بالأهالي التابعة للمدارس الأوروبية 38109 تلاميذ، وعدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة عند هذا التاريخ يقدر بنحو مليون وثمانين ألف طفل، وهو ما يعطي نسبة تزيد قليلا عن ثلاثة ونصف في المائة. عدد الطلبة في التعليم الثانوي 725 طالبا وفي التعليم العالي 77 طالبا موزعين على التخصصات التالية: سبعة طلبة في العلوم وخمسة عشر طالبا وطالبة واحدة في الحقوق وثلاثة وثلاثون طالبا في الآداب.

في سنة 1944، أوصت اللجنة التي تشكلت لدارسة الإصلاحات المطلوب إدخالها لصالح الأهالي بإدماج الأطفال الجزائريين في منظومة التعليم العام وإلغاء التعليم الأهلي. تشير الإحصاءات الرسمية أن عدد الأطفال المتمدرسين في سنة 1954 بلغ 322 ألف تلميذ.هذا الرقم يبدو لنا مبالغا فيه، ذلك أن توقعات لجنة الإصلاحات ترى أنه خلال عشرين سنة سوف يتم التكفل بتمدرس أربعمائة ألف تلميذ وحددت الاعتمادات المطلوب رصدها لكل سنة، ونظرا لظروف ما بعد الحرب وأولويات برامج إعادة البناء بالنسبة لفرنسا فليس معقولا أن يتم التكفل بهذا العدد الذي تتبته الإحصائيات في أجل أقل من عشر سنوات.

عاش الجزائريون تحت وطأة الاحتلال وضعا قمعيًا معنويًا وماديًا بالغ الشدة، فإلى جانب تجريدهم من هويتهم كجزائريين حيث أصبحوا ينعتون بالأهالي عند الرسميين والعامة من الأوروبيين، هؤلاء الأخيرون يطلقون عليهم تسميات أخرى، أيضا «كالعربي» يخرجون اللفظة بنبرة فيها اشمئزاز واحتقار و أوصاف أخرى، قامت إدارة الاحتلال بإحداث آلية قمعية خاصة بهم، فإلى جانب محاكم القضاء العادي والقضاء العسكري أنشئت أدوات قمعية جديدة ليست لها أية علاقة لا بالعدالة ولا بصلاحيات القضاء؛ فلجان الطاعة التي تتحكم في رقاب الناس بدون حسيب ولا رقيب كانت تسجن وتحجز داخل المعتقلات في الجزائر وخارجها: في قلعة بجزيرة سانت مرقوريت الواقعة قبال ساحل مدينة كان الفرنسية، في قلعة كالفي بجزيرة كورسيكا. أو تنفى إلى أقصى المحيط الهادي في كلدونيا الجديدة .عقوبة الحجز ليست محددة بأجل، تكون لعدة سنوات أو لمدى الحياة حسب مزاج الوالي العام. من صلاحيات هذه اللجان أيضا فرض الغرامات المالية التي يتحدد مبلغها بالمستوى السلمي اللجنة: دائرة، عمالة أو على مستوى الولاية العامة. هناك أداة

قمعية أخرى متمثلة فيما يسمى في ذاك الوقت بالضمان المشترك؛ أي المسؤولية الجماعية. في كل حادثة صغيرة كانت أم كبيرة يقع عبئها على سكان الجهة التي وقعت فيها. في سنة1881 سن القانون السيئ الذكر اشتهر باسم "قانون الأهالي" الذي يفرض عقوبات بالسجن أو الغرامة أو التسخير عن أشياء لا يعتبرها القانون العام مخالفات، فهذا القانون يعاقب على من انتقل من بلدية إلى أخرى بدون رخصة أو أقام عرسا أو حضر حفلا دينيا عند ضريح أحد الأولياء أو استقبل ضيفا من بلدية أخرى بدون رخصة و "مخالفات" أخرى من هذا القبيل قد تصل إلى بضع وثلاثين مخالفة، فهي تزيد وتنقص عند كل تجديد لسريان مفعوله، في الأصل كان مؤقتا لمدة سبع سنوات ثم جرى تمديده بعد كل فترة إلى سنة1944. علق عليه أحد أعضاء المجلس البلدي لمدينة الجزائر بأنه « ينهش أجسادنا ويقضي علينا بالموت البطئ » تتوج هذه الآلية القمعية بإنشاء المحاكم الزجرية (1902) التي تم نشرها على مستوى كل بلدية مختلطة أحكامها غير قابلة للطعن. ففي سنة واحدة (1905) أصدرت19/47 حكما.

منذ بداية الاحتلال، فتحت الإدارة باب التطوّع في صفوف جيشها أمام الجزائريين. فأنشأت وحدات خاصة بهم شاركت في حروبها في أوربا وفي المستعمرات.

كان الإمبراطور الألماني قيوم الثاني يستخف بهذا الجهد وسيبتلع ريقه وبمرارة، عندما يرى أداء هذه الوحدات على مسرح العمليات أثناء الحرب العالمية الأولى _ في سنة 1912 فرضت الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين. يقدر عدد أفراد الدفعة بحوالي 60 ألف لم يكونوا، يجندون كلهم. عند اندلاع الحرب تم استدعاء كل أفراد الدفعات السابقة إلى جانب دفعة سنة 1914 واستدعاء مسبق لدفعة السنة التالية. خاض

الجزائريون هاته الحرب تحت أوضاع ثلاثة: الخدمة العسكرية الإجبارية، التطوع الاختياري والتطوع الجبري ليس هناك رقم نهائي عن عدد الجزائريين الذين شاركوا في هاته الحرب. نعتقد أن الأرقام التي أعلنها الأمير خالد هي أكثر مصداقية وأقرب إلى الحقيقة فهو نفسه شارك في هاته الحرب؛ ولأنه أيضا يتابع هذه المسألة باهتمام كبير نظرا لمالها من علاقة مع الأرضية المطلبية التي كان يناضل من أجلها، إلى جانب كون المحيط الذي يعيش فيه والضواغط التي كانت تحيط به تجعله يتحرى الدقة ويتجنب المبالغة. بالنسبة له فإن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحرب يناهز نصف مليون مجند، وأن عدد القتلى مائة ألف، وعدد المجروحين والمفقودين مائتي ألف.

عمدت الإدارة من جهة أخرى إلى تجنيد العمال بصفة إجبارية، على دفعات،كل دفعة لمدة ستة أشهر، للعمل في مصانع ومزارع فرنسا. فكانوا ينقلون تحت حراسة عسكرية ويقيمون في معسكرات أعدت لهم، يساقون إلى مواقع العمل تحت الحراسة ويعودون في المساء بنفس الكيفية. بعد انقضاء المدة يعاد نقلهم إلى الجزائر بنفس الطريقة. ظروف إقامة هؤلاء العمال في المهجر كانت جد قاسية بعضهم يعود بأمراض مزمنة والبعض الأخر يوافيهم الأجل في عين المكان. في إحدى دفعات سنة 1917 والتي كان عدد أفرادها أربعين ألف عامل مات منهم في القرية أربعة الألف.

إن أشد خطر تعرض له الشعب الجزائري تحت الاحتلال والتي هددت وجوده نفسه هي عمليات الإبادة الجماعية التي تعرض لها على امتداد ما يزيد عن أربعين سنة (1830-1872) والتي كانت تتجدد بين الحين والأخر إلى مجازر شهر ماي 1945 التي لا يمكن لشخص فيه ذرة من الشعور الإنساني أن يتوقع حدوثها في ذلك الوقت بالذات، ضد شعب فقد عشرات الآلاف من أبنائه

دفاعا عن فرنسا. كان من بين ضحايا هذه المجازر من لم يسعه الوقت للاستبدال بدلته العسكرية التي عاد بها من الجبهة بلباس مدني. ساهم أبناء الجزائر بقسط كبير في استعادة فرنسا لمكانتها بجدولة كبرى بالتضحيات التي قدموها على جهات الحرب: في تونس، شبه جزيرة ايطاليا في مقاطعة بروفانس وفي معارك فرنسا على الحدود الألمانية .

هناك معضلة تواجه الباحث يريد معالجة هذه المسألة وبناء وقائعها هي انعدام توفر المادة الوثائقية حولها. فمقترفو هذه الجرائم التي باركتها الدولة الفرنسية وزكتها ورقتهم إلى رتب أعلى،حرصوا على أن لا يتركوا أي أثر عنها، فما هو معروف لا يتجاوز بعض الشذرات مبثوثة في الأرشيفيات أو بعض المقالات نشرها بعض الكتاب من ذوي الضمائر الحية الذين راعهم ما كان يرتكب باسم فرنسا لم يحدث أن تم معاقبة أي كان، ضابط أو صف ضابطا عن الجرائم التي ارتكبها. فأقصى ما كانت السلطة المركزية تفعله هو توجيه تنبيه لبعض هؤلاء كالذي حدث مع الجنرال بوايي[1]

إن مسلسل الإبادة الجماعية يمثل فصلا قائما شديد السود في تاريخ الاستعمار في الجزائر. بدءا بهذا سميت مدينة البليدة في شهر نوفمبر 1830 إلى إبادة قبيلة العوفية على ضفاف وادي الحراش ومحرقة الظهرة وواحة الزعاطشة التي عوفي رسمها، ومدينة الأغواط التي قلب عاليها سافلها وأفرغت كلية من سكانها. هذه العمليات الإجرامية فنيها بيجو ووضع لها إطارا وقواعد فيما يعرف بالرزية(لفظة مرادفة لكلمة مصيبة في اللهجة الجزائرية)، حيث اعتبرها الأسلوب الوحيد لهزم

1- لا يستبعد أن يكون محافظ أرشيف الولاية العامة والذي أشرف على نقله إلى إيكس أن بروفانس ، بيو بوايي، من أحفاد هذا الجنرال

المقاومة. هذه الرزيات لا تستهدف المقاومين وإنما توجه ضرباتها ضد السكان العزل، في القرى والمداشر ومضارب الخيم وضد كل تجمع سكاني بأي شكل يكون، حيث يعمل السيف في الأطفال والنساء والشيوخ ويقربطون النساء الحوامل. كانت الحلل التي يتحلين بها:أساور، أقراط الأذن وغيرها، تباع في الأسواق مخضبة بالدماء، ثم يتم سوق ما تبقى من الأحياء الذين لم يتمكنوا من الهروب والنجاة كأسرى مع قطعان مواشيهم وكل ما يملكون فيه منفعة. بلغت الوحشية بجيش العدوان إلى درجة استرقاق النساء وبيعهن كالجواري في الأسواق، بيجو وتلامذته الضالعون في هذه الجرائم من أمثال د.نقريبي، بوايبي ولامريسيير، والمملوك يوسف رقوا إلى رتب أعلى، وهذا الأخير أصبح جنرالا تكريما له على جرائمه. « إن الهمجية والظلم الذي يقترفه الفرنسيون (تقول رسالة أميان بايلك الشرق للبرلمان الانجليزي 1833) أشد قسوة وشناعة من كل المظالم والهمجية التي عرفت حتى الآن. فليس هناك مثال للجور يمكن مقارنته بالطغيان الفرنسي فهو يتجاوز خيال كل الطغاة منذ أن خلق الله آدم إلى يومنا هذا». لتصور حجم الكارثة التي حاقت بالشعب الجزائري من جراء هذه الجرائم، يجب الإشارة إلى أن تقديرات عدد سكان الجزائر عشية العدوان الفرنسي، كان يتراوح مابين ستة إلى عشرة ملايين، حسب تقدير حمدان خوجة. انخفض العدد بعد الحرب المدمرة التي قادها بيجو، إلى مابين أربعة إلى أربعة ملايين نصف في سنة 1847 ليتحدر عند سنة 1872 إلى حوالي مليون وستمائة ألف نسمة. وهو ما جعل المستوطنين ينتظرون بفارغ الصبر ساعة انقراضهم.

مكانة الجزائريين وحالهم في بلادهم

في سنة 1954 كان عدد الموظفين الجزائريين في الولاية العامة 183 موظفا، معظمهم في مراتب صغيرة من بين 2500

موظف. عدد الأطباء 104 وعدد المحامين 161 و17 طبيب أسنان و5 مهندسي بناء و28 مهندسي في تخصصات أخرى و185 أستاذا في التعليم الثانوي. معدل دخل الفرد الجزائري 29000 فرنك والفرد الأوربي 360.000 فرنك.من بين أزيد من ثلاثة ملايين في سن العمل، مليون وستمائة ألف في حالة بطالة دائمة وستمائة ألف في بطالة جزئية أي معدل أيام العمل بالنسبة لهذه الشريحة ثلاثة أشهر في السنة. معدل دخل الفرد في القطاعين الصناعي والخدمات 150.000 فرنك للعامل الجزائري و600.000 للعامل الأوربي.كان معدل استهلاك الفرد الجزائري من الحبوب 5 قناطر في سنة 1871 لينخفض إلى قنطارين في بداية عقد الخمسينات، ما بين قرابة المليون طفل في سن الدراسة 91 في المائة خارج مقاعد المدرسة. كما بلغت نسبة الأمية في المجتمع 92% .

بيبليوغرافيا مختصرة

1- ج.ا. هوبسون
الإمبريالية.ترجمة عبد الكريم أحمد. القاهرة د.ت

2 - ج- فالن معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 -1830 الجزائر 1987

3 – د- المريي ولد خليفة الجزائر والعالم: ملامح قرن وأصداء ألفية، الجزائر 2001.

4-Azau (p.) par l'Epeé et la charrue,ecrits et discours de Bugeaud. Paris, 1948.

5-Des champs (H.) peuples et Nations d'outre- mer. (Afrique. Islam. Asie du sud) paris 1954

6-Goniage (J.) l'Expansion coloniale de la France 1871-1914 Paris. 1968

7-Girardet (R). Le Nationalisme Paris 1973 Français1871-1914.Paris 1966

8-Grimal (H) La décolonisation 1919-1963

9-Hamdane Khodja, le miroir. Aperçu historique et statistique De la Régence d'Alger paris, 1833

10- Julien, (C.H.A) et autres, Les Techniciens de la colonisation xix et xx Siécles paris, 1947

11-Lénine, Limperialisme stade suprême du capitalisme In œuvres choisiesT.1 Moscou .s.d.

12- Lyautey (P.) l'Epire colonial Français. Paris, 1931

13- Marx- angles textes sur le colonialisme, Moscou .s.d.

14- Miége (J.L) Expansion européen et de colonisation De 1870 à nos jours. Paris, 1973.

تأثير الاحتلال الأجنبي على الهوية الوطنية
"العراق نموذجا"

الأستاذ الدكتور غانم محمد صالح
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

بشكل عام، وبغض النظر عن التفصيلات يمكن التقرير بأن تاريخ العراق السياسي الحديث قد شهد اندفاعا لقوتين أجنبيتين عاتيتين ترتب عليه احتلاله مرتين: أولهما عام 1917 حينما نجحت القوات البريطانية من الاندفاع بعد احتلالها البصرة عام 1914، نحو بغداد والسيطرة عليها عام 1917 ثم بسط السيطرة على الموصل مع نهاية عام 1918 ، لتظل متمسكة بما حققته من إنجازات لصالح سياستها الاستعمارية إلى أن أطيح بالنظام الملكي في الرابع عشر من تموز/يوليو/1958 . أما الاندفاع الثاني فكان لقوات الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيأت الفرصة أمامها بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت عام 1990، ونجاحها في إخراج الجيش العراقي عام 1991 واندفاعها في أراضي العراق لتصل إلى بعد مئات قليلة من الكيلو مترات عن العاصمة بغداد ولينتهي المشهد العسكري – السياسي بالتفاوض في (خيمة صفوان) الذي قادت نتائجه إلى الحد من سيادة العراق على أرضه ، وكبلت حركته تحت مظلة ما عرف بالحصار الاقتصادي، وإرهاقه بالتعويضات التي لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيلا.

فكيف تم تقديم المسوغات لاحتلالين أحدهما جرى مع مطلع القرن الماضي ، والثاني مع مطلع القرن الحالي.

لا شك إن اهتمام بريطانيا بالعراق لم يكن وليد اللحظة 7السانحة، وإنما هو يعود في جذوره إلى قرون عديدة سبقت اتخاذ قرار احتلاله عام 1914 ، ومبررات هذا الاهتمام لاشك إنها كانت قد تراوحت بين فرادة موقعه الجغرافي ومركزه السوقي وعلاقته بجنوب إيران والخليج العربي، فضلا عن تأثيره على سلامة وأمن المواصلات الإمبراطورية والحفاظ على طريق الهند، لا بل وصل الأمر إلى الإعلان عن الرغبة في الاستعاضة به عن الهند التي أخذت القوى الاستعمارية المنافسة الأخرى

(البرتغاليون والهولنديون) تثبت نفوذها في أجزاء منه. فالعراق، إذن، كان سيمثل لبريطانيا تعويضا عن الخسارة التي منيت بها، وهذا التعويض سيتمثل في نواحي متنوعة، سياسية- واقتصادية: فسيكون وجودها في العراق بديلا لنفوذها (المندثر) في (درة التاج البريطاني) الهند، وستجني منافع اقتصادية يجسدها النفط أولا، وجعل مثل هذه المناطق أسواقا مفتوحة أمام منتجاتها التجارية فضلا عن استغلال منتجاتها الزراعية لصالح شعبها ثانيا.

وقد عززت بريطانيا مسوغاتها الاستعمارية هذه بأدوات تفضي إلى تأمين تفوق مركزها في العراق على ما عداها من القوى الأوربية المنافسة الأخرى: فأنشأت دوائر بريد (بريطانية -هندية) في بغداد والبصرة، وأوصلت الهند بإنكلترا عن طريق إمرار أسلاك البرق بينهما عبر العراق، وأصبحت الرؤية في العراق متركزة، إضافة لما سبق ، في ناحيتين أساسيتين: أولاهما اعتبار العراق طريقا مائيا يقصر المسافة بين إنكلترا والهند ويخفف الجهد والمخاطر أمام السفن البريطانية بدورانها حول أفريقيا ورأس الرجاء الصالح، وثانيهما اعتبار العراق مركزا لمد خطوط السكك الحديد التي توصل أوربا بالخليج.

لقد بات واضحا، مع مطلع القرن العشرين، إن مصالح بريطانيا السياسية ليست مقصورة على الخليج... والمنطقة الواقعة بين البصرة وبغداد، بل إنها تمتد لتصل لبغداد ذاتها.

هكذا يصبح من اليسير فهم مضمون سياسة بريطانيا في العراق، أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها، والتي لا تخرج في مغزاها عن العمل لضم جنوب العراق إلى الهند وإنشاء إدارة بريطانية خاصة تجعل منه أشبه بمستعمرة بريطانية تابعة. فصممت على الاحتفاظ بولايتي البصرة وبغداد، ولتحقيق ذلك

شرعت بغزوه عسكريا بعد اندلاع الحرب الأولى ودخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب الإمبراطورية الألمانية.

لقد تم احتلال العراق بأكمله خلال الفترة 1914-1918 وأعلنت بريطانيا أثناء تلك الفترة "أنها لا تخاصم العرب وسوف لن تتعرض لهم ولا لأصولهم إذا وقفوا موقفا وديا منها لا يؤازرون فيه الجنود الأتراك أو يحملون فيه سلاحا علنا"، ... "إن جيوشنا لم تدخل بلدكم وأراضيكم بمنزلة قاهرين أو أعداء بل بمنزلة محررين، ولقد خضع مواطنوكم منذ أيام هولاكو الظالم للغرباء، فتخربت قصوركم وتجردت حدائقكم ، وأنت أشخاصكم وأسلافكم من جور الاسترقاق.

إن أمنية جلالة مليكي العظيم وأمنية شعوبه.. والأمم العظمى المتحالف معها جلالته، أن تفلحوا كما في السابق، وكانت أراضيكم محصنة، وكان العالم يتغذى بألبان آداب أجدادكم وعلومهم وحرمهم وقت ما كانت بغداد إحدى غرائب الدنيا... ولا يجب عليكم أن تظنوا بأن رغبة الحكومة البريطانية هي تكليفكم بنظم أجنبية، فأمنية الحكومة البريطانية هي أن تحقق ما تطمح إليه نفوس فلاسفتكم وكتابكم مرة أخرى ولسوف يسعد أهالي بغداد حالة ويتمتعون بالغنى المادي والمالي بفضل نظم وتوافق قوانينهم المقدسة وأطماحهم القومية الفكرية..."

إن استقراء الوقائع التاريخية يشير إلى أن ممارسات الإنكليز السياسية في العراق كانت تختلف تماما، بل وتتقاطع، مع لهجتهم التي أطلقوا العنان لها أمام العراقيين. وجاءت سياستهم خلال فترة الحكم العسكري المباشر للعراق (1917-1920) لتعكس الحقائق التالية:

1- تأمين مقتضيات الاحتلال ومتطلباته، أساسا، حيث قامت سلطاته بإصدار البيانات والأوامر الصارمة، واستولت على الأراضي وطردت الأهالي من دورهم، وساقت مجموعات منهم

للعمل الإجباري دون رغبتهم، وما إلى ذلك من أعمال تعسفية لا يمكن أن تصدر عن صديق زعم انه جاء لتحريرهم من مظالم الأتراك.

2- العمل على (تهنيد) العراق، وخاصة القسم الجنوبي منه، وذلك بإشاعة النظم والقوانين والمبادئ الإدارية الهندية تمهيدا لضمه للهند.

3- الاهتمام الكبير بالعشائر، باعتبارهم قوة في تحقيق الأمن وخدمة المصالح البريطانية، وذلك عن طريق الاتفاق مع شيوخ تلك العشائر وجعلهم مسؤولين أمام السلطات البريطانية مباشرة عن أفراد عشائرهم. كما قامت بمنح الشيوخ امتيازات كثيرة (إعفاءات ضريبية، الانتفاع من الأراضي الأميرية، منحهم أقطاعات كبيرة، إصدار نظام دعاوى العشائر المدنية والجنائية).

4- إيجاد نظام إداري مرن تتمركز فيه السلطات الأساسية بيد الحكام السياسيين ومعاونيهم من الإنكليز مع محاولة إشراك العراقيين في الوظائف الثانوية وبصورة تدريجية. وقد عامل الإنكليز شعب العراق معاملة العدو والمغلوب الذي لا يثق به المنتصر ولا يستعين به إلا في توافه الأمور وصغائر الأعمال، وقد ظلت هذه السياسة متبعة إلى ما بعد قيام الحكومة العراقية المؤقتة بل وطيلة عهد الانتداب فقد بلغ عدد موظفي الدرجة الأولى في العراق (خلال الفترة الواقعة بين 1918- 1920) 534 موظفا منهم (507) من البريطانيين و7 من الهنود و20 موظفا من العراق فقط، وأن عددا كبيرا من هؤلاء الأخيرين، كانوا من الأقليات غير المسلمة بما لا يتناسب مع نسبتهم العددية لمجموع السكان. كما أن أفراد الشرطة كانوا، في الغالب، من الهنود أو من أهالي عدن، أما مفتش الشرطة العام في العراق فكان بريطانيا (العقيد بريسكوت).

5- استحداث نظام قضائي استهدف استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية بصورة جذرية وشاملة وذلك في الشؤون المدنية والتجارية والعقابية. ولا شك أن هذا التغيير لا تقره قواعد القانون الدولي العام والتي لا تجيز للفاتح أن يعبث بالقوانين المدنية والمحلية التي لا علاقة لها بالقوات العسكرية.

ومع أن سلطات الاحتلال قد أوجدت نظاما ماليا متينا يؤمن الموارد اللازمة للعهد الجديد، وقامت ببعض الأعمال الإنشائية، وفتح بعض الطرق، ومد سكك للحديد لأغراض عسكرية، لكن هذه الأعمال التي قد تبدو ايجابية قد نجم عنها إفادة شرائح اجتماعية محددة ضالعة مع قوات الاحتلال دون أن تقود إلى تعميم هذه الإفادات على عموم العراقيين. لهذا كان من المتوقع أن تتجاوز مساوئ سياسات الاحتلال إيجابياته مما قاد إلى ثورة وطنية طالبت بالحرية والاستقلال هي ثورة عام 1920.

لقد كان سوء إدارة حكومة الاحتلال من أهم أسباب الثورة كما إن قيام ممثلي الإدارة البريطانية بفرض نظم ومبادئ غريبة لا تتفق مع حالة العراق وأوضاعه الاجتماعية والفكرية يعتبر سببا مضافا آخر... لقد كان ممثل هذه الإدارة مثلا (ويلسون) رجلا استعماريا عريقا يسعى إلى تحقيق أفكاره السياسية بعنف يصل إلى حد الهوس أحيانا. كان يعتقد أنه من الضروري، ولمصلحة الإمبراطورية البريطانية، أن يحكم العراق حكما مباشرا، وأن يرتبط قسمه الجنوبي منه خاصة ارتباطا كليا بحكومة الهند، وفي الأقل يبقى خمس سنوات تحت الحكم البريطاني المباشر. لقد كان يرى " أن العراق قد بقي قرونا عديدة يحكم حكما مباشرا من قبل الأتراك وليس له أن يتطلع إلى أن يحكم نفسه بسرعة، بل إن الإسراع في ذلك يضر العراق... كان يعتقد بضرورة بقاء العراق تحت السيطرة

البريطانية الفعلية المباشرة مدة طويلة... وأن سياسة بريطانيا تروم اعتبار العراق جزءا من إمبراطوريتها".

وعندما رفض وطنيو العراق هذه السياسة، ركنت الإدارة البريطانية إلى سياسة العنف والقوة وتصفية المعارضة السياسية. غير أن هذا العنف في التعامل السياسي واجهه عنف مضاد اضطر نتيجته المحتل إلى إقامة حكومة عراقية مؤقتة، وإلى الاستقرار على تنصيب ملك (عربي) للعراق تمت الموافقة على تتويجه باستفتاء شعبي، ليعقب كل ذلك استكمال بقية مراحل العملية السياسية التي أدت بالعراق، بعد عقد من الزمن، إلى أن يصبح دولة مستقلة معترف بها من قبل المجتمع الدولي الذي مثلته، في حينه، عصبة الأمم.

وقد روعي في تشكيل الحكومة المؤقتة نوع من التمثيل الديني والطائفي والعشائري وتم ذلك تنفيذا لإرادة الإدارة البريطانية: فالمندوب السامي البريطاني هو الذي اختار الوزراء جميعا، وإن قيل رسميا إن رئيس الوزراء (عبد الرحمن النقيب) هو الذي اختار وزراءه. وقد تم في الجلسة الأولى بحث موضوع العلاقة بين الوزير والمستشار البريطاني المعين في كل وزارة، وفي الجلسة الثانية لمجلس الوزراء قدمت مذكرة إلى رئيس الوزراء بينت مركز المندوب السامي في هذا النظام الجديد، وتعليمات لمجلس الدولة.

ثم صدر إعلان آخر قال فيه المندوب السامي: "إن مسؤولية إدارة شؤون الحكومة... يقع على عاتق هيئة الوزراء وستجري أعمال هذه الهيئة تحت نظارتي وإرشادي" لهذا السبب كان من الطبيعي أن يطلق على مثل هذا الوضع السياسي الجديد تسمية (الثنائية في الحكم) حيث السلطة، في واقعها الفكري، بيد الإنكليز، وتقع التبعية -حين يحدث ما يوجب اللوم- على الوزراء المعينين الذين لا يملكون حرية في تسيير شؤون البلاد.

وقد تم تقسيم العراق إلى وحدات إدارية (ألوية وأقضية..) وتعيين موظف إداري لكل وحدة وإلى جانبه مستشار بريطاني، كما أنشأت مديريات عامة يرأسها مدير عام عراقي وإلى جانبه مفتش بريطاني.

والواقع أن الحكومة العراقية لم تستطع تحقيق مطالب الشعب الملحة: كتأليف المجلس التأسيسي، وتشريع الدستور، وإصدار قانون الانتخاب، أو تأليف جيش وطني. فقد بقيت هذه المطالب، كلها، بانتظار الحل العاجل.

إن تتابع الأحداث خلال العقد الثاني من القرن الماضي رغم أنه قد أفضى إلى اختيار ملك عربي للعراق وتحديد شكل العلاقة مع الدولة المنتدبة (بريطانيا) بموجب معاهدة عام 1922 (الجائرة) والمهام التي يتوجب إنجازها لاستكمال هيكلة مؤسسات الدولة وبناء ماكينتها السياسية، كالقيام بصياغة دستور للبلاد وإجراء انتخابات نيابية تقود إلى قيام مجلس تمثيلي، وتحديد شكل للحياة السياسية يقود إلى تشكيل أحزاب سياسية. وقد انتهى الأمر بتوقيع معاهدة 1930 التي أصبحت نافذة منذ عام 1932 وهو تاريخ قبول العراق عضوا في عصبة الأمم ومن ثم إعلان استقلاله (الشكلي) رسميا.

فهل تغير، بعد هذه التطورات السياسية والدستورية، شيء في طبيعة العلاقة التي حكمت بريطانيا بموجبها العراق؟

الجواب بدون شك سوف يكون بالنفي. حيث يمكن أن نوجز ما آل إليه الوضع بعد اتخاذ مثل هذه الخطوات سواء على صعيد العلاقات الخارجية أو على صعيد الأوضاع الداخلية بالآتي:

1- فعلى الصعيد الخارجي: لم تنه معاهدة عام 1930 أو تقلص من نفوذ بريطانيا في العراق، وإنما عكست حقيقة مؤداها إدراك الإنكليز أن تأمين مصالحهم في العراق قد لا يستوجب

بالضرورة حكما مباشرا له أو استمرار وضعه تحت الانتداب، وإنما قد يستوجب مساندة وتأييد الحكام الموالين لسياستها فقط.

2- وعلى الصعيد الداخلي: لم تشهد أوضاع العراق الأخرى، الاقتصادية منها أو الاجتماعية، تغييرات ملموسة، بل كانت استمرارا للأوضاع التي سادت خلال فترة الانتداب وما قبلها، إن لم نقل إنها كانت أكثر تدهورا منها.

وتبعا لذلك يمكن أن نقرر أن بريطانيا بعد دخولها إلى العراق عمدت إلى تحقيق أهدافها المتشعبة ومصالحها المتنوعة عبر آليات محددة تمثلت في ربط العراق بعجلة سياستها، فكانت معاهدات1920 و1930، واختيار ملك عربي للعراق يكون تأثيرها عليه كبيرا وارتباطه بها وبسياستها مؤكدا، فاختير الملك فيصل باعتباره "أفضل الأصدقاء لبريطانيا" ثم تهيأت الأجواء أمام قوى سياسية واجتماعية جديدة لتحتل مكانا في مؤسسات الدولة المختلفة ولتؤدي الدور المرسوم لها، إذا ما اضطرت بريطانيا إلى الانسحاب من العراق ولتكون يد الملك اليمنى في تحقيق أهدافهما المشتركة.

فبريطانيا بسلوكها السياسي هذا تكون قد ضمنت لنفسها تأييد أولئك السياسيين الذين ساندوها في حربها ضد الأتراك طالما أنها قد أمنت لهم سدة الحكم وتولي السلطة، كما أنها، من ناحية أخرى، مكنت القوة الجديدة المالكة للأرض (الإقطاعيين) من السيطرة على طبقة الفلاحين الواسعة وتسييرها وفق أهواء ومصالح القابضين على السلطة في الداخل والمؤيدين لهم (الإنكليز) من الخارج.

والواقع أن هذه السياسة قد أثمرت كثيرا: فالتحالف الوثيق بين الدولة المحتلة والطبقات التي شكلتها كانت قد استهدفت تنفيذ سياسة محددة جوهرها إن لم نقل قمع القوى المعارضة، فعدم

فسح المجال أو إتاحة الفرص أمامها لتولي السلطة أو المشاركة فيها.

لقد هيأت بريطانيا كل الظروف الموائية لتولي السلطة والعهد بها إلى ملك يكون تحت سيطرتها وتشكيل طبقات يقتصر على أبنائها إدارة شؤون الدولة (المستقلة) طبقا لدستور (قد صيغ تحت إشرافها) تضمن عددا من المبادئ التي تظهر نظام الحكم بصورة نظام ديمقراطي يؤمن الحرية للمواطنين.

وقد تبدو الأسباب التي قدمتها الولايات المتحدة لغزو العراق مختلفة في لغتها عن تلك التي قدمتها بريطانيا، لكن الأهداف التي رسمت لمثل هذا الغزو قد لا تبدو متباعدة كثيرا عن سابقتها.

فمنذ عام 1990 أصبح العراق وليس الاتحاد السوفيتي هو أساس خطط القيادة المركزية الأمريكية وتدريباتها العسكرية السنوية، وقد برزت القيادة الأمريكية هجومها العسكري بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وأن حكومته على علاقة بتنظيم القاعدة، وجرى احتلال العراق بدون قرار من مجلس الأمن ومخالفة بشكل صريح لميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز الدفاع عن النفس في حالتين: أولاهما في حالة التعرض لاعتداء خارجي (والولايات المتحدة لم تتعرض لاعتداء من العراق) وثانيهما في حالة وجود خطر وشيك على الولايات المتحدة في دولة معينة، وقد ثبت أن العراق لم تكن عنده أسلحة دمار شامل ولا يمثل خطرا وشيكا، ولا صلة له بهجمات أيلول الإرهابية.

ولهذا وجدت أمريكا نفسها مضطرة على تغيير السبب فقالت بأن نظام الحكم في العراق يجب أن يطاح به ليس لقدرته فقط على الاستعمال الواضح لأسلحة الدمار الشامل، وإنما هو أيضا بسبب حاجة الشرق الأوسط بأكمله إلى مجتمع ديمقراطي في هذا البلد.

غير أن هذا التغيير في طرح الأسباب المؤدية للحرب لا يطمس مظاهر التخبط والتجاوز على الحقائق التاريخية التي تظهر، بمجرد مراجعتها، إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد تعاملت مع النظام العراقي بإيجابية رغم أن سمات هذا النظام ظلت ثابتة لم تتغير وأساليبه في التعامل مع الآخر لم يشوبها تحول جوهري.

يكفي التذكير بهذا الصدد أن رموز النظام الأمريكي، كانت تردد في مناسبات متعددة، "أن نظام الحكم في العراق يمكن التعامل معه" و"إن من مصلحة الولايات المتحدة استئناف علاقتها معه" كما أن الإدارة الأمريكية لم تتردد في تشجيع العراق على دخول الحرب مع إيران إذ قامت مخابراتها بتزويده بمعلومات عسكرية أثرت في مجريات الحرب ونتائجها. ولأن نتائج تلك الحرب قد أفرزت جيشا عراقيا قويا كفؤا قادرا على استيعاب التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، من الممكن أن يؤثر على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ويشكل خطرا على إسرائيل، بدأت وسائل الإعلام الأمريكية تروج لمقولة امتلاك العراق لقوة ردع عسكرية تمهيدا لضربه، ومن ثم احتوائه ضمن هذه الإستراتيجية.

فاستهداف العراق إذن، كان أسبق كثيرا مما يمكن تصوره، ولا يرتبط بدخوله إلى الكويت؛ لأن الضغط الأمريكي عليه كان قد بدأ منذ الثمانينات حيث تم إلغاء الائتمانات غير المستعملة بعد والتي كانت قد أعطتها للعراق من البنوك الأمريكية، وتم إيقاف تزويده ببعض المعدات ذات التقانة المتقدمة، واتخذ قرار عدم تسهيل جدولة مجموعة من الديون لمصارف أمريكية على العراق.

ويمكن إضافة أهداف أخرى لتبرير التوجه نحو احتلال العراق أبرزها هدفان جوهريان أحدهما هو النفط والآخر هو أمن إسرائيل .

فالعراق بالنسبة لتوجهات سياسة الولايات المتحدة يمثل بداية مشروعها، وأنها تريد إعادة ترتيب خارطة الشرق الأوسط بما يفضي إلى مشروعها المخطط له (الشرق الأوسط الكبير) الذي من بين مرتكزاته الأساسية تغيير هوية المنطقة العربية إلى هوية شرق أوسطية.

وهكذا صيغ مشروع تغيير المجتمعات الأخرى تحت مظلة (الديمقراطية)، ولا شك أن تبني مثل هذا التوجه يمثل خطأ أساسيا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية التي من المفروض أن تكون محكومة بمبدأين أساسيين هما: تعزيز الأمن والمصالح السياسية الأمريكية، والعمل على تحقيق الرفاهية وقيام حكومة قادرة على تحمل مسؤولية شعبها في أنحاء العالم ونشر مثله السياسة حتى من خلال التدخل في شؤون تلك الدول التي تنتهك حقوق الإنسان ، فتقوم ليس فقط في معارضة، وإنما، إن أمكن، في إزاحة رؤوس الدول ذات النظم الشمولية الرديئة.

لقد اختارت الولايات المتحدة أداتين رئيسيتين من أدوات السياسة لإحداث التغيير في العراق هما قطع المعونات التجارية وفرض الحصار الاقتصادي أولا، ثم استخدام القوة العسكرية بعد ذلك، في حين أهملت الأداة الثالثة وهي الدبلوماسية وتدرجت في استخدام أدواتها هذه على مدى أكثر من عقد من الزمن حيث انتهى بها المطاف إلى دخول العراق وإسقاط نظامه السياسي في 9-4-2003. فما هي الإجراءات التي اتخذتها القوات الغازية والمحتلة في أعقاب هذا الانتصار؟ هنا سوف نشير فقط إلى مجموعة من التدابير التي اتخذتها هذه القوات ممثلة بحكامها السياسيين الذين تم تعيينهم بعد الغزو لتصريف شؤون هذا البلد:

1- تغييب كل العناصر المؤسسية (أو الهيكل المؤسسي) للدولة العراقية، فتم حل وزارات الدفاع والإعلام والدولة للشؤون العسكرية، وجهاز المخابرات العامة، ومديرية الأمن العامة، وجهاز الأمن الخاص، ومكتب الأمن القومي، والجيش بكل صنوفه وبمختلف تسمياته.

2- التعامل مع شعب العراق على أنه مجموعه عرقية ودينية وطائفية أكثر من كونه وحده اجتماعية متجانسة تستند إليها وتتشكل بموجبها الدولة العراقية القوية. وبهذا المسلك تم تجاوز رابطة المواطنة بين الشعب والدولة باتجاه تغليب الاتجاهات الفرعية (الطائفية) العرق المذهب، على الاتجاه الأصلي (الانتماء الوطني). وعلى هذا الأساس تم تشكيل مجلس الحكم وفقا لصيغة بول بر يمر التي أساسها المحاصصة (الاثنية- الطائفية) أو ما يعرف بـ(مكونات الشعب العراقي) وشكلت حكومة ظل لهذا المجلس بنفس الطيف، ليعقب ذلك إصدار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عاكسا منظور الاحتلال الأمريكي لشعب العراق "فالعراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، ونظامه نظام اتحادي يقوم على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات..."

وتلت عملية تسيير شؤون العراق طبقا لقانون إدارة الدولة لحين الانتهاء من صياغة دستور دائم للعراق الذي تقرر الاسترشاد به وبالمضامين السياسية والفكرية التي شكلت محتواه، وهي في مجملها تمثل ميدانا واضحا عن سياسة مستقبلية أساسها بناء عراق ديمقراطي- موحد فما الذي يمكن أن يلاحظ على مضامين هذه الوثيقة الدستورية التي تم التصديق عليها بعد مسيرة (مارثونية) انتهت بإقراره رغم وجود الدلائل على أن صيغته قد تم رفضها من قبل أغلبية ثلثي ناخبي ثلاث

محافظات في الأقل يستوجب اتخاذ إجراءات جديدة يعاد بموجبها صياغة بنوده من جديد.

هنا يمكن أن ترد على الذهن جملة من الملاحظات على هذه الوثيقة التي باتت تحكم العراق على مدى المستقبل المنظور:

أ- لغة فخمة الطابع تستثير الضغائن بما لا يشجع على الوحدة الوطنية. هذه اللغة أرادت أن تحل لغة الطائفة بدلا عن لغة الدولة مما يشجع على استمرار الاحتراب والانتقام .

ب- تناقض في العبارات التي تحدد موقع الدين (الإسلامي) من الدولة: فلا يجوز سن قوانين تتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام، كما لا يجوز سن قانون يتعارض مع الديمقراطية أو مع الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور للمواطنين. فكيف يتم التوفيق بين مضامين هذين التوجهين؟

لقد عكست هذه النصوص وغيرها من النصوص الأخرى ارتباكا حقيقيا في الصياغة حيث كان يكفي القول، مثلا، إن الإسلام هو دين الدولة، وبالتالي سيكون أمرا مفهوما مراعاة ذلك عند صياغة أي قانون. ومثلما يوجه الانتقاد إلى الجانب العقيدي في الصياغة يوجه مثله إلى ناحية ضمان حرية أتباع الأديان والمذاهب في ممارسة شعائرهم وإدارة أوقافهم. فلو نص فقط على ضمان مبدأ حرية العقيدة وممارسة الشعائر لاستوعب هذه النص في إطاره الجوانب الفرعية الأخرى التي من شانها أن تقود إلى الفرقة أكثر من ميلها إلى تأكيد منطق الوحدة .

ج- تعويم هوية العراق حيث تقرر"اعتبار الشعب العربي في العراق جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية" لقد أريد من تضمين هذا النص وبهذا الشكل جعل العراق بلا هوية وتعويم صفته القومية الغالبة بل وتحويل الجميع إلى أقليات فلا احد يتكلم باسم الأغلبية في حين أن العرب يشكلون ثمانين بالمائة من شعب العراق. فالعروبة تمثل انتماءا وجدانيا يعكس الهوية واللغة

والتاريخ المشترك، فلا ضير من النص على أن العراق جزء من الأمة العربية مثلما يقال مثلا بأن كردستان العراق هي جزء من كردستان الكبرى أو جزء من الأمة الكردية فإذا كان من حق الكردي أن يعتز بقوميته فإن من الأولى أن مثل هذا الحق يجب أن يضمن للعربي أيضا. ومثل هذا الانتقاد يمكن أن ينصرف أيضا إلى موضوع اللغة التي كان من المفترض أن تعالج بصيغة قانونية – سياسية تضمن للعراق وحدته وليس السير به نحو التشظي والتفتيت.

وتدخل ضمن هذا التوجه تلك الموضوعات الأخرى المتعلقة بتكوين القوات المسلحة والأحوال الشخصية، واجتثاث تيارات فكرية محددة دون مبرر. فالأفكار تتواجه وتتصارع والشعب هو الحكم بينها، ومن أساء أو سيسيء يجب أن يفصل القضاء بموضوعه إذا ما أريد للدولة استقرار وللمجتمع قوة وانسجام.

د– تحويل شكل الدولة العراقية من دولة بسيطة إلى دولة مركبة اتحادية "تتكون من العاصمة والأقاليم والمحافظات اللامركزية والإدارة المحلية". وقد تم تحديد إقليم كردستان وسلطاته القائمة باعتباره إقليما اتحاديا كما أعطي الحق لكل محافظة أو أكثر في تكوين إقليم بناءا على طلب الاستفتاء عليه وفق إجراءات محددة، ومنح الإقليم الحق بوضع دستور يمارس بموجبه السلطات الثلاث فيه، وحق تعديل القانون الاتحادي في الإقليم في حالة قيام تعارض بينه وبين قانون الإقليم، والحق في تأسيس مكاتب في الأقاليم المشكلة في السفارات والبعثات الدبلوماسية، وإنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم. ولا شك أن إقرار مثل هذه المبادئ والأفكار سيقود، على المدى البعيد، إلى مثل ما انتهت إليه تجارب سياسية أخرى، فليس ببعيد عنا تجربة يوغسلافيا الاتحادية أو ما حصل بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا.

في ضوء ما تقدم يمكن التقرير :

1– إن الدستور العراقي جاء أقرب إلى الانقطاع عن الدساتير العراقية السابقة في حين يقتضي التراكم والتواصل للدولة العراقية أن يأتي إضافة وتنقيحا وتجديدا وتغييرا بما يتناسب وطبيعة المرحلة الجديدة وعلى أساس التوافق الوطني وليس إلى استحقاقات انتخابية.

2– إن الدستور أقر بالتغييرات الدستورية والقانونية والبنيوية التي أجراها المحتل والتشكيلات التي استندت إليه ولاشك أن هذه الإجراءات تعتبر لاغية وغير شرعية؛ لأنها تتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام 1949 وعام 1977.

3– إن المشرع حاول في عدد من مواقع الدستور تديين وأسلمة بل وتطييف الدستور، وعلى العكس من ذلك حاول في مواضع أخرى تعويم عروبة العراق. وتأكيد ازدراء ونبذ العروبة، وعدم ايراد فكرة المواطنة بشكل واضح.

4– إن موضوع الفيدرالية وطريقة النص عليه سيقود إلى إشكاليات ومشاكل تحتاج إلى جهود مضنية للتغلب عليها إن لم تقد إلى مواجهات تؤدي إلى التفكك.

ويمكن أن نختتم هذه الورقة بالإشارة إلى عدة استنتاجات تم استخلاصها مما سبق وأن أوضحناه وهي:

1– أن العراق قد تم احتلاله مرتين بدوافع متقاربة تتركز في (تحريره أو تخليصه) إما من قوة غاشمة هيمنت عليه لقرون عديدة ومن نظام (استبدادي غاصب) مع ملاحظة أنه في كلا الحالتين لم تكن هناك مناشدة شعبية بذلك ولا تخويل دولي. وقد تحول هذا (التحرير والخلاص) إلى واقع احتلال أجنبي بات مرفوضا داخليا وإقليميا ودوليا.

2– لقد نجم عن الغزو البريطاني للعراق عام 1914 والغزو الأمريكي عام 2003 احتلال عسكري أصبح بموجبه من يتولى

السلطة ويدير شؤون هذا البلد شخص رئيسي يقف إلى جانبه عدة مئات أو عدة آلاف من الأفراد الذين أسندت إليهم مهمة إدارة مرافق الدولة بشكل مباشر. في عشرينات القرن الماضي كان الحاكم العام هو البريطاني أرنولد ويلسون أما في مطلع القرن الحالي فقط أنيطت هذه المهمة أولا بالحاكم الأمريكي العسكري الجنرال جي غارنر ليعقبه بعد ذلك الحاكم المدني بول بريمر.

3- ولقد أجهد الحكام المذكورون أنفسهم لإقامة مؤسسات جديدة للدولة على أنقاض دولة تم تدميرها ونجم عن هذه التوجهات قيامهم بتعيين من هم أهل للثقة لديهم يساندهم (مستشارون) لا يستطيع المسؤولون العراقيون تجاوز تعليماتهم بأي شكل من الأشكال، ثم تم إجراء انتخابات وصفها البعض بأنها غير عادلة ولا مشروعة ولا نزيهة ترتب عليها إقامة هيئة تمثيلية حتى يقال أنه قد تم نقل مسؤولية الإدارة إلى سلطات عراقية بعد أن كانت منوطة بسلطة الاحتلال، ليعقب ذلك صياغة دستور بإشراف أجنبي وبتوجهات محكومة بتصور مسبق لما سيكون عليه حال العراق السياسي ووضعه الدستوري بعد ذلك .

هذه الاستنتاجات تدفعنا إلى تسجيل الملاحظتين الأساسيتين التاليتين :

الملاحظة الأولى : أنه بسبب لجوء إدارة الاحتلال إلى الأداة العسكرية لإحداث تغيير سياسي – اقتصادي – اجتماعي في العراق جعلها تنغمس بعدد كبير من جنودها (في المستنقع العراقي) وتتحول في نمط سلوكها لإدارة العراق من قوات مقاتلة إلى قوات احتلال تقوم بمهام هي أقرب إلى مهام قوى الأمن الداخلي منها إلى المهام العسكرية المعروفة. لهذا ارتفعت معدلات خسائرها بفعل المقاومة الوطنية لها، حيث أصبح يقتل في كل أسبوع، طبقا لمصادر أمريكية، ما بين 12 إلى 14 جنديا

أمريكيا أو يصاب بجروح بليغة، وأن هذا التواجد العسكري (الكثيف) يكلف دافعي الضرائب الأمريكان حوالي المليار دولار أسبوعيا.

الملاحظة الثانية: ولهذا السبب، ولغيره من الأسباب المضافة الأخرى، أخذت التصريحات تتوالى وتردد بضرورة تسليم السلطة إلى العراقيين لإدارة شؤون بلدهم بأنفسهم. فقد بات هناك اقتناع، على الأقل لدى بعض الكتاب الأمريكان المعاصرين، مؤداه " أنه من غير الواضح أننا نحرز تقدما واضحا بالنسبة لأهدافنا السياسية والأمنية في العراق، أو أن استمرار وجودنا هناك سيخدم مصالح بلادنا في المنطقة أو في بقية أنحاء العالم، أو أنه سيساعد الشعب العراقي. لذلك فإن على الولايات المتحدة الانسحاب من العراق بأقرب وقت ممكن، أو برمجة هذا الانسحاب طبقا لمقاييس يتحقق للعراق بموجبها استقرار مطلوب، ويضمن للولايات المتحدة أن لا تتحول إلى حاكم ينفرد في إدارة حكم العالم وهو ما يتعارض مع القيم التي يؤمن بها شعبها ومن أنها قوة إسناد للحرية وليس قوة هيمنة استعمارية".

لقد أصبح واضحا أن الوجود العسكري في العراق قد فشل تماما في تحقيق أهدافه التي قدم من أجلها، فالمقاومة تتصاعد الأن والإرهاب أخذ ينمو، وإدارة الاحتلال عاجزة عن استقطاب قاعدة موالية ذات رصيد شعبي حقيقي.

ولهذا فإن الخروج من مثل هذا المأزق يقتضي توجه أية حكومة عراقية، إذا ما أرادت استقرار البلد وتقدمه إلى السعي نحو تحقيق قدر من الوحدة الوطنية وهو أمر يقتضي إنجازه التوجه إلى التفاوض مع مختلف تيارات المعارضة العراقية مع ضرورة الإدراك أن مثل هذه الخطوة ليس من الضروري أن يحالفها النجاح أو أنها يمكن أن تجلب الأمن والاستقرار وسيادة أحكام القانون إلا إذا اقترنت بطرح شعار الانسحاب الأمريكي

من العراق... وتحقيق طموح العراقيين في توفير الخدمات الأساسية لهم، وإعادة أعمار بلادهم، وإيجاد فرص عمل لأبنائهم والغذاء لعائلاتهم والضغط على قوى الاحتلال لإطلاق سراح المعتقلين.

مصادر البحث

(*) عبد الرحمن البزاز: العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط3 (بغداد- مطبعة المعارف 1967).

(*) الدكتور وميض جمال عمر نظمي: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية 1984).

(*) حنا بطاطو: العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت مؤسسة الأبحاث العربية 1990).

(*) ويلسون: بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ج2، ترجمة فؤاد جميل (بغداد-دار الجمهورية 1917).

(*) الدكتور زكي صالح: بريطانيا والعراق حتى عام 1914 : دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري (بغداد- مطبعة المعارف 1968).

(*) المس بيل: فصول من تاريخ العراق القريب ترجمة جعفر خياط، ط2 (بيروت – مطبعة دار الكتب 1971).

(*) س .هـ. لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، ط3 (بغداد – مكتبة التحرير بلا).

(*) السير ارنولد ويلسون: الثورة العراقية ترجمة جعفر خياط (بيروت- مطبعة دار الكتب 1971).

(*) العراق في الوثائق البريطانية 1905- 1930، ترجمة فؤاد قزانجي (بغداد- دار المأمون للترجمة والنشر 1989).

(*) مس بيل: خلق الملوك ترجمة عبد الكريم الناصري (بيروت – بغداد – مكتبة النهضة 1972).

(*) احمد رفيق البرقاوي: العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922 – 1932 (بغداد -دار الرشيد للنشر 1989).

(*) احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية 2004).

(*) حسنين توفيق ابراهيم: مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج (دبي- مركز الخليج للأبحاث 2005).

(*)حسنين توفيق ابراهيم: التحولات الديمقراطية في العراق – القيود والفرص – (دبي – مركز الخليج للأبحاث 2005).

(*) عالم محمد صالح: انعكاسات احتلال العراق على الأمن في الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع، آذار/مارس/ 2005.
(*) باسيل يوسف: قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، المستقبل العربي (323) كانون ثاني/ يناير/2006.
(*) الدكتور خير الدين حسيب: المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق، المستقبل العربي (307) أيلول/ سبتمبر 2004.
(*) الدكتور عبد الحسين شعبان: رؤية في مشروع الدستور الدائم، المستقبل العربي (320) تشرين الأول/ أكتوبر 2005.
(*) آدم روبرتس: نهاية الاحتلال في العراق (2004) المستقبل العربي (307) أيلول/ سبتمبر 2004.
(*) باتريك سيل: علام صوّت الفلسطينيون والعراقيون؟، جريدة الحياة، 2/4/ 2005.
(*) تيد كيندي: الرئيس يجب أن يمثل للمساءلة، ترجمة الدكتور عالم محمد صالح، مجلة المرصد الدولي- مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد- العدد الأول- آذار- نيسان/2006.

الطب الاستعماري من عمل إنساني إلى أداة للتسرب الاستعماري السلمي

الدكتور زكي مبارك
مؤرخ و باحث- المغرب -

1-التسرب الاستعماري السلمي: المفهوم والسياق والأداة.

وظفت المؤسسات الاستعمارية الفرنسية السياسية والتجارية والعلمية تجارب سياستها وأساليب الهيمنة الاحتلالية والتوسعية في كل من المشرق العربي، وإفريقية، وآسيا، لنهج أسلوب جديد لاحتلال المغرب واستعماره واستيطانه. الأسلوب الجديد يأخذ بعين الاعتبار، وبوجه أخص، التجربة الاستعمارية الجزائرية والتونسية، نظرا لما يوجد بين البلدان المغاربية الثلاثة من روابط الجغرافية والتاريخ والجنس واللغة والدين والمقومات الحضارية المشتركة.

هذا الأسلوب الجديد لاحتلال المغرب حتمته خصوصياته التاريخية، وعلاقاته الدبلوماسية، ونظام حكمه وما يربطه مع العديد من الدول الأوربية وأمريكا من معاهدات واتفاقيات حظيت بواسطتها على امتيازات إستراتيجية، وانتزعت بها فوائد تجارية، وتمكنت من الحصول على تنازلات ومكتسبات حرصت هذه الدول على الحفاظ عليها وديمومة استمرارية مقتضياتها في نطاق التنافس الحاد بين هذه الدول الأوروبية التوسعية والاحتلالية والاستغلالية لثروات الشعوب، والتي قسمت العالم إلى مناطق نفوذ.

هذه الخصوصيات وغيرها تفسر إلى حد بعيد الأسباب الموضوعية والتاريخية التي حالت دون احتلاله مبكرا من طرف فرنسا وإسبانيا بعد هزيمة الجيوش المغربية أمام الجيوش الفرنسية في معركة إيسلي (1844 م)، وأمام الجيوش الإسبانية في معركة تطوان (1860 م). لقد كان بمقدور الدولتان التوغل إلى داخل البلاد وفرض سيطرتها العسكرية والسياسية على الحكام المغاربة لولا المعارضة القوية لكل من إنجلترا وألمانيا وإيطاليا وأمريكا، نظرا لما كان لديها في المغرب من امتيازات

مختلفة.[1] لهذه الأسباب وغيرها، اضطرت فرنسا وإسبانيا إلى تأجيل تنفيذ مخططاتها الاحتلالية للمغرب في انتظار الظروف المواتية، سيما وجيوشها أصبحت ترابط بالحدود المغربية، وعلى أتم الاستعداد للتدخل. وفي انتظار توفر هذه الظروف، ومن أجل إنضاجها، شرع رواد الفكر الاستعماري ومنظريه في وضع تصورات ومخططات ومناهج وأساليب للتسرب السلمي، تستبعد من جهة، المواجهات العسكرية واللجوء إلى العنف والقوة، ومن جهة أخرى، السعي إلى إيجاد حلول توفيقية مع الدول الأوروبية المهتمة والمعنية بالقضية المغربية، وذلك بمنحها امتيازات وترضيات في أماكن أخرى، مقابل غضها الطرف على تفرد فرنسا باحتلال المغرب لاستكمال سيطرتها وهيمنتها على بلدان شمال إفريقيا بأكملها، المطلة على ضفة البحر البيض المتوسط، المقابلة للضفة الأخرى للبلدان الأوروبية المتوسطية[2].

من رواد الفكر الاستعماري الأوائل ومنظريه الذين نادوا باستبعاد المواجهات العسكرية، واعتماد الأساليب السلمية للتسرب والتدخل Ramond Tyhomassy. في تقرير وجهه إلى حكومته بخصوص هذا النهج والأسلوب جاء فيه "....**على فرنسا أن تبادر إلى التعرف على ساحة المعركة حيث تنتظرها مصائر تزداد مجدا كلما كانت أقل دموية، وانتصارات تزداد رسوخا كلما نيلت بأسلحة سلمية، والعلم هو أحد هذه الأسلحة وأول سلاح ينبغي توظيفه؛ لأنه هو الذي سيعمل على تعبيد الأرضية التي ينبغي الزحف إليها**"[3].

على أساس هذه التوجهات ورؤى ونظريات متشابهة توصي كلها بتوظيف العلم والمعرفة لخدمة الأهداف الاستعمارية، تم تجنيد وتعبئة وتشجيع العديد من الجامعيين، والدبلوماسيين، والأطباء، والمهندسين، والسواح، والعسكريين،

للقيام بجولات داخل المغرب، يخترقونه طولا وعرضا، في لبوس شتى، وبتقمص شخصيات إسلامية تحظى من لدن المواطنين المغاربة، في البوادي والحواضر، بالتوقير والاحترام.

وبهذا التنكر والتحايل تمكن نفر من هؤلاء من إنجاز دراسات وبحوث حـــول البلاد، أرضا، وشعبا، وتاريخا، وعادات، وتقاليد، ونظام الحكم وعلاقاته بالمحكومين[4].

من أهم الدراسات التي أنجزت في هذا السياق، تلك التي قام بها Charles de Foucauld الذي يعد بحق في طليعة رواد الفكر الاستعماري التنصيري، وصاحب نظريات "**التنصير والتبشير في خدمة الاحتلال الاستعماري السلمي كأداة للتدخل والهيمنة**". فبعد جولاته في المغرب من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه وصحرائه، مدة سنة تقريبا، من 20 يونيو 1883 م إلى مايو 1884، تمكن من حصد معلومات وإفادات قيمة شملت كل ميادين المعرفة، دوّنها في كتابه المشهور "Reconnaissances du Maroc". وقبل طبع هذا الكتاب، قدم نسخة خطية منه إلى "الجمعية الجغرافية" بباريس التي منحته أول وسام ذهبي من أوسمتها التكريمية في جلستها المنعقدة يوم 24 أبريل 1885م، تقديرا لما أضافه من معطيات علمية قيمة عن الحالة والأوضاع في المغرب، مما جعل كتابه يعد من المصادر الأساسية لمعرفة المغرب أرضا وشعبا ودولة.

أما Edmond Doutté، وهو كذلك قطب من أقطاب علم الاجتماع الاستعماري المغاربي فقد وجه تقارير ودراسات وبحوث إلى حكومته. من هذه التقارير ذلك الذي رفعه إلى الوالي العام الفرنسي بالجزائر يقترح فيه أسلوبا ومنهجا لاحتلال المغرب ومما ورد فيه: "...**ضرورة أن يسبق الاحتلال القهري الفتح العلمي ليكون هو كذلك فتحا فرنسيا، وذلك لأن**

العلماء الذين يبعث بهم إلى المغرب ينقلون إلينا المواد الضرورية لإقامة سياستنا المغربية، هذا إضافة إلى أن هناك مصلحة فائقة ليتحول المغرب إلى ميدان العلم يشتغل فيه العلماء الفرنسيون وعلماء الجزائر على وجه التخصيص. لكن لا ينبغي أن لا نكثر من الوفوج العلمية من الجزائر حتى لا نثير انتباه المنافسين لنا.

غير أن أهم شيء هو أن لا يبدو للسياسة أي دور في هذه الأمور كلها... فإن أعمال علمائنا وإن انحصرت إطلاقا عند مجال تخصصهم، فإن لها مفعولا يتجاوز الغاية العلمية، لأنها تمدنا بسبب آخر من أسباب التدخل في شؤون المغرب"[5].

من منظري سياسية التسرب السلمي كذلك Eugène Etienne، أحد أبرز زعماء الحزب الكولونيالي الفرنسي المتحمسين لاحتلال المغرب لكونه على صلة بما يجري داخله بحكم تواجده بمدينة وهران الجزائرية، وكنائب عنها في البرلمان الفرنسي، وبحكمه يتزعم ويوجه نشاط مجموعة من رجال الأعمال والتجارة ذوي النزعة الاستعمارية. فقد كتب عدة مقالات وبحوث يشرح فيها وجهة نظره الاستعمارية، ومن بين هذه المقالات ذلك الذي نشره في ديسمبر 1898 بمجلة "القضايا الدبلوماسية والاستعمارية" ومما ورد فيه: "...لدى فرنسا في المغرب، حقوق وواجبات تفوق حقوق أي قوة دولية أخرى... والمصدر الأول لحقوقنا هو الجزائر. فالجزائر هي التي أدت بنا إلى تونس، وعليها أن تؤدي بنا، رغم بعض المصاعب بدون شك إلى المغرب. فاحتلال تونس لم يتم دفعة واحدة، كما قد توحي بذلك بعض المظاهر الخادعة، بل إنه نتيجة جهد طويل من التسلل والاحتواء، وفي المغرب يفرض تكتيك مماثل نفسه، ببطء وحذر كبيرين، لكن سيكون من باب تجاهل التاريخ، عدم

لاستعداد لمساندة عملنا السلمي المشروع بالقوة. هذا العمل الذي تخول لنا وضعيتنا حق ممارسته في المغرب" [6].

من هذه الكتابات والتقارير أدركت التيارات الاستعمارية بكل توجهاتها قيمة المعرفة وضرورة توظيفها لتحقيق وإنجاز مشاريعها الاستعمارية بأقل ما يمكن من خسارة مادية وبشرية، وبوسائل أكثر فعالية ونجاعة لإطالة وترسيخ مظاهر هذا الاحتلال. كما أدركت كذلك ضرورة الاعتماد على المعرفة لتبرير مشروعها الاستعماري والدفاع عن شرعيته كواجب تحضيري وتمديني. ومن هذا الإدراك بدور توظيف المعرفة وفوائدها، تم إحداث مؤسسات علمية حكومية، وتشجيع شخصيات وهيئات فكرية لإنجاز دراسات وبحوث أو تحليل ما تم إنجازه حول المغرب لتجعل رهن إشارة أصحاب القرار السياسي من مدنيين وعسكريين للاعتماد عليها والاستئناس بها لوضع المخططات والأساليب الملائمة لإخضاع المخزن المغربي لرغبات الدولة الفرنسية وطموحاتها. "...وللنفوذ إلى ضمائر السكان وعقولهم وقلوبهم لتهيئتهم سيكولوجيا للتفاعل والتعامل الإيجابي مع مختلف مظاهر وصور التغلغل الاستعماري السلمي..."[7] ومن مظاهر هذا التغلغل السلمي وأدواته: الأعمال الصحية والوقائية والتطبيب

2-المجلس الصحي الدولي: أداة لنهك السيادة الوطنية

اقتنعت الدول الاستعمارية بأن انتشار التجارة وتقدم وسائل الاتصال والنقل والتنقل رافقه كذلك سرعة انتقال وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية والفتاكة إلى داخل البلدان الأوربية. ولمواجهة هذا التهديد عقدت سلسلة من المؤتمرات لدراسة الإجراءات التي من شأنها الوقاية من انتشار وانتقال الأوبئة

والأمراض المعدية إلى داخل دولها. ضمن هذا السياق، وعلى أساس هذه الاعتبارات أحدثت الهيئة الدبلوماسية الأوروبية المعتمدة في مدينة طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية، ومقر ممثل السلطان المكلف بالشؤون الخارجية، أول مؤسسة صحية تحت اسم: **المجلس الصحي الدولي**. ففي 28 أبريل 1840 م تقدمت الهيئة القنصلية بطنجة إلى سلطان المغرب بمشروع قانون يؤسس بموجبه "مجلس صحي" يعهد إليه بالسهر على الجوانب الصحية بجميع المراسي التجارية، وذلك باتخاذ الإجراءات الوقائية ضد السفن القادمة إلى المغرب من الجهات الموبوءة، بدون التدخل في الشؤون الصحية الداخلية للدولة المغربية. إلا أن هذا المجلس سرعان ما أخذ يتجاوز صلاحياته واختصاصاته حيث شكل نشاطه تدخلا سافرا في شؤون المغرب الداخلية، ومساسا بسيادته الوطنية. فمن مظاهر هذا التدخل السافر إقدام المجلس بضرب حصار على السفن العائدة بالحجاج المغاربة إلى بلادهم، بل ذهب به الحال سنة 1856 إلى رفض السماح لإحدى السفن المقلة للحجاج المغاربة بالتزود بالمؤن الضرورية لركابها مما كاد يعرضهم لموت محقق في عرض البحر.

من تدخلات هذا المجلس أيضا في الشؤون الداخلية المغربية، الإجراءات التي اتخذها ومن تلقاء نفسه، خلال ظهور وباء الكوليرا بمدينتي مكناس وفاس سنة 1878. أنه تجرأ على ضرب حصار صحي حول طنجة وبعض الموانئ المغربية الأخرى، لمنع القادمين من الدخول إليها، وقد طبق هذا الإجراء بصرامة متناهية، إلى حد أن رسل السلطان مولاي الحسن الذين أوفدهم إلى طنجة حاملين أوامره إلى نائبه محمد بركاش بإلغاء

هذه التدابير، منعوا من الدخول، ولم تحظ رسائل السلطان الموجهة إلى المجلس الصحي بأي اعتبار[9].

تلخص أوجه هذا السلوك والطغيان ونتائجه الفقرات التالية :"إن المجلس الصحي دأب في مدينة طنجة على التصرف في شؤونها الحضرية، مستبدا برأيه وكأنه في مدينة مفتوحة، وقد توج هذا التدخل عام 1892 عندما انتزع من السلطان مولاي الحسن ثلاثة ظهائر جديدة كانت نقطة انطلاق أخرى في تنامي نفوذه، إذ خولته حق ممارسة أنشطة جديدة بالمدينة شبيهة بالتي تمارسها اليوم المجالس البلدية... لقد تحولت المراقبة الصحية الدولية إلى وسيلة لنهك السيادة الوطنية ودوس حقوق المخزن...وباعتبار أنها مست مجالات جد حساسة كمجال الحج، فإنها كانت صدمة عنيفة للإنسان المغربي، ومن ثم لا بد أن تكون قد أدت إلى حدوث خدشات عميقة في نسيج العلاقات بين المخزن ورعاياه"[10].

أما المؤرخ الفرنسي J.L.Miège فأورد بخصوص تدخل الجاليات الأوروبية والهيئات القنصلية في الشؤون الصحية لبعض المدن المغربية: "أدى استقرار الجاليات الأوروبية بالمدن المغربية إلى تدخلها في الشؤون الصحية وأشغال الصيانة والنظافة، بعد انتشار وباء الكوليرا سنة 1878. فعلى صعيد مدينة الدار البيضاء نظم القناصلة والتجار الأوروبيون حملة اكتتاب لتنظيف المدينة، فشكلوا شبه مجلس بلدي تدارس الأوضاع الصحية وأشغال الصيانة والنظافة فتقدموا بمذكرة من 14 صفحة في الموضوع إلى قائد المدينة. إلا أن المخزن رفض مضمون المذكرة... غير أنه، وبفعل ضغوطات الهيئة القنصلية تم تنظيف الأزقة وترصيف بعضها. أما في مدينة الصويرة فقد تدخل القناصل ليفرضوا على السلطات المحلية

العناية بإصلاح مجاري المياه. وفي سنة 1890 فرض القناصلة المتواجدون بمدينة الجديدة على حكام المدينة حق مراقبة الصيد ومياهه وتحركات وتنقلات الصيادين...وخلاصة القول، فهذه الإجراءات والمبادرات التي مارستها الهيئات القنصلية والجاليات الأوروبية والتي بلغت أوجها واستفحلت مظاهرها وصورها المختلفة في كل من مدينتي طنجة والدار البيضاء، كان من نتائجها وعواقبها المباشرة والموضوعية إحداث مجالس بلدية خاضعة لنفوذ الجاليات الأوروبية ولقناصلها من اجل الدفاع عن مصالح الدول الأوروبية"[11]. ويحدث هذا في مغرب مازال لم يخضع للاحتلال العسكري ولا للحماية الفرنسية والإسبانية بصفة رسمية.

3-الطب الاستعماري: عمل إنساني أم أداة للتسرب الاستعماري السلمي

دافع مؤرخو النزعة الاستعمارية[12] عن الظاهرة الكولونيالية مبرزين الجوانب التي استفادت منها الشعوب المستعمرة، فجعلوا في مقدمات حسنات الاستعمار وفوائده: الطب الاستعماري. إلا أن مؤرخين آخرين من مدارس تاريخية مختلفة، وتوجهات فكرية متباينة، تصدوا لمزاعم هؤلاء وأطروحاتهم، ومن بين هؤلاء محرروا كتاب "الطب الامبريالي"[13].

لقد تساءل هؤلاء "...هل كان الطب الغربي في المستعمرات حقا طبا عقلانيا وإنسانيا؟ كما يدعي الكثيرون، وهل يعد حقا إحدى فوائد الامبريالية التي لا يمكن إنكارها؟ ألا يمكن أن يكون هذا الطب في الحقيقة سلاحا آخر من ترسانة الأسلحة الإيديولوجية للحكم الأجنبي التي يستخدمها في

محاولته للهيمنة؟ لمصلحة من استخدم هذا الطب؟ هل كان أساسا لمصلحة أفراد الإدارة الاستعمارية والجيش؟ أم لمصلحة شعوب المستعمرات أو الاثنين معا" [14].

1-طب إنساني ولكن لمصلحة من؟

بموجب الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمها المغرب مع مجموعة من الدول الأوروبية والتي لجأ إليها كوسيلة دفاعية، وكمقاومة دبلوماسية للمحافظة على استقلال البلاد واحترام سيادتها، مستغلا التنافس الحاد القائم بين هذه الدول، اعترف لها بامتيازات تجارية ودبلوماسية في نطاق سياسة "الباب المفتوح" التي كانت تعني في بداية الأمر حرية التبادل التجاري مع المغرب، وعدم التمييز بين رعايا الدول الأوروبية في هذا المجال. إلا أن هذه السياسة تطورت شيئا فشيئا بفعل ضغوطات هذه الدول الدبلوماسية والتجارية والأمنية والصحية، لانتزاع امتيازات أخرى كإنشاء السكك الحديدية، وتجهيز الموانئ ومراقبتها، واستخراج المعادن، واستغلال الغابات، وشراء الأراضي الزراعية، وحق التملك، ومنح حمايات لمواطنين مغاربة تجعلهم أكثر ارتباطا وخضوعا وتبعية للقنصليات الأوروبية وتجارها ورجالات أعمالها[15].

طبيعي أن يتطلب إنجاز هذه المشاريع استقرار وإقامة العديد من الأوروبيين في الموانئ المغربية أو داخل المدن وضواحيها، حسب الأنشطة التي تتعاطاها هذه الجاليات. كما أنه طبيعي كذلك أن تستقر عائلات القناصل ونوابها وممثلي السلك الدبلوماسي بالمدن التي تتواجد بها مقرات هذه القنصليات كالدار البيضاء، والرباط، وسلا، وفاس، والجديدة والصويرة، وتطوان. وعليه، فقد أدى توافد واستقرار هذه الجاليات إلى

الاحتكاك بالمواطنين المغاربة، وبالأخص منهم بأولئك الذين اتخذوا من بينهم أعوانا وسماسرة، وعمال زراعيين، وخلطاء، وحراس، وأعوان خدمة. لقد حتم هذا التعايش المفروض بين المواطنين المغاربة في المدن والبوادي على الجاليات الأوروبية وجوب الاهتمام والاعتناء بأوضاعهم الصحية وحمايتهم من الأمراض والأوبئة لا حبا فيهم، ولكن لحاجة في نفس يعقوب.

فلحماية هذه الجاليات من الأوبئة والأمراض، سعت القنصليات والهيئات الدبلوماسية إلى جلب أطباء للسهر على صحة مستوطنيها وموظفيها المتواجدين في مختلف الموانئ والمدن.

فإلى حدود سنة 1845، كانت الهيئات الدبلوماسية المعتمدة بمدينة طنجة تستدعي أطباء من جبل طارق كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وابتداء من سنة 1847، طلب القنصل العام الفرنسي المعتمد بمدينة طنجة من حكومته تعيين طبيب خاص ملحق بالقنصلية العامة، يتولى السهر على صحة الجالية الفرنسية. وهكذا عين الطبيب العسكري DULAC الذي حل بالمدينة يوم 15 نوفمبر 1847، وظل يزاول مهنته ونشاطه التطبيب إلى أواخر سنة 1849. لقد تميز نشاطه الطبي بجانبه الإنساني إذ كان يقدم العلاج للمرضى المسلمين واليهود بالمجان، كما تميز بتنقله باستمرار إلى ضواحي المدينة لتقديم العلاج والإسعافات للمرضى، بل حتى إلى ممتلي السلطات المخزنية كما هو الشان بالنسبة لباشا مدينة العرائش في شتنبر 1848.

من الأطباء ذوي النزعة الإنسانية والمهنية الصرفة نذكر الدكتور Rolinger الذين حل بالسفوسية القنصلية الفرنسية بطنجة سنة 1852، وظل يزاول نشاطه الطبي بها إلى غاية وفاته في يوليوز 1856. فلهذا الطبيب يرجع الفضل في إقناع القنصلية الفرنسية بإحداث

أول مستشفى فرنسي بالمدينة الدبلوماسية في غشت 1854. ونظرا لدوره الإشعاعي ارتأت القنصلية الفرنسية إحداث ثان سنة 1865، تساهمت في بنائه الحكومة المغربية ليدفع نصيب من الفرصة التي فرضتها عليها لحكومة الفرنسية على إثر مقتل فرنسيين بمدينة تطوان في أكتوبر 1863.

من الأطباء الذين تعاقبوا على هذا المستشفى لتسييره الدكتور Gantex الذي بذل مجهودات جبارة لتقديم العلاج للسكان خلال انتشار وباء الكوليرا بحيث بلغ عدد المعالجين عنده، في ظرف 6 سنوات، أزيد من 1200 مريض. أما بالمدن والموانئ الأخرى فتكتفي بذكر الأطباء الذين تميزوا عن غيرهم بنشاطهم الإنساني والمهني: الدكتور M.Schmidt والدكتور Maurer بتطوان. بمدينة العرائش والقصر الكبير الدكتور الإسباني Jose Jiminez والروسي R.Krakof بمراكش الطبيب Krake بالبيضاء الفرنسي Guiot الذي حل بالمدينة سنة 1868 لمكافحة داء الكوليرا، والدكتور Dobbert الذي قضى بالمدينة الاقتصادية حوالي 25 سنة، فأصبح عميد السلك الطبي. بمدينة فاس الطبيب J.Guima الذي اتخذ الملاح مسكنا له، وكان يداوي الجالية اليهودية بالمجان والدكتور R.Robledo والطبيب الألماني Vendel والإنجليزي D.T.Churcher وبمدينة الجديدة الطبيب الإيطالي L.Garrossino أما بالرباط فالدكتور Guien والدكتور M.T.Rodriguez الإسباني وبمدينة الصويرة الطبيب الفرنسي Ollive، والإنجليزي Richardson Thomson الذي توفي بوباء الكوليرا، كما هلك ابنه قبله سنة 1878. كما نخص بالذكر الدكتور Laurent thevenin الذي حل بالمدينة أواخر سنة 1862، ونظرا لتفانيه في عمله وجديته وحسن سلوكه، تم استدعاؤه مرات عديدة إلى مراكش من طرف السلطان أو رجالات المخزن لمعالجتهم[16].

2-الطب في خدمة الاستعمار وأهدافه:

وإذا كان جل هؤلاء الأطباء قد قاموا بواجبهم المهني والإنساني فمات منهم عددٌ، اقتداءً للواجب واستجابة لما يمليه الضمير المهني والإنساني، فإن هناك أطباء آخرين تم توظيفهم لأغراض سياسية أو عسكرية أو دبلوماسية أو تجسسية عهد إليهم بالتسرب داخل البلاد والاحتكاك بمختلف شرائحها الاجتماعية، وربط علاقات ودية مع الحكام ورجالات المخزن وأعيان المدن والقبائل، مما أتاح لكل فئة من هؤلاء، فرصة الإطلاع على أحوال البلاد والعباد، وإعداد تقارير وكتابات وأبحاث وكتب ومقالات صحفية تستفيد منها السلطات الاستعمارية لتوجيه وتحديد أساليب التغلغل الاستعماري السلمي، طبقا للسياسة التي حددها منظرو هذه السياسة.

كما تم توظيف كذلك أطباء عسكريين من مختلف الرواتب لمرافقة البعثات الدبلوماسية لدى سلاطين البلاد، فأعدوا عنها، خلال رحلاتهم، دراسات جغرافية، وخرائط عسكرية، بل منهم من أصبح من مستشاري السلطان في المجال العسكري، ومن المرافقين للحركات السلطانية التأديبية أو الحملات العسكرية التي يقوم بها المخزن لإخضاع القبائل الثائرة أو المتمردة على سلطته أو على ممثليه، أو هما معا في بعض الحالات...ونكتفي بذكر في هذا الباب الدكاترة Linarès ، Arnaud ، Weisgerber. وطبيعي أن يقدم كل صنف من هؤلاء، حسب موقعه وتخصصه والمهمة الموكلة إليه تقارير سياسية واستخباراتية وتجسسية إلى الجهات المرتبطة بها. بهذه المهمات حول هؤلاء الطب عن وجهته الإنسانية والنبيلة إلى طب كأداة للتغلغل الاستعماري. وسيزداد نفوذ الأطباء العسكريين ويتقوى خلال مرحلة حملات التهدئة

العسكرية، أو محاربة القبائل الثائرة والمجاهدة ضد التغلغل الاستعماري العسكري بالبوادي المجاهدة.

هنا، سيلعب الأطباء العسكريون دورا أساسيا في تعبيد الطريق، وتسهيل ترسيخ الهيمنة الاستعمارية طبقا للسياسة والخطط التي وضعها المارشال اليوطي في هذا المجال. فهذا المستعمر "النير" اعتبر أن طبيبا واحدا يعادل فيلقا كاملا...وأن الطبيب يعد أداة قيمة وفعالة للاستقطاب والاحتواء والانجذاب. ويشرح أفكاره وآراءه بوضوح في المقدمة التي تصدرت كتاب أحد الأطباء العسكريين إذ جاء فيها "**أفكاري حول أهمية الطبيب في المستعمرات ووظيفته ومساهمته في عمليات التهدئة معروفة...فكثير من سوء الفهم يزول بمجرد ما تحصل الثقة ويتم التفاهم ...ولا أحد أفضل من الطبيب لبناء هذه الثقة، إنها تتحقق بين عشية وضحاها بمجرد ما أن يقتنع أحد العيان أو الحكام أو أي إنسان عادي بزيارة الطبيب الفرنسي كلما ألم به مرض، أو شعر بآلام توجعه. فإذا خرج من عند هذا الطبيب وخفت آلامه، يتم التغلب على الحاجز النفسي مما يسهل الإقدام على القيام بالخطوات الأولى لربط علاقات المودة**"[17].

3-الطب في خدمة التبشير والتنصير

منذ الحروب الصليبية سعت الكنيسة المسيحية إلى الاعتماد على الحركات التبشيرية والتنصيرية لنشر مبادئها وعقيدتها، ولمواجهة المد الإسلامي وانتشار رقعته في مختلف البقاع من العالم. ولما ظهرت الحركات الاستعمارية والتوسيعية والهادفة إلى الاحتلال والسيطرة على الشعوب غير الأوروبية، أدركت الحركات التبشيرية والتنصيرية فوائد الطب والأعمال الخيرية والإنسانية في مجال التنصير والتبشير، كعمل مكمل وموازٍ للاحتلال والهيمنة الأوروبية. جاء هذا الإدراك في تقرير

أحد ركائز هذه الحركات التبشيرية بهذه الصيغة "**هناك بعض المجالات للإرساليات يبدو أن الأطباء فقط هم الذين يستطيعون اكتساب أي نفوذ كبير فيها. وثمة كراهية متعصبة للمسيحية لا يمكن هدمها إلا بإظهار التعاطف لما يحدث من آلام للجسد مصحوبا بالقدرة على تخفيفها. ويبدو أنه لا يمكن إلا من خلال العمل الطبي وحده العثور على ثغرة للنفاذ إلى قلوب هؤلاء الناس**" [18].

ومرة أخرى ستوظف الحركات التبشيرية والتنصيرية التجربة الجزائرية والتونسية لمباشرة أنشطتها في المغرب، تجربة ونصائح الكاردينال De Lavigerie، والراهب شارل دوفوكو على الخصوص الذي كان من الغلاة والمتحمسين لتنصير شعوب شمال إفريقيا اعتقادا واقتناعا منه أنه "...**إذا لم يتم تنصير المسلمين في شمال إفريقيا بالتدريج والليونة، فستظهر حركة قومية تماثل التي ظهرت في تركيا، وإن لم يوفق تصيير تلك الشعوب فرنسية (المغرب، الجزائر ، تونس) فإنها ستخرجنا من بلادها، فالوسيلة الوحيدة التي تصيرهم فرنسيين هي أن يصبحوا مسيحيين** [19].

كيف يتم ذلك؟ وعلى أي أساس؟ وبأي أسلوب ومنهج "**بالاعتماد على بيداغوجية التمسيح والتنصير، يلتمسها المبشرون والداعية من قيمة الاحسان والأعمال الطبية لا كغاية خلقية مطلوبة، ولكن كوسيلة خادعة يتخذها الطبيب المبشر وأعوانه لبلوغ أهدافه، فأول عمل يقوم به المبشر هو أن يوقع في قلوب الناس الألفة والمؤانسة ويصبح الإحسان بذلك قادرا على فتح الملاجئ والمعاهد والمدارس والمستشفيات ودور الأيتام للفتيات والفتيان. وفي هذا الجو تباشر الدعاية إلى الله في سكينة وهدوء، وتدوم هذه الحالة بضع سنين كثيرة**

فالمستقبل كله للإحسان.[20] هذه توجيهات الراهب فوكو ومنظري الحركات التبشيرية.

فمن هذه الإرشادات والتوصيات، شرع الأطباء المبشرون وأعوانهم من راهبات ممرضات، وممرضين رهبان في مزاولة أنشطتهم الخيرية والإحسانية موازاة مع نشاطهم الطبي تحت رعاية وحماية بعثات دينية وإرساليات مسيحية وتنصيرية فرنسية وإسبانية وانجليزية والمانية وأمريكية التي أخذت بدورها تتنافس حتى في هذا الميدان، وفي هذا المجال كذلك. فمن بين هؤلاء الأطباء سنكتفي بالإشارة إلى أبرزهم نشاطا وحيوية وإشعاعا: ففي مدينة طنجة الدكتور T.G.Churcher استقر بالمدينة سنة 1885. تعلم اللغة العربية، أشرف على المستشفى البروتستاني إلى سنة 1887 كعضو في الحركة التبشيرية North Africa mission. الدكتور Rocha والممرضة Sét smith من الطائفة البروتستانية. بالرباط نذكر المنصر البروتستاني الإنجليزي الدكتور R.C.Kerr. حل بالرباط سنة 1886 ليزاول مهنته التبشيرية تحت غطاء طبي.

بالدار البيضاء الدكتور H.Nott منصر انجليزي من بعثة North Africa mission حل بالمدينة سنة 1897، تجول داخل المغرب وكتب عدة بحوث ومقالات عن جوانب مختلفة من حياة السكان الوطنيين، كما نشير كذلك إلى الدكتور G.M.Grieve عضو N.A.Mission حل بالمدينة في ابريل 1892، وتوفي بها في مارس 1906؛ بمدينة فاس. الدكتور الإسباني Jacob Guitta، حل بالمدينة سنة 1887 وسكن بملاحها. ترك دراسة قيمة عن أمراض التيفوس الذي اجتاح المدينة وأدى إلى وفاة حوالي 2000 يهودي بالملاح. [21]

أما الأساليب والمناهج التي اعتمدها الأطباء المبشرون بمختلف توجهاتهم فقد حاولت مسايرة عقلية المواطنين المغاربة وتكيفت مع قابليتهم وردود فعلهم تجاه هذه الأنشطة ومدى قناعتهم بهذا الطب وإدراكهم لخلفياته ومقاصده. ففي بعض المستوصفات والمراكز الصحية حاولوا إقناع المرضى بأن العلاج الذي يقدم إليهم هو في المقام الأول علاج روحي من روح "القدس" وليس علاجا طبيعيا. وان إخراج الروح الشرير الذي يسكن في بدن الإنسان روحيا هو الذي يشفي المرض وليست الأدوية التي يتعاطونها.

عن أسلوب ومنهج هؤلاء الأطباء نورد شهادات تنقلها كاتبة وصحفية إنجليزية تجولت في المغرب بداية القرن العشرين، وتناولت موضوع الحركات التبشيرية التي تعتمد التطبيب وأعمال البر الإحسان لنشر وترسيخ معتقداتها. فمن خلال بعض الوثائق التي اطلعت عليها، ومن تحرير الحركات التبشيرية نفسها نقلت المقتطفات التالية من تحرير إحدى الراهبات:

"إن عددا كبيرا من النساء قدم إلى المستوصف منذ رمضان، وكن يستمعن إلى ما أقول، وكان يبدو عليهن عدم المبالاة، مادمن يعتقدن أن من واجبنا أن نتحدث إليهن قبل أن نقدم إليهن الدواء: وجاءتني سيدة للعلاج وسألتني بعض الأسئلة عن البعثة، وانتهى بي الأمر إلى التحدث إليها عن الإنجيل، فالتفتت إلى أختها وسألتها: هل يجلس إليها المسلمون للاستماع إلى هذا الكلام! فأجابتها بأنهم مجبرون عليه، وإلا فلا دواء"[22].

ومما جاء في منشور آخر على لسان راهبة، تضيف الكاتبة الإنجليزية : **"قال لي زوج آمنة أنه سيظل مدينا إلى مدى**

الحياة لأنني شفيت ابنته، ولكن كل امرئ منا يحب أن يتشبث بالديانة التي ولد عليها، ولذلك فإن من المستطاع أن تزورينني في منزلي كالعادة، شريطة أن لا تتحدثي عن المسيح. وقال لها بعد ذلك: "ما صنعت بآمنة وصالحة إنهما يصليان باسم المسيح، وإنك لتعرفين مبلغ ضعف نسائنا وجهلهن، ولذلك فإن علينا أن نرعى أرواحهن وقلوبهن، وأنت تعرفين أننا كنا نحبك، ولكن ذلك الحب انقلب اليوم إلى كراهية ومقت، وسوف نبذل أقصى ما في استطاعتنا لاقتلاع جذور هذه العقيدة التي زرعتها في قلوب نسائنا، ومن واجبي أن أطلب منك الإقلاع عن زيارة منزلي إلا إذا وعدتني بأن لا تثيري مرة أخرى موضوع الدين"[23].

وهذه صورة أخرى عن مناهج وأساليب التبشير بالمراكز الصحية كما يصفها أحد المبشرين بمدينة مراكش: "...أمام باب **دار البعثة تقبع جماعة من الناس قبل الافتتاح. وفي الساعة الثامنة يفتح المركز، ويدخل النساء والرجال إلى الدار ليستقر كل جنس في البيت... فيعظهم القس ويرد على اعتراضات الجمهور، الذي يظل بعضه صامت، ويخرج البعض الآخر غاضبا، مفضلا مغادرة القاعة دون دواء على أن يسمع كلام كافر، وبعد نصف ساعة يبدأ العلاج، ويجري نفس الشيء مع النساء في الغرفة الأخرى"**. ويعلق الباحث المغربي بوشعرة على هذه الصورة "...**وهكذا كان العلاج الجسماني يبدأ بالوعظ العقائدي، وبمخاطبة الضمائر قبل فحص الأبدان، في هاته الصورة التي قدمت على أنها مجرد مثال**" [24].

خـــلاصـــات:

الخلاصة الأولى:

قليلة هي الدراسات والأبحاث الوطنية التي أولت أهمية ملحوظة للطب الاستعماري، كأداة وسلاح آخر من ترسانة الأسلحة الإيديولوجة للهيمنة والاحتلال. وعليه، فهذا الجانب مازال في حاجة ماسة إلى عناية البحاث والمؤرخين.

الخلاصة الثانية:

الكتابات الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع تحكمت في أغلبيتها النزعة الاستعمارية التي اعتبرت الطب الاستعماري من حسنات الظاهرة الاستعمارية استفادت منها الشعوب المستعمرة بغض النظر عن الخلفيات والغايات التي تحكمت في الأنشطة الطبية والأعمال المرتبطة بها.

الخلاصة الثالثة:

الحركات التبشيرية والتنصيرية والإرساليات الدينية المسيحية، بكل فصائلها، حولت الطب من وجهته الإنسانية والنبيلة إلى أداة للتغلغل والتسرب الاستعماري السلمي، وإلى وسيلة للتنصير وإخراج المسلمين المغاربة عن عقيدتهم، واستيلاب هويتهم، والمساس بحريتهم وكرامتهم.

الخلاصة الرابعة:

حاولنا من خلال هذا البحث إلقاء نظرة أفقية وأولوية حول الطب الاستعماري، نظرة تعرضت للأطروحات الاستعمارية، وللأطروحات الوطنية، وللرؤى المحايدة. نظرة باردة وهادئة حول هذه الظاهرة الاستعمارية التي مازالت في حاجة أكيدة إلى مزيد من البحث والدراسة، خصوصا وأن بعض

مظاهرها وأساليبها أخذت تظهر وتمارس في مجتمعاتنا المغاربية، بأساليب جديدة أكثر فعالية لمواجهة الصحوة الإسلامية والحد من انتشارها في المجتمعات الأوروبية والأمريكية بوجه خاص..

الهوامش

1- من بين الدراسات الأساسية في هذا الموضوع كتاب احمد ابن عبود : **مركز الأجانب في مراكش- دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله-تطوان- 1980**- هناك دراسة أخرى تتناول جانبا من هذا الموضوع للدكتور عبد الواحد ناصر -**التدخل العسكري الأجنبي في المغرب، قراءة في جيوستراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين** - مطبعة البيت-سلا 1999. وبحث زكي مبارك عن مبادرة **المقاومة الديبلوماسية للتغلغل الاستعماري للمغرب** (1860-1872)، نشر بالمجلة التونسية للعلوم الاجتماعية السنة العشرون-1983، العدد 75/72-صفحة 13 إلى 30 مع بيليوغرافية ومراجع حول الموضوع .

2- محمد بنانى – **أثار المعاهدات الدولية المبرمة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على سيادة الدولة المغربية**- أشغال الجامعة الصيفية بمدينة المحمدية-المغرب/يوليوز 1987- الجزء الثاني- صفحة 101-133

3- جرمان عياش: **التاريخ والاستعمار**- بحث نشر ضمن مجموعات من الدراسات بعنوان **دراسات في تاريخ المغرب**-الشركة المغربية للناشرين المتحدين- الدار البيضاء- 1986-صفحة 11 إلى 32.

4- بوطالب إبراهيم: **البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية. حصيلة وتقويم**- نشر ضمن منشورات كلية الآداب – الرباط- سلسلة ندوات ومناظرات-رقم 14-1989- صفحة 107-141.

5- بوطالب إبراهيم: نفس المصدر – صفحة 94-98

6- البير عياش: (Albert Ayache) **المغرب والاستعمار**-حصيلة السيطرة الفرنسية، دار الخطابي للطباعة والنشر-المغرب-1995، صفحة 73.

7- غو بفوار مرشو: **ملاحظات حول المقدمات المعرفية للهيمنة الغربية**- مجلة رسالة الجهاد "الليبية"- العدد 75 – مارس 1989- صفحة 94-98.

8- اعتمدنا في هذا الموضوع على الدراسة التي أنجزها الدكتور محمد الأمين البزاز حول المجلس الصحي الدولي ...ضمن بين المقالات التي نشرها حول الجانب المتعلق بدوره في التدخلات الأجنبية في شؤون المغرب ذلك الذي ساهم به في الجامعة الصيفية بالمحمدية – نشر البحث ضمن أشغال الندوة -الجزء الثاني- صفحة 87 إلى

99). كما اعتمدنا كذلك على كتاب المؤرخ الفرنسي J.L.Miège في كتابه Le Maroc et l'Europe /الجزء الرابع /من صفحة 351 إلى 354، وباقي الأجزاء.

9- نص رسالة السلطان مولاي الحسن الى نائبه محمد بركاش -في كتاب M.Nehlil **رسائل شريفية** – E.Guilmoto باريس 1915/ لوحة XLI.

10- امين البزاز -المصدر السابق ذكره /صفحة 99.

11- J.L.Miège – **المغرب وأوروبا** – الجزء الرابع- القسم الرابع الذي تناول فيه المؤرخ موضوع استقرار الجاليات الأوروبية وانعكاساتها- صفحة 285 إلى 355.

12- تناول المؤرخ الفرنسي C.R.Ageron أيديولوجية السياسة الاستعمارية في كتابه:

France coloniale ou parti colonial ? PUF, Paris, 1978, P : 218

13- دافيد أرنولد – **الطب الامبريالي والمجتمعات المحلية** -ترجمة د/مصطفى إبراهيم فهمي- سلسلة "عالم المعرفة الكويتية – عدد 236- اغسطس 1998.

14- الطب الامبريالي – **المصدر السابق ذكره**- صفحة 7 (المقدمة).

15- هناك دراسة قيمة للباحث المغربي مصطفى بوشعراء: **الاستيطان والحماية بالمغرب 1863-1894** -4 أجزاء /المطبعة الملكية/الرباط/1984 تناولت هذه الموضوعات بتفصيل، وتعد هذه الدراسات مراجع لا غنى عنها في الموضوع.

16- أهم المعلومات التي أوردنا مأخوذة من مصدر J.L.Miège السابق ذكره الفصل الثاني من الجزء الرابع -وكذا مصدر مصطفى بوشعراء – الجزء الرابع والأول من مؤلفاته الأربعة- الجزء الأول: **التطبيب الأجنبي ومجلس العافية** صفحة 167، وكذلك من مصادر أخرى سنشير إليها في المراجع.

17- أمينة عوشار **Colonisation et campagne berbère au Maroc** مطبعة افريقيا والشرق- الدار البيضاء/2002- صفحة 218 (الفقرة المترجمة من الفرنسية تحت مسؤوليتنا).

18- **الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية** – مجلة عالم المعرفة/ المصدر السابق ذكره- صفحة 37.

19- الدكتور عز الدين العراقي: **شارل دوفوكو وهب حياته لتنصير المغرب العربي خدمة للاستعمار**، مجلة "البينة المغربية "العدد الثامن، السنة الأولى- ديسمبر/1962/ صفحة 56.

20- مصطفى الحنفي: **مصادر المعلومات الفرنسية عن المسلمين بشمال إفريقيا- معطيات السياسة البربرية بالمغرب – دراسة في الأصول والمنطلقات** – بحث قدم في

الندوة الدولية التي عقدت في الرياض –31 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 1999– صفحة 17 من ملخص البحث.

21–مصطفى بوشعرة: **الاستيطان والحماية بالمغرب** – المصدر السابق ذكره– الجزء الأول من صفحة 167–173.

22– عبد المجيد بن جلون: **جولات في مغرب أمس–1901**–مكتبة المعارف– الدار البيضاء ب.ت.صفحة 47–49 (الجزء الأول).

23– عبد المجيد بن جلون: **نفس المصدر**، صفحة 49.

24– مصطفى بوشعرة: المصدر السابق ذكره– الجزء الرابع صفحة 1430.

الاستعمار وزمن الحقيقة
قيم الاعتراف والتواصل مع الآخر

الدكتور بومدين بوزيد
جامعة وهران

تطرح المداخلة بدءا إشكالية "الظاهرة الاستعمارية" كظاهرة تاريخية واستمرارها عبر أشكال الهيمنة الجديدة التي تختلف من الناحية التاريخية عن الاستعمار ولكن ما بقي مستمراً كايديولوجية متجدد للهيمنة هي:

- ربط الحقيقة بالمعتقد والتحيز، ومن هنا يكون التبرير للفعل مثل الجريمة أو الانتهاكات التاريخية والمجازر، وهنا الحقيقة ذاتية ملغية للآخر.
- القول بنهاية التاريخ وأن الصراع حضاري مستمر وعلى القوي تحضير وتحديث الضعيف في مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية ولو بالقوة والاحتلال، وهي فلسفة تجد جذورها في القول بـ"**العقل الكلي**" عند هيجل وترجمه فعلياً من حيث الدعوة للإستعمار توكفيل، أو اليوم من خلال اليمين الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتمد نصوص النهايات أي القول بانتصار الليبرالية.
- الحقيقة التي ترى البداهة والوضوح والعقلانية في **الأنا الكوجيتو** المتركز على ذاته ولا يرى في الأخر إلا شيطاناً يظلله وهي استمرار لفلسفة ديكارت التي انتقدت في القرن العشرين بقوة لكونها تنفي التواصل مع الآخر.
- صياغة ذلك قانونيا واقتصاديا وسياسيا بالاعتراف الناقص، أي الاعتراف بتمجيد الانتهاكات والتجاوزات وقلب صورها وهو اعتراف تضليلي وتشويهي للذاكرة.

هذه الخصائص كمقدمة نظرية لمحورين آخرين ستفصل فيهما المداخلة وهما:

أ- **ربط الحقيقة بالاعتراف:** على اعتبار أن الحقيقة واحدة تتواصل مع الآخر وتتطابق مع ذاتها والتاريخ ولا تقوم على تربة العقائد والنزوات والأهواء والتأويلات الإيديولوجية، كما أن

الاعتراف هو خاصية من خصائص الحقيقة، بل جوهرها، فالاعتراف يكون من خلال الذاكرة وبالآخر الذي نتواصل معه.

ب- **أخذ الجزائر كمثال على ذلك** سواء من خلال الاستعمار كمرحلة تاريخية تدميرية أو اليوم من خلال قانون تمجيد الاستعمار وتقريض العنف، وأزمة الاعتراف في الوعي الفرنسي والأوربي، وكيف نواجه ذلك بخطاب جديد حول تفسير الظاهرة الاستعمارية وتفكيك لغة الأنا الفرنسي المتأزم اليوم سواء بسبب ارتهانه للوعي الذاتي المقصي للآخر أو من خلال خوفه من الغريب، وهو خوف بسيكولوجي ومعرفي له أسبابه وعودة حضوره باستمرار.

تمهيد

استخدمنا قبل لفظ الحقيقة لفظ زمن ولم ننعتها - أي لم نضف إليها وصفا تحديديا- والزمن هنا يتعلق بلغة الفلاسفة بالكائن، الوجود فالزمن هو الذي يعطيه هويته وحريته ومن خلاله يتعرف على نفسه، وإذا كان الاستعمار سلباً للأرض والخيرات فلن يستطيع سلب الزمن أو الحرية قد يسيطر عليها يحرمنا منها ولكن جوهرها الحقيقي يبقى معنا نعيش به وفيه، والحرب التحريرية هي إعطاء المعنى الحقيقي للحرية واسترجاع الأرض- المكان الذي فيه السيادة والدولة والشخصية الجغرافية والوطنية ولكن الزمن يبقى مجالا للصراع ويتجسد من خلال اللغة والرمز والماضي والذاكرة والنسيان ومحاولة المحو والتزييف والاعتراف أو اللاإعتراف، وبالتالي الحديث عن الحقيقة هو الحديث عن الحرية عن الزمن، وإذا أخذنا مثالا عن الحقيقة العلمية التي كثيرا ما يشار إليها في الكلام عن أنواع الحقيقة فإنها تعني التحرر من الحقيقة السابقة التي تصير ماضيا ذاكرة ولكنها مستمرة كتراكم معرفي وتعني الدخول لزمن جديد، فالحقيقة تعني الحرية، والزمن وإذا ما تساءلنا عن الصراع اليوم مع الذين لا يعتذرون عن جرائمهم ولا يعترفون بها فهم في الحقيقة ضد زمن الآخرين زمن هو جزء من هويتهم، أي ضد معنى الحرية والدفاع عن الحقيقة والمطالبة بالاعتذار والاعتراف بالمسؤولية والجرم، ولا تقل معركة اليوم عن المقاومة والثورة فنحن في كلتا الحالتين نكافح من أجل هويتنا، ذاكرتنا، حريتنا. إنه كفاح من أجل "**زمن الحقيقة**"، وهو هنا زمن الحرية الذي يبقى مستمرا معنا مادام هناك وعي غربي يرى ذاته مركز العالم والحضارة والدفاع عن حقوق الإنسان، وبالتالي فجوهر الحقيقة هي الحرية، أي ليكون الاهتمام هنا في مسألة الحقيقة في تطابقها مع الواقع أم لا؟ أو في معنى الصحة

أو لا؟، **إنها ما لم ينجز إنها لم تكتمل**، كالحرية التي في نظري لم تكتمل إلى حين نسيطر على زمننا على ذاكرتنا التي في جزئها المادي بأيدي غيرنا ومازال هو يشكل ذاكرتنا ويستولي عليها، الحقيقة هنا مشروع لم يكتمل والحرية كذلك، جوهرها الحقيقي مشروع في طور الإنجاز.[1]

هكذا نجد المفاهيم التالية: **الحقيقة، الزمن، الحرية،** تستدعي مفهوما آخر، وهو "**العدالة**"، يقول جون راولس " في كتابه الشهير "نظرية العدالة" **العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية كالحقيقة بالنسبة لأنساق الفكر**"[2]، فالعدالة هي سمة للعلم أولا ولكنها تأخذ تجسيدها المادي عبر المؤسسات، على المستوى الفردي تقتضي الحرية والاعتراف بالحقيقة.

هذه المفاهيم الثلاثة تتضايف: **الحقيقة والحرية والعدل**، أما الزمن فهو الذي يعطيها المعنى، إن بناء الهوية الفردية والهوية الجماعية تبنى حسب الحرية التي تمنح لهم وما يمتلكون من حقيقة أو ما يعرفونه عن الحقيقة ووجود العدل والعدالة سواء كقيمة أخلاقية أو كمؤسسات للمساواة والفرص المتساوية وتحقيق الحق، لكن كل ذلك يقتضي آخر – غيرية – يعترف بالحقيقة، حقيقة السطو على الحرية والظلم ويرى من قيم الحقيقة

1 — يمكن العودة هنا إلى المحاضرة الشهيرة للفيلسوف الألماني هيدغر " الحقيقة والحرية" ضمن كتابه : Questions II, Gallimard,1968، وعنوان مؤلفه الرئيسي الشهير يشير هذه الفكرة "الوجود والزمن"، وهي المفاهيم والرؤى التي ألهمت التيارات الوجودية في العالم التي كانت تنبي الحرية والاستقلال، من هنا نفهم موقف جون بول سارتر في تأييده للثورة الجزائرية وكتابه لمؤلفه"عارنا في الجزائر" كما أن بول ريكور الفيلسوف الشهير المتوفى ماي 2005 الذي رأى خطأ الاستعمار وكونه شراً قبل منابعه الفلسفية والفكرية الأولى في أجواء حلقات الوجوديين بباريس خصوصاً غابريال مارسال.

2- Johen Rawls, Theorie de justice, ed Seuil , Paris , 1987

الاعتراف وعدم المساس بالذاكرة عبر المحو والنسيان، ومن هنا عطفنا على العنوان الجزئي بقولنا "**قيم الاعتراف والتواصل مع الآخر**" والمعنى هنا، أن الحقيقة لم تعد مرتبطة بالأنا مثل ما أسس ذلك هنري ديكارت صانع العقلية الفرنسية "**أنا أفكر إذن أنا موجود**" أو ما توحي به عبارة كتاب ميشال هنري "**أنا الحقيقة**"، وهي رؤية مشبعة بالنرجسية المسيحية التي ترى الشبح أو العدو هو الخطر، أي أن الآخر إما أن يلغى أو يستعبد، في حين مع القرن العشرين وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية أصبح معنى الحقيقة التواصل مع الآخر أي أن يكون هذا التحاور واحترام خصوصية وهوية الآخر وهذا شرطها.

الذاكرة وبلاغات : التبرير والاعتقاد والاقتناع

نقد تناول الحقيقة وكيف ينظر إلينا الآخر تقتضي كذلك نقد علاقتنا بأناتنا بتراثنا، فالتاريخ والذاكرة عندنا مازالتا محكومتين بالرؤية التقليدية المترسبة، فالنصوص المكتوبة إلى اليوم شاحبة وشحيحة أما عملية تثبيت النص الشفهي ومنه الشهادات والاعترافات كتابة ورسما فقد كثر الحديث عنها منتصف الثمانينات في أجواء شعار "إعادة كتابة التاريخ" وقد كان شعاراً فارغا مراوغا لشيء لم يكتب أو ما كتب في الغالب هو من إنشاء الآخر، لقد بقيت علاقتنا بالماضي تتسع هوتها بسبب أن السلطة ظلت تقدم خطابا تبريريا لتسلطها وشرعيتها باسم الماضي، باسم الذاكرة، كانت العلاقة مع الزمن عند الأجيال الجزائرية علاقة مشوشة فيها الارتياب والشك أو النفور والرفض ومن هذا النفور ما نلمسه من عدم الاهتمام البيداغوجي والعلمي بالمادة التاريـــــخية في المؤسسات المدرسية

والجامعية[3]، قد تعود إلى أسباب ديداكتيكية وبرمجية، ولكن للعامل النفسي من الهروب من تعليم وتعلّم التاريخ دوره هنا بحكم أن الذين يستندون رسميا إلى الذاكرة والتاريخ هم المجموعات التي تسلطت على رقاب الأمة باسم ذلك ورسخت المعنى الواحد الوحيد الفقير للماضي ومازال الماضي ربما تحيا به استغلالا واحتكارا، لقد ظلت السلطة وسدنتها تشحن مخيال المقاومة والثورة بإضافات وقراءات ابتسارية و تحريفية من أجل تمرير بلاغة مخادعة مراوغة فيها "**عنف الاعتقاد**" وليس "**حجة الاقتناع**" لتبقى السلطة تمارس سيادتها، وهنا تمت أسطرة الماضي الثوري، وأسطرة الشخصيات التاريخية، فكان التاريخ لهم منقبيا "**تاريخ مناقب**" شبيه بكتابة فضائل الصحابة ومناقب الأولياء، خيال وبلاغة المناقب يطبع علاقتنا بالزمن، والعلاقة بالزمن هنا ليس الماضي فقط ولكنه الحاضر والمنتظر، والتداخل له حضوره في رؤيتنا للآخر ولذاتنا وإنشاء التصور المستقبلي.

أرى أننا مازلنا لم ندشن بعد إعادة تشكيل سردنا: ذاكرة، تاريخ، فقه، شعر...إلخ، مازلنا مثلا نهمل القوة الإبداعية الخيالية الشفهية، وأشكال التعبير غير المكتوبة، منها الأثر الفني في المعمار والمصنوعات وغيرهما، إن إعادة تشكيل خطابنا التراثي معناه القراءة والتفسير وفن التأويل، تعدد المعنى ونقله وترجمته من سياقات ثقافية إلى أخرى مع الإدراك والوعي بذلك، حضوره إلى الحاضر ضمن سياقاتنا الحضارية، مع الإقرار بالمسافة الزمنية والنفسية، الوعي بالشرط التاريخي لتلك

3 ـ نذكر هنا المجهود الكبير الذي تقوم به وزارة المجاهدين ومركز الدراسات التاريخية في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، ومن بين المجهودات إعادة طبع مئات الأعمال الموسومة لأبي القاسم سعد الله والبشير الإبراهيمي وكتاب آخر عن الحركة الوطنية والثورة، وهي مجهودات حضارية ستتوج بمرحلة جديدة في قراءة وإعادة قراءة تراثنا الجزائري.

السياقات أو هذه والوعي بالمسافة الزمنية يضمنان لنا تجنب التعسف في الحكم والاستعمال الخادع للتراث والماضي، الاستعمال غير المبدع ولكنه الخاضع لقناعات عنفية الإقناع الاعتقادي، هي إعتقادية نمطية تريد فرض رؤية واحدة وجعل المعنى واحدا ممتدا، بدل المعاني المتعددة واستخدام البرهان كأداة للإقناع.

منذ الاستقلال ظلّ النص واحدا والمعنى واحدا لتراث مازال جزؤه الأكبر غير معروف، مخطوط مهمل في الأقبية والزوايا وعند أصحابها للتبرك أو مسكوت عنه، أو يحكى لنا عبر سرد الآخر، سرد الآخر حول ذاتنا مهم في العملية التاريخية وفي الوعي التاريخي لوضعنا، غير أن خطاب الآخر المتشكل في ظروف تاريخية معينة ارتبط ببلاغة الخداع والمكر، فالحاجة الإيديولوجية الاستيطانية الاستعمارية تقتضي ذلك، كانت هذه البلاغة تجد سندها المرجعي في "**البلاغة الأنوارية الفرنسية**" التي تلبس لبوسات متعددة ومتنوعة الألوان وتبدو أحيانا زاهية الألوان، ليس النص العقد الاجتماعي في حد ذاته "روسو، وجون لوك وغيرهما من فلاسفة الأنوار" ولكن الذين يحتكرون هذا التراث الأنواري، يلبسونه ما يشتهون، فمرّة تكون هذه البلاغة الماكرة باسم تحضير وتمدين المتخلف، وهو التبرير الذي قدمه آنذاك مثقفو الاحتلال الفرنسي للشعوب المقهورة، ومرّة أخرى باسم العدالة وحقوق الإنسان أو باسم محاربة الإرهاب وإحلال الديمقراطية / ما حدث في العراق، وما يحدث في لبنان /، بلاغة تقف في وجهها بلاغات أخرى من ذات الآخر، كـ"**بلاغة الاختلاف**" التهديمية للمركزية الأوربية ولأنوارية تحولت في علاقتها بالآخر إلى استبدادية واستعمارية، ونرى أن خطاب النهايات الذي يرى انتصارات الليبرالية الأمريكية هي استمرار للمطلق الهيجلي المتمركزة على الأنا

وترى الآخر في استعباده وإلحاقه بالأنا، هذا المطلق لا يرى سوى ذات مركزية واحدة مهيمنة، ومن الخطابات التي تقع على يسار هذه الليبرالية، "**نظرية العدالة**" التي أسس رؤيتها الفيلسوف الأمريكي جون راولس ولها امتداداتها التأثيرية اليوم في أمريكا وفرنسا وألمانيا.

لقد تم منذ دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر تشكيل ذاكرة وخيال عن الجزائر يضاهي القدرات العسكرية والمعمرين للمحتل، واستطاعت هذه الذاكرة الاستمرار عبرنا وفينا لأسباب علمية وإيديولوجية إلى اليوم وبالمقابل كانت الرؤية التقليدية الآسنة التي ترعاها أجيال تتماها مع ذاتها، وتحاكي أناها ، تعيش على "**بلاغة المناقب**" في نصوص التاريخ والأدب والحكي، أو رؤية عدمية سلبية تجد سندها في "**بلاغة الجهاد**" وفي الزمن الإسلامي الأول المعاد تأويله من خلال الخطاب القطبي التنظيري أو من خلال الفعل التأويلي العنفي القاعداتي "نسبة للقاعدة" ويصبح الزمن – عندهم – ممتد جهادياً من غزوة بدر إلى غزوة مانهاتن ١١سبتمبر، هذا الخطاب يحاول أن يسيّج نفسه من العولمة بنصوص الأجداد السلف ضدّ الآخر المخترق للأنا كان له ما يبرره زمن المقاومة "نقصد هنا الجهاد" معرفيا وتاريخيا في حينه لكن استمراره شكل فيما بعد عائقا معرفيا إيستمولوجياً نحو اجتهاد في الدين والدنيا والسياسة، وهي تلتقي مع "السرد العنفي" للحداثة في محاولة التبرير ورفض الآخر كلية وتصويره شيطانيا، وطبعا كان هنا للغلاف العقائدي – الديني دوره في ابتكار صور وأساليب حجاجية، وهي ذاكرة تشكلت متزامنة مع الفعل الاجتماعي– السياسي للمقاومة ثم الحركة الوطنية ثم الثورة، وكان التمازج بين خطاب المقاومة وفعل المقاومة، يحدث متتاليا أو معا، فتقرأ الذات ذاكرتها في الفعل المقاوماتي أو العكس.

ومن هنا يمكننا كسر التحقيب التقليدي المعتاد، فنبدأ من منتصف القرن الثامن عشر؛ أي تقريبا نصف قرن المتبقي من زوال دولة الأتراك إلى اليوم / وهي مسافة زمنية قد تعرف سمة الدوران وليس الامتداد الكرونولوجي، على اعتبار استمرار زمن في زمن آخر لمستقبل آت أو عودة ارتدادية، ويكون لعلاقة الظهور والاختفاء، المغالبة السلمية والمغالبة العنفية، الإدماج والانفصال، الطابع المميز لجدلية التطور في هذه المرحلة الزمنية التي يهمنا فيها السرد الحكيي "ذاكرة، تاريخ، أدب، فقه وتفسير"، أما "**الفعل الإنساني**" الاجتماعي فيتابع كإنجاز للقول للخطاب بالمعنى التداولي، وكتلاحم معه، فانصهار الآفاق يكون في "الخطاب" أو "عالم النص" أو في "الفعل" كثورة 54، كما أن علاقة الذات بالآخر تقرأ من خلال هذين المجالين "**الخطاب والفعل**".[4]

من احتلال الأرض إلى احتلال الذاكرة

احتلال الذاكرة عبارة مجازية وليس كاحتلال الأرض، والقصد هنا محاولة تغطية وتزييف الحقيقة أو تمجيد وتقريض احتلال الأرض واعتبار ذلك خدمة وتحضيرا للشعوب المقهورة، وبالتالي حديثنا عن الظاهرة الاستعمارية لا يكون فقط من باب التأريخ والعمل الأستغرافي.

إن "الظاهرة الاستعمارية" ظاهرة تاريخية من الناحية الزمنية والسياسية تعتبر منتهية ومرحلة سابقة مثل حديثنا عن الحربين العالميتين والحرب الباردة والشيوعية، ويبقى الحديث عن الآثار وما ينجم عن ذلك من الحديث المدرسي أو الكتابة

4 ـــ فصلنا ذلك تطبيقاً في محاضرة عن الرواية وموقفها من المقاومة والثورة في الملتقى يوم 22جوان 2006 الذي تم تحت رعاية وزارة المجاهدين، وستنشر ضمن أعمال الملتقى عن مركز الدراسات التاريخية في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54

السياسية والتاريخية المدرسية والجامعية، لكن معاودة التحليل والفهم سواء للظاهرة في ظروف العولمة الجديدة والنظام العالمي الجديد وتتبع بقاء "**عقيدة الهيمنة**" غير القوى الجديدة واستمرارها عبر أشكال من التفوق العلمي والتكنولوجي والإعلامي التي تختلف من الناحية التاريخية عن الاستعمار ولكن ما بقي مستمرا كايديولوجية متجددة للهيمنة، في الكتابة اليوم المتعلقة بالإرهاب والعولمة والتغيير الجغرافي السياسي درجنا على أننا نعيش أثر الحرب الباردة، والبعض يعرف اليوم العولمة وعنفها والرعب المضاد لها، هو العدام للتوازن الرعبي بين الشرق والغرب وبالتالي تصير العولمة شكلا جديدا من الهيمنة وهذا التحقيب عادة ما يخضع لتطور الجغرافية السياسية دون أن يلتفت إلى أن التحقيب السياسي والتاريخي الفاصل بين مرحلة وأخرى قد يمنعنا من تحليل الجانب القيمي والثقافي والرمزي الذي يستمر عبر تلوينات وصيغ جديدة تحتاج لمعاودة القراءة والفهم دون إخضاع ذلك بالضرورة للتحقيب المعتاد، وهي عملية منهجية تحليلية للخطاب بكل ما تعني كلمة خطاب اليوم في حقولها الدلالية والنتوعية والرمزية في العلوم الإنسانية وحتى العلم في حد ذاته، فمثلا يمكننا هنا أن نستشهد بجزء من تحليلات جون بودريار للظاهرة الإسلامية في مواجهة الرعب العولمي من خلال حادثة سبتمبر التي هي سلاح جديد - قديم وهو الموت أو الاستشهاد جزء متناهي في الصغر ضد الأبراج الرمزية للتطور والتفوق العسكري، إنه رعب في مواجهة رعب، فالأمر بالنسبة له لا يتعلق بصدام الحضارات ولا بصدام أديان، فالعولمة المنتصرة تخوض صراعا مع ذاتها، واختلال التوازن العالمي بعد الحرب العالمية بين القوى بحثت القوة

الجديدة التي ترى نفسها تنتصر للخير عن عدو جديد فكان في الإسلام.[5]

سؤال **لماذا الاستعمار** ؟ ما هي أسبابه ومكوناته وآثاره؟ هو بحث في الحقيقة، ولكن السؤال اليوم ما هي حقيقة استمرار الاستعمار أي ما هي العوامل التي تجعل الهيمنة تتجدد والاحتلال يتجدد من خلال الوعي والزمن والجغرافيا وأقصد هنا بالوعي أي استمرار الثقافة والقيم التي تجعل من الأنا الغربي ينظر لهويته وذاته على أنها التي لها الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان وحفظ السلام العالمي وإبقاء التوازن وحفظ البيئة أما الزمن فهو هنا الذاكرة والنسيان والمحو ومن يريد المحو أو النسيان فهو يسعى للتحكم في الذاكرة والذاكرة زمن مساحة ليست محدودة جغرافيا وليست ترابا بل هي وطن آخر بالمعنى المعاصر، الذاكرة هي المشكل للهوية هي الوطن الذي يعطي معنى للاستقلال والاحتفال ومعاني النصب التذكارية، صحيح أن هوية الفرد أو الجماعة يساهم في تشكلها الآخر، الآخر هو الذي يحدثني عن ولادتي ولكن ليس من حقه أن يتدخل في النسيان والمحو أو كيف أشكل وجودي، الزمن أو الذاكرة هنا هي سكني كاللغة هي السكن عند هيدغر، سنحاول تلمس العناصر الباقية المتجددة التي تشكل إيديولوجية تاريخ الهيمنة سواء عبر البحر أو الأرض أو الهوية والذاكرة، والجزائر كانت تحت هذه الهيمنة بمستوياتها الثلاثة.

نحاول تلمس العناصر الأربعة المشكلة لثقافة الهيمنة والسيطرة أو بلغة الإخوة الشيعة لثقافة الاستكبار.

---

5 ــ جون بودريار، عن لوموند 3 نوفمبر 2001

1 ــ الحقيقة : أنا الحقيقة

لقد تم الربط بين الحقيقة والأنا الفردي في تاريخ الغرب منذ الإغريق بكون الحقيقة هي الذات، وكان الشعار التالي ملخصا لذلك "**اعرف نفسك بنفسك**"، صحيح أن التفكير حول الفرد والذات كان عاملا أساسيا في تبلور إيديولوجية التمركز حول الذات **فالأنا**"، (الذات) لا معنى لها سوى أنها المقابل، لـ"**الآخر**" Autre تقابل تعارض وتضاد، أو أنها المطابق لنفسه المعبر عنه بـ identité "**الهوية**" أو "العينية"، أي كون الشيء هو هو: عين نفسه. وإذن فالغيرية في الفكر الأوربي مقولة أساسية مثلها مثل مقولة الهوية (أو العينية أو الذاتية). ومما له دلالة في هذا الصدد أن كلمة altérité أي الغيرية ذات علاقة اشتقاقية بـ altérer و altération وتعنيان تغير الشيء وتحوله إلى الأسوأ، (تعكر، استحالة، فساد)، كما ترتبط بالاشتقاق بكلمة altérnance التي تفيد التعاقب والتداول. بعبارة أخرى: يمكن القول إن ما يؤسس مفهوم الغيرية في الفكر الأوربي ليس مطلق الاختلاف، كما هو الحال في الفكر العربي، بل الغيرية في الفكر الأوربي مقولة تؤسسها فكرة "**السلب**" أو النفي. La négation ، فـ "الأنا" لا يفهم إلا بوصفه سلبا، أو نفيا، لـ "الآخر".

وغني عن البيان القول إن لفظ "الأنا" في العربية المعاصرة إنما هو ترجمة لأداء معنى Le même بالفرنسية و ego بالإنجليزية والألمانية. وكلمة ego لاتينية تدل على ما تدل عليه كلمة "ذات" في اللغة العربية حينما يقصد بها الشخص المتكلم. ومن هذه الكلمة اشتقت مصطلحات أخرى مثل égocentrisme وهو ما نترجمه اليوم بـ "التمركز حول الذات" وكذلك égoisme بمعنى "الأنانية" في الاستعمال اللغوي العام. أما في الاصطلاح الفلسفي فالكلمة تدل على المذهب الفلسفي الذي يعتبر وجود الكائنات الأخرى،

غير "الأنا"، وجودا وهميا، أو موضوع شك على الأقل. ومن هذا المذاهب الفلسفية المثالية idéalismes التي لا تعترف بأي وجود آخر غير تمثلات الأنا: فالعالم هو ما أتمثله وأتصوره وليس هناك وجود آخر.

نقرأ في معجم لالاند الفلسفي في معنى الأنا MOI ما يلي: "وعي فردي، بوصفه منشغلا بمصالحه ومنحازا لذاته"، وأيضا: "الميل إلى إرجاع كل شيء إلى الذات". ويستشهد لالاند بعبارة للفيلسوف واللاهوتي العالم الفرنسي باسكال يقول فيها: "للأنا خاصيتان، فمن جهة هو في ذاته غير عادل من حيث إنه يجعل من نفسه مركزا لكل شيء، وهو من جهة أخرى مضايق للآخرين من حيث إنه يريد استعبادهم، ذلك لأن كل "أنا" هو عدو، ويريد أن يكون المسيطر على الكل".

مفهوم "الأنا" مبني على السيطرة، سيطرة الذات على ما تتخذه موضوعا لها، سواء كان هذا الموضوع أشياء الطبيعة أو أناسا آخرين. وفي هذا المعنى كتب ماكس هوركهيمر يقول: "من الصعب جدا أن يحدد المرء بدقة ما أرادت اللغات الأوربية في وقت من الأوقات أن تقوله وتعنيه من خلال لفظ ego (الأنا)، إن هذا اللفظ يسبح في تداعيات غامضة قاحلة. فمن حيث أنه مبدأ "الأنا" الذي يحاول جاهدا كسب المعركة ضد الطبيعة على العموم وضد الآخرين من الناس على الخصوص، كما ضد الدوافع السلوكية التي تحركه، يبدو (الـ ego) مرتبطا بوظائف السيطرة والحكم والتنظيم[...] ولم يتحرر مفهوم الأنا في أي وقت من حمولاته وشوائبه الأصلية الراجعة إلى نظام السيطرة الاجتماعية. وحتى الصياغات المثالية كنظرية الأنا عند ديكارت تنطوي بالفعل، فيما يبدو، على معنى السيطرة. إن اعتراضات

جاساندي على "التأملات" (=اسم كتاب لديكارت) تضع موضع السخرية تصور روح صغير، ال ego أو "الأنا"، يقوم من داخل قلعته المخبأة في أعماق الدماغ [...] بالتنسيق بين ما تنقله الحواس ويصدر أوامره إلى مختلف أجزاء الجسم".

من خلال هذا التصور لـ "الأنا" كمبدأ للسيطرة يتحدد موقع "الآخر" ودلالته ووظيفته في الفكر الأوربي، أي بوصفه موضوعا للسيطرة أو عدوا، أو بوصفه قنطرة تتعرف الذات من خلاله على نفسها. يقول سارتر: "أنا في حاجة إلى توسط الآخر لأكون ما أنا عليه"..[6]

ولذلك كنا كتبنا منذ سنة عن شيطان ديكارت بعد قانون 23 فيفري ولم يستسغ بعض الزملاء ذلك، وهي ليس استهانة بفيلسوف العقلانية ولكنه تلمس للطيف الذي يعود من حين لآخر، طيف يؤمن به العقل الغربي ليس فقط كجزء من التدين المسيحي ولكن كمعرفة وإيديولوجية ترى أن ما يشوش الحقيقة هو هذا الطيف الذي ضلل ديكارت في وصوله للمعرف ولذلك وجب الانتصار عليه من أجل الحقيقة والتقدم، العقل هنا مصاغ بلغة الأنا في مقابل الآخر الذي ينبغي أن يستبعد ويقيد مثل الشيطان

6 ـــ إرجع إلى دراسة محمد عابد الجابري "الأنا والآخر... أو مسألة الهوية"، مجلة فكر ونقد المغرب عدد 13 2001 ص 7

حتى لا يؤدي بالأنا الأوربي إلى الضلال والهلاك، إذن للحفاظ على الحقيقة والذاكرة والمستقبل يجب مقاومة هذا الطيف[7].

هذا التراث المرتبط بنمط اقتصادي يرى في خيرات الآخرين تطوراً للرأسمالية والليبرالية السياسية ربط الحقيقة بالمعتقد والتحيز لها، وبالتالي كان التبرير للجريمة والإبادة والانتهاكات الإنسانية واليوم يبرر كذلك بتلوينات جديدة وبلغة أخرى، وفي كلتا الحالتين تقديم حقيقة واحدة وذاكرة واحدة وذات واحدة، أما الآخر فهو الطيف والشيطان والتخلف والإرهاب.

2 – نهاية التاريخ : مهدوية جديدة

القول بنهاية التاريخ وأن الصراع حضاري مستمر وعلى القوي تحضير وتحديث الضعيف في مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية ولو بالقوة والاحتلال، هي فلسفة تجد جذورها في القول بـ"**العقل الكلي**" عند هيجل وترجمه فعليا من حيث الدعوة للاستعمار توكفيل، أو اليوم من خلال اليمين الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتمد نصوص النهايات أي القول بانتصار الليبرالية.

وإن نصوص صدام الحضارات الذي يرى أن الصراع سيكون بين الغرب من جهة والتحالف الإسلامي-الكونفيشيوسي، ويجعل من الجزائر قاعدة لضرب أوربا الجنوبية معناه إبقاء هذه الشعوب تحت الهيمنة الجديدة – القديمة، إنها الأجزاء الأخرى من العالم الصغير التي تهدد أمن وسلامة الغرب وأمريكا، وهنا يكون التبشير بحقوق إنسانية تلغي خصوصية الآخرين وهوياتهم بمنطق العقل الكلي الذي هو تنويع للذاتية المركزية التي تحدثنا عنها آنفا.

7 ـــ لم تفقد هذه المركزية على الذات بقوة في أربعينات القرن الماضي وكانت جملة بول ريكور بليغة في نقد ذلك " الكوجيتو المجروح"

القول بنهاية التاريخ معناه تقديم مهدوية جديدة ترى الخير حسب رؤيتها فقط في إتباع النهج الليبرالي، وترى بطريقة تقليدية إلى أن الصراع هو بين الخير والشر، وهي رؤية ممزوجة بمسيحية مؤولة في نصوص واستراجيين اليمين الجديد، وهي رؤية يوجه لها اليوم انتقاد شديد حتى في الأوساط الفكرية الغربية[8]، فمثلا جون بودريال المشار إليه آنفا يرى أن الخير حينما يراد تطبيقه بالقوة يصير شرا ولو كان الإسلام هو اليوم له السيطرة مثل الليبرالية الغربية لواجه مقاومة، وبالتالي فالصراع هو ضدّ العولمة الجديدة ، ضد استمرار "إيديولوجية الهيمنة" غير أن الحرب اليوم تختلف فالموت المتناهي في الصغر الاستشهاد هو فعل المقاومة الوحيد، وهو هنا صنع لمستقبل آخر في عالم الغيب، مستقبل يؤسس لمستقبل ووعد على الأرض، وهي مفاهيم تشحن النفوس والهمم في غياب العدالة والتوازن واحتلال أراضي الشعوب، ولو حاولنا فهم الإيديولوجية الصهيونية لوجدناها خلاصة الفكر الغربي في الاستيطان والاستحواذ والهيمنة رغم قيامها على ذاكرة الضحية فهو الشعب المقهور المعذب، ولكن هذه الذاكرة هي نفسها ذاكرة الجلاد.

وسنحاول مثلا أن نعرض للخلاف من داخل العقلية الغربية لمسألة الإجماع والتنازع بين الفرنسيين والألمانيين الذين يتحركون على أرضية واحدة من خلال مفكرين معروفين يورغن هابرماس الألماني وفرنسوا ليوتار اللذين لم يلغيا الآخر.

إن التقابل بين التنازع والإجماع تقابل تضاد، فهما لا يجتمعان معا وقد يرتفعان معا بحكم وجود حالات تواصل متوسطة كالجدال والتفاوض، ويتميز **مبحث التواصل** بوجود آخر

8 ــ من الانتقادات لفكر الجهابذة والليبرالية الجديدة نذكر ما كتبه حالك فريحا وهابرماس في كتابهما الشهير "مفهوم 11 سبتمبر".

عكس مباحث التلقي والنقد وتحليل الخطاب، وتطرح نظرية التواصل اليوم ما يسمى بالتداولية الكلية تقر بوجود دعاوى صلاحية قبلية تنظم صيرورة الحوار سعيا وراء الإجماع، ويعتقد هابرماس بأن دعاوى الصلاحية مثل الوضوح والجدية والمناسبة والصدق دعاوى كلية تتحقق في سائر المجتمعات على أنحاء متباينة.

هذه الفلسفة تلغي السلوك الخاضع لمبدأ – الوسيلة الغاية بل السلوك التواصلي القائم على دعاوى قبلية لا تجعل أحد طرفي الحوار وسيلة الوصول إلى أهداف شخصية.[9] إن الانتصار والإقناع والحقيقة مستويات التمايز بين التنازع والمساجلات والعلم، يتخذ الانتصار على الآخر طابعا حربيا ويتخذ الإقناع طابعا بلاغيا، هناك من يحصر الإقناع "البلاغة" والبرهان"العلم" والانتصار"الحرب" هناك عند هابرماس تفاوت هنا تنتمي "للتواصل الحجاجي".

لقد اعتبر هابرماس أن اللاأدرية النظرية في اتجاه ما بعد الحداثة قد أفضت إلى لاأدرية سياسية مما سمح بحصول التقاء بينهما وبين الاتجاه المحافظ الجديد في التصور الاجتماعي، ويؤاخذ هابرماس الفرنسيين نزوعهم المكشوف نحو اللاعقلانية والفكر المحافظ.

أما ليوتار فيرى أن الخطابات التي تتكلم باسم المشروع عقل مفكري الأنوار والعقل المثالي لدى المثاليين والذات في الطبقة العمالية والكتابة المفهومية المنطقية لدى فريجة والكتابة العلمية الكلية لدى هوسرل، والبنية لدى البنيويين والنحاة

9 ــ ماهر عبد قادر ، حدود التواصل : الإجماع والتنازع بين هابرماس وليوتار، نزار عن العرب لحكيم بناني، دار إفريقيا الشرق، المغرب ط 2002

التحويليين ومنظري نظرية الأنساق "والخطاب الكلي الذي لا تمليه سلطة، كما تجسد ذلك في النظرية التداولية الفلسفية حول الإجماع وفق ساندريس بورس لدى هابرماس وكارل أوتو أبل يسعى ليوتار للتدليل على أن كل هذه الخطابات مهما بدت متعارضة فيما بينها من الزاوية الإيديولوجية تشترك في اقتضاء ضمني: وهو الدفاع عن الكلية الكونية للصلاحية وعن الطموح الذي يساور هذه الدعوى، وهو طموح التحول إلى أداة متجانسة للقول المعقول الذي يصدق على سائر الخطابات المفردة "ويصدق بالتالي على الألعاب اللغوية، على سبيل المثال"[10]

يرى ليوتار التسليم بوجود مبدأ أول يستند إليه منهجنا: وهو أن التكلم من قبل المبارزة، بالمعنى الذي نعني به اللعب، وأن الأفعال اللغوية تنتمي إلى نظرية عامة في الحرب Agonistique générale يرى أن مشاريع علم الاجتماع التي تشتغل اعتماداً على نموذج الجهاز العضوي القادر على تنظيم ذاته بذاته تستهين بواقعة أساسية تنص على أن السلوك اللغوي "الهادف إلى إملاء السلطة **بدل امتلاك الحق ذو طبيعة حربية،** ومن هنا يتخذ الإجماع سمات إرهابية ويعني ليوتار بالإرهاب الفعالية المترتبة عن إقصاء شريك لك خارج لعبة اللغة التي كنا نلعبها من قبل أو الفعالية المترتبة عن مجرد التلويح بذلك.

إن فكرة كلية جديدة غير حربية من إرث عصر النهضة ومنها الماركسية التي ترى الصراع مؤقتاً، ومن هنا يرى ليوتار أننا لما نعتبر ما بنية متجانسة في هيئة **نسق أو هيئة كلية أو مجتمع بدون طبقات** ينعدم الابتكار اللاعقل عنده متحرر من الكلي والألعاب اللغوية وفي النزاعات النقابية الفوضوية، الكل حينما يرتبط بالمؤسسة يصير بيروقراطية وضد الإبداع.

10 ــ المرجع نفسه، ص 26

إن التنازع يجسد حالة من حالات الصراع بين فريقين دون أن تفضي إلى حسم عادل للصراع، بحكم غياب قاعدة حكم تنطبق على صيرورة الحجاج أي الجدل، ويلاحظ هابرماس أن أطروحة كتاب "التنازع" و"حقبة ما بعد الحداثة" لفرنسوا ليوتار هي القول بهشاشة الخطاب الأعلى الفوقي المحيط بأنساق التواصل، وهي أنساق لا ندركها إلا في تعدديتها، تعلن نهاية أسلوب تأويل العالم الذي اعتدنا على ربطه بعصر النهضة أو بالغرب أي ساعة نهاية التفلسف قد أزفت ويعتبر كانط وفتشتاين رائدا ما بعد الحداثة فكانط ركز على التنافر الحاصل بين القواعد المختلفة لاستعمال الجملة أي على وجود تنافر بين الخطاب الواصف أو العقل النظري والخطاب الطلبي أو العقل العملي أي ركز على تعدد أشكال أجناس الخطاب المختلفة القول حول الصلة بين الشيء في ذاته وبين الحساسية وهما كانط وفيتشتاين شاهدا على انهيار الكلية المطلقة ليبنتز وراسل.

من هنا ندرك أن حتى الفكر الغربي حين يفكر في الآخر ليس كتواصل ولكن كهيمنة، وهي مشكلة معرفية وحضارية وسياسية، إنها تتعلق بالقيم، **ألا يمكننا القول أن الغرب يعيش أزمة أخلاقية حقيقة فالنقاش اليوم حول الحقيقة والذاكرة يجعل من هذه المواضيع ذات طابع إيطيقي** Ethique **وأخلاقي، وبالتالي فاعتراف فرنسا بجرائمها وقول الحقيقة وعدم السطو على ذاكرة الآخرين هي مسألة تتعلق بالقيم والأخلاق، وهي بدء خيانة لذاكرتهم التي تتحدث عن العقلانية والموضوعية والحقيقة.**

تقريض ذاكرة الاحتلال

لم تكتف الإيديولوجية الكولنيالية "الاستيطانية" بقرن واثنين وثلاثين سنة من احتلال أرض بغير حق والاستحواذ على خيرات هذه البلدان ومسخ لغتها وتشويه ذاكرتها بل تسعى اليوم

إلى تجميل هذا التاريخ المجروح والاعتراف بالأعمال الدموية التي قامت بها ***تنظمة الجيش السري*** OAS أثناء مفاوضات الاستقلال وإعلانه سنة 62، تم ذلك بقانون الجمعية الوطنية الفرنسية 23 فيفري \ شباط 2005 الذي يمجد الاستيطان الفرنسي لشمال إفريقيا ويبرر الجرائم المرتكبة والإبادات الجماعية التي كان أقصاها دموية أحداث 1945 وكان ختامها دمويا عام 62 بما قامت به **"المنظمة السرية"** من اغتيالات وحرق طالت حتى بعض الفرنسيين الذين ساندوا الثورة والاستقلال، وهذا العمل يعيد علاقة الذاكرة بالتاريخ عند الفرنسيين على أساس قوة الغصب وتمجيد العنف واعتبار الآخر عدوا وهو ما يقف ضده بعض الشخصيات السياسية والثقافية الفرنسية منهم من عرف عنه منذ الثورة التحريرية مواقفهم الإنسانية المنسجمة مع انتماءاتهم الفكرية والعقائدية منهم من سموا آنذاك بـ**"حملة الحقائب"** مازال بعضهم يرزق[11]، وهي رؤية مشبعة بقيم أنوارية إنسانية تختلف عن الذين يرون الآخر عدوا أو إرهابيا مثل اليمينيين المتطرفين الذين وجدوا في هذا القانون متنفسا للكراهية وتشريعا رسميا لذاكرة تقرأ التاريخ برؤيتها الذاتية، من الذين تحركوا سياسيا وإعلاميا في فرنسا ضدّ هذا القانون وإعادة الاعتبار للجرائم والإبادات التاريخية في شمال إفريقيا **ميشال فوزال** "رئيس المجلس الجهوي لبروفانس دي ألب وكوت دازير" ووزير العدل السابق الذي زار الجزائر مؤخرا وعبر مرارا على رفضه للقانون 23 فيفري، **وفي فيشور** نائب الحزب الشيوعي بالبرلمان الفرنسي، وجمعية أصدقاء مولود فرعون

11 ــ من الفلاسفة الفرنسيين الذين ساندوا جبهة التحرير ووقفوا ضد الاحتلال وهو اليوم يطرح قضية التعذيب أو الإبادة الجماعية كمخرج في الذاكرة الفرنسية فرنسيس جونسون Francis Jeanson

بفرنسا ورابطة حقوق الإنسان ومعهد شارل أندري جوليان، أما في الجزائر وباقي دول المغرب العربي فالردود باردة ومتأخرة جدا.

علاقة التاريخ بالذاكرة يحاول بعض الفرنسيين ومنهم الذي صادقوا على قانون 23 فيفري، تقنينها وترسيمها وإنعاشها أكثر في المقررات المدرسية والكتابة التاريخية والصحفية، وهو انسجام منطقي مع ذاكرة" **مدح العنف**" التي كان أبرزها مذكرات أساريس التي افتخر فيها بتعذيبه للجزائريين أثناء الثورة التحريرية، وتنسجم كذلك مع ازدياد قتامة صورة العربي في وسائل الإعلام الغربي وتصويره عدوانيا أو إرهابيا وبالتالي هناك مبرر لاحتلاله أو إعلان الحرب عليه ماضيا أو اليوم وهو منطق المحافظين الجدد في واشنطن، لنتذكر هنا طلبات الاعتذار التي ينبغي على تركيا تقديمها تجاه من قتلت آباءهم قبل أن تطلب الدخول في الإتحاد الأوربي؟ ترى ماذا لو ألمانيا اليوم ترى في احتلالها لفرنسا وحربها ضد الفرنسيين فضيلة؟ ماذا يصنع الفرنسيون؟ لماذا السكوت عن الهجمات التي طالت كل من ينتقد خيال الهولوكوست؟ إن الإسرائيليين عقدوا "عقدة" الأوربيين تجاه ذاكرتهم وهم يشعرون بمرارة ما أضفاه الخيال الإسرائيلي على القتل التاريخي الذي طال اليهود، ويكفرون عن ذنوبهم باستمرار رغم التكفير بالأضحية الكبرى التاريخية في تسليم فلسطين لهم؟.

إن القانون الفرنسي الممجد للاستعمار فيه إهانة واضحة لشعوب تغازلها في قضايا عربية مواساة وإبقاء لخيط المصالح الاقتصادية والهيمنية، ولا تختلف عن المنطق الأمريكي الذي تعارضه فيما يخص العراق أنه من أجل الديمقراطية والحرية والأمن العالمي، أو المنطق الإسرائيلي الصهيوني الذي يجد شرعيته التاريخية للاغتصاب من خلال نصوص مقدسة أنشأها

خياله أو خيال من تعاطف معه، وبالتالي فما الفرق بين ذاكرة الضحية التي تحولت إلى جلاد تقوم على الخيال التاريخي وسلطة الماضي؟ وبين ذاكرة من يرى جرمه من أجل تقدم وتطور شمال إفريقيا؟ وذاكرة تصنعها العولمة الأمريكية ترى في احتلال الغير وابتزازه والاعتداء عليه من أجل قيم الديمقراطية والحرية والعدالة؟ هلا تدخلت أمريكا في البرامج التعليمية التاريخية الغربية التي تمجد الاحتلال والغصب لشعوبها كما تتدخل في برامجنا التعليمية العربية وتراها تعلم التعصب والتطرف والإرهاب؟ ترى هل تستطيع السلطة في الجزائر ودول المغرب العربي الضغط على الفرنسيين في تغيير هذا القانون أم أن براغماتيتنا أكثر تطورا من براغماتية الفرنسيين؟ هم يحاولون فرض قراءة قديمة- جديدة للتاريخ رغم التنوع الحاصل في التأويل والقراءة للتاريخ والذاكرة عندهم، أما نحن فما هي القراءة التي علينا إعادة إنتاجها؟ ما هي العلاقة التي نقيمها بين الذاكرة والتاريخ؟ كيف نفهم الترابط بين الاقتصاد والمصلحة والتاريخ والتشريع؟.

إن نقد الآخر تبدأ من هنا من فهم العقلية الغربية القديمة والجديدة وتحليل مرتكزاتها النظرية وفي نفس الوقت نقد أنانا ذاتنا بإبراز الحقيقة وجعل الذاكرة ملكا للجميع ومن حقنا معاودة القراءة والتأويل، **الحقيقة كفضيلة والعدالة كمؤسسات والحرية كمعنى للوجود والزمن** تتداخل لتحيل على معان متضايفة ومتقاربة، وهويتنا في ذاكرة تعترف بذلك أو العكس وتكون ضد النسيان والمحو اللهم إلا إذا كان النسيان يعني العفو والتسامح ورسم الوعد والمستقبل، الاعتراف سواء من الآخرين أو منا هو بداية التاريخ للحقيقة وهو مقاومة من أجل العدل والعدالة والحرية، ومن هنا نفهم أن الفرنسيين والغرب عليهم أن يفهموا

أن وعيهم المتباهى به هو جريح، جريح بماض فيه الانتهاك والجريمة وقد يجرح أكثر بإخفاء الحقيقة وتمجيد الشر والظلم، وهنا نكون أمام أزمة في القيم والأخلاق، والمقاومة اليوم ومطالبة الآخر بالاعتراف هي مسألة أخلاقية- ضميرية بالدرجة الأولى وليس سياسية.

من مركب الذنب
إلى تبييض الجريمة

الدكتور محمد العربي ولد خليفة
رئيس المجلس الأعلى للغة العربية
- الجزائر -

في تاريخ الأمم والشعوب تحوّلات كبرى تتسارع فيها حركة التاريخ إلى الأمام، ويستمرّ تأثيرها لأجيال متعاقبة، وتكون فاصلة بين عهدين وتصبح بسبب نتائجها الحاسمة من الموجهات الأساسية لنظام الدولة والمجتمع.

لا تحدث تلك التحولات بالصدفة وللتو فالصدفة كما يقول بروديل (F.Braudel) ليس لها ذاكرة (Le hasard n'a pas de memoire)، إنها محصّلة الوعي الجماعي، واستخلاص دروس التجربة التاريخية والارتقاء بها إلى صورة تنظيم يحدد أهدافا ويبتكر منهجية لإنجازها عن طريق قيادة تتميز بالإرادة والمصداقيّة الشعبيّة.

قد يتبنّى بعض الساسة والمفكرين، من الأجيال اللاحقة تلك الأهداف والمنهجية، ويرون فيها مقاييس لتقييم الحاضر وإنجاز رهانات المستقبل، وقد يبتعدون عنها عندما تختلط عليهم المبادئ والأصول المؤسّسة بالتفاصيل ويتغلّب الحكم على الأشخاص قبل الأفعال وقد يتسرّع آخرون فيخرجون تلك الأفعال من سياقها التاريخي أو يحاكمونها من خندق إيديولوجي فلا يرون من الحقيقة سوى ما يرضي النزوات والأهواء الذاتية.

مهما كان الرأي والموقف، فإنّه ليس بالإمكان تجاهل التحوّل الحاسم، فهو يكتسب بمرور السّنين صفة المرجعية، ويرسم حدود ما يعنيه الانتماء والوطنيّة، **وهذا شأن الثورة الجزائرية.**

ليست المقولة السابقة مجرّد وجهة نظر أو فرضية في حاجة إلى مرافعة حماسية، بل هي حقيقة تاريخية يثبتها ما كان قبلها من دمار وهو أن أثناء محنة الاحتلال الاستيطاني للجزائر

وسجل اعترافات السفاحين من قادته العسكريين والسياسيين، ومنظري الإيديولوجية الكولونيالية من الفلاسفة والأدباء والعلماء والمسؤولين النافذين في مؤسسات الدولة والمجتمع الذين حرضوا على الإبادة وبرّروا استئصال العرق "الأسفل" وتدمير هوية الجزائر الحضارية وإلحاقها ظلما وعدوانا "بالمتروبول"، لا نستفز مشاعر المعاصرين لنا وراء البحر ولا نتعجّل المقارنات، إذا قلنا بأنّ النازية والفاشية ليست أكثر من صورة جرمانية للإيديولوجية والممارسة الكولونيالية الفرنسية في الحالة الجزائرية، مع فارق واحد وهو أن مجازر الهولوكست الفرنسي استمرّ قرنا وثلثا، وليس عقدا ونيفا هو عمر الحكم الهتلري.

يؤكد صحة وصف الثورة الجزائرية بالتحوّل الحاسم الواقع الجديد الذي نشأ عنها، فمهما كان موقع الأشخاص بالأمس واليوم وغدا على الخريطة السياسية، لجزائر ما بعد الاستقلال، في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع، أو على أطرافها أو في موقع النقد والاعتراض على ما حدث من إجراءات وسياسات خلال العقود الأربعة الماضية، فإن هناك ما يقترب من الإجماع على أن جزائر ما بعد التحرير هي جزائرنا نحن، بما فيها من نجاحات وأخطاء، من اقتراب أو ابتعاد عن عقد الشرف والحرية المتضمن في بيان الأول من نوفمبر 1954، الذي يبقى إلى أمد طويل سفر التكوين لأجيال من الجزائريين.

نقول ما يقترب من الإجماع، لأن لا أحد يأسف على هزيمة الكولونيالية الفرنسية، سوى قلة من ذباب الخونة ضحايا الضعف والنفس الأمّارة بالسوء، وبعضهم ممّن أغواهم شيطان الخيانة يجهرون اليوم بالتوبة من الخطيئة الكبرى، بعد أن حاق بهم جزاء سنمار، وقد وصفهم أحد أسياد الأمس قبل بضعة

أسابيع بالفضلات البشرية، إن خطيئة تلك الأقلية لا يدفع ثمنها الأبناء والأحفاد فقد جاء في الذكر الحكيم: "ولا تزر وازرة وزر أخرى" "وكل نفس بما كسبت رهينة".

بعد 176 سنة من العدوان لم تشف فرنسا الكولونيالية من ذاكرتها النوستالجية وما يتصارع فيها من عقد تكشف عن وجهين متناقضين لفرنسا: يمثل **أولهما** فرنسا إعلان حقوق الإنسان ومبادئ الحرية والأخوة والمساواة، وهي تقتصر في معظم الأحيان على الخطاب والأدبيات النظرية، ويلغي **ثانيهما** تلك المبادئ ويمارس نقيضها في الواقع، إذا تعلق الأمر بالشعوب الأخرى، فتصل إلى تمجيد الجريمة والافتخار بالإبادة العرقية وتجريم الضحيّة التي قاومت الظلم والعدوان.

تشكلت تلك العقد في الذهنية الفرنسية بعد فشل فرنسا في منافسة بريطانيا في الصراع من أجل الهيمنة على البلاد المستضعفة، فبينما وصلت مساحة الأراضي التي استولت عليها فرنسا إلى 13 مليون كلم^2 سنة 1919 بلغت المناطق التي حكمتها بريطانيا إلى ما يزيد على 70 مليون كلم^2 وفي القارات الخمس.

وينبغي أن نؤكد هنا، بأن الكولونيالية شر كلها لا خير فيها ولا غنيمة تُرتجى منها، لا فرق بين إيديولوجية الشر البريطانية والفرنسية فالأهداف واحدة وهي الاستعباد والنهب والإلحاق، سواء سُمي بالحكم غير المباشر (indirect rule) تحت التاج البريطاني الذي حكم شعوب شبه القارة الهندية التي يزيد عددها في العشرينيات من القرن الماضي عن 360 مليون نسمة بخمسة آلاف من الجنود والموظفين الدائمين، وفي نفس الوقت مارست الإبادة العرقية على سكان شمال القارة الأمريكية من الهنود الحمر والأبورجين في أستراليا ونيوزلندة باسم الحضارة

والتمدين، ولم يبق من تراث شعوب ذات حضارات عريقة سوى عينات للفرجة في المتاحف.

فشلت الكولونيالية الفرنسية في المحافظة على وجودها في العالم الجديد وانسحبت كسيرة من لويزيانا والكيبك ولا يخطر على بال طبقتها السياسية أن تلعب بالنار بالقرب من العَلَم سام وجيروته الرادعة، لقد أثار هتاف الجنرال العجوز ديغول بحياة الكيبك اللامبالاة وشيئا من السخرية، فقد كان ذلك النداء في نظر الكثيرين أقرب إلى عزاء النفس والبكاء على الأطلال.

إذا تعلق الأمر بالجزائر فإن التاريخ السياسي لفرنسا يتحول إلى توظيف للسياسة في التاريخ، **والنبش في الماضي والتباهي بأسوأ ما فيه**، بعناوين مستعارة تكذبها الحقيقة التاريخية فالاحتلال الاستيطاني للجزائر من 1830 إلى 1962 كان بكل المعاني أضعاف التسونامي، لم يبق ولم يذر شيئا، سعى لتدمير مقومات شعب مسالم كان في حالة دفاع عن النفس لأكثر من ثلاثة قرون، واستأصل في أقل من عقدين 1830، 1840 النخب المؤطرة للمجتمع وتكالب على عقيدته واحتقر ثقافته وسعى لتفكيك هويته وإنكار انتمائه وعمقه الحضاري العربي الإسلامي، واستخدم خصوصيات شعبنا لزرع التمايز العرقي والكراهية والفتنة.

دار برنامج عدوان فرنسا الحربي الاستيطاني على الجزائر (وهذا اسمه وليس حرب الجزائر) على ثلاثة مراحل متعاقبة وأحيانا متزامنة كالتالي:

1- سياسة الأرض المحروقة والتقتيل الجماعي وشنّ عمليات الرازيا لتجويع وتشتيت من بقي على قيد الحياة من الأطفال والنساء للإخضاع وفرض الاحتلال والتمهيد لاستيطان الكولون،

وأغلبهم من الصعاليك والمساجين والمشاغبين الذين وصفهم أليكسي دو توكفيل بفائض السكان الذي ينبغي أن ينشئ مجاله الحيوي وراء البحر، واعتبر أنّ الجزائر هي الحل لآفة الفقر، هذا كلام مؤلف الديمقراطية في أمريكا توكفيل المعجب بنموذج اليانكي ونجاحه في عمليات الإبادة من أجل الاستيطان.

كما دافع الشاعر لامرتين في الجمعية الوطنية الفرنسية عن شرعية كل الوسائل التي تمكن للاحتلال والاستيطان وتحقق عظمة فرنسا الإمبراطورية يقول لامرتين: الاحتلال هو وسيلتنا لخلق الثروة والمحافظة على بنائنا السياسي، أيها السادة مهما كانت الوسائل فإن الإستيلاء على مقاطعات وراء البحر في الإمارة العثمانية وإفريقيا ضرورة لفرنسا ولعدد سكانها المتزايد.

هذا هو الوجه الثاني للشاعر الرومنسي الذي كثيرا ما ينساه أدباؤنا في المشرق والمغرب، وهذا شأن العديد من قادة الفكر والسياسة في فرنسا الذين يستخدمون حقوق الإنسان ومبادئ الحرية والعدالة والمساواة مجرد ديباجة أو يقصرونها على الفضاء الأوربي وينتهكونها عن عمد وسبق إصرار في ممارستهم الاستبدادية طيلة القرون الخمسة الأخيرة وقد خصصنا لتلك المواقف والآراء المشينة دراستين مرفوقتين بالنصوص الأصلية لخمسين من أساطين الكولونيالية المدنيين والعسكريين نُشرتا سنة 1998 وسنة 2002.

2- تقتيل انتقامي تحت اسم التهدئة، بعد كل انتفاضة عارمة بمعدل انتفاضة كل عشر سنوات من 1847 إلى نهاية الحرب الإمبريالية الأولى، يضاف إلى تلك الانتفاضات مقاومات متفرقة لأشخاص وجماعات يطلبون الثأر لشرفهم الفردي والجماعي بسبب ما لحقهم من ظلم وإذلال، يسميهم المحتلون بعصاة الشرف (Bandits d'honeur)،

وهي ظاهرة لم تحظ بما تستحقه من عناية المختصين في العلوم الاجتماعية، وعلماء التاريخ بوجه خاص.

3- التقتيل الوقائي لمنع الانتفاضات، وبهدف الردع وإرهاب السكان، ومحاصرة المؤطرين من النخب المثقفة والسياسية، قبل اغتيالهم أو تشريدهم ونفيهم إلى أقاصي الأرض ليكونوا عبرة، وهذا تطبيق مُبكر لما يسمّى اليوم الضربات الاستباقية في مصطلح الأحادية القطبية.

أوصلت هذه الدورة الثلاثية الإجرامية الجزائريين إلى حالة قصوى من البؤس والمسغبة من الصعب وصف حصيلتها الكارثية في سطور كما أن إحصاء الضحايا الأبرياء بالملايين، وليس بمئات الآلاف، لا يعني التسجيل العددي فحسب، وكأنهم قطعان من الأغنام، فهؤلاء النساء والرجال هم أولا بشر، وثانيا من الآباء والأجداد الذين قُتلوا ظلما وعدوانا، وفي عقر دارهم لم يعبروا البحر إلى الضفة الأخرى شاهرين السلاح.

نعرف أن الظاهرة الكولونيالية وإيديولوجياتها العنصرية والمعادية للحضارة وتعاليم الأديان السماوية الثلاثة قديمة العهد، وتجد أساطيرها في قسم كبير من المذاهب والتيارات الأوربية وفي امتدادها الأمريكي جنوبا وشمالا، فهي تعود إلى النظام الهيليني ثلاثة قرون قبل الميلاد التي صنفت البشرية كلها إلى إغريقي يطلق عيه وصف إنسان، وغير إغريقي هو البربار، أي المتوحش في مستوى الحيوان غير الأليف، إما ترويضه أي إخضاعه عن طريق الاسترقاق أو قتله، وقد وجدت الكولونيالية تطبيقاتها الوحشية في الامبراطورية الرومانية التي عولمت الرقّ وأنشأت ما يشبه المنظمة العالمية للتجارة OMC للتسلية بالحيوانات البشرية Zoos humains وأسست الجد الأول للسيرك وولت ديزني الحالي.

إن إصرار لوبيات في الحكم وفي المجتمع المدني الفرنسي على تمجيد أسوأ ما في تاريخ فرنسا الكولونيالية، بدافع ذكريات نوستالجية عن الفردوس المفقود وتحويل مباحث التاريخ إلى مراسيم وقوانين ملزمة وإقامة النصب التذكارية للظلم والعدوان، ليس أكثر من مغالطات شجع عليها في رأينا غموض العلاقة مع فرنسا طيلة العقود الثلاثة التي أعقبت الاستقلال، ونجاح الاستقطاب لشريحة من النخب المفكرة والسياسية الجزائرية التي تتحدث عن غنيمة حرب وتنسى أن جزائر ما قبل التحرير كانت أكبر غنائم فرنسا وراء البحر وأن سجلّ الاحتلال الاستيطاني يقطر دما وأن ذاكرة الأجيال الثلاثة التي أعقبت ثورة 1954 ما زالت تنزف، هل نجحت الكولونيالية في تخصيب بنورها المسمومة بأثر رجعي في تربة المقاومة والثورة الجزائرية؟.

أي من الطرفين كان غنيمة للآخر؟

الجواب بديهي إنهم الجزائريون الذين ساهموا في تحرير فرنسا من الغزو مرتين وقُتل عشرات الآلاف منهم بلا قضية تستحق التضحية في صراع ليسوا طرفا فيه، وشاركوا في إعادة بناء فرنسا بأبخس الأثمان وفي أقسى الظروف ونشروا لغتها على نفقتهم بعد التحرير، وقد حرمهم الاحتلال الاستيطاني من المواطنة في بلدهم ونشر الجهل والأميّة باللغتين بين أغلبيتهم الساحقة حيث اعتبرت جاليتهم العنصرية الطاغية تعليم الفرنسية خطرا عليها.

كيف نفسّر تعلّق شرائح من المجتمع بفرنسا جنسيّة ولسانا بديلا؟ وكيف يدافع البعض من نخبنا وقسم من إعلامنا عن مصالح فرنسا في الجزائر وليس عن مصالح الجزائر هناك أين الخلل؟ هل هوّ في الرّعاة أم في الرعيّة؟ أم فيهما معا؟ كيف تحوّلت لغة فرنسا وأدبياتها الإنسانية من أداة للنضال من الفترة بين الحربين حتى انتصار الثورة؟ كيف تحوّلت اليوم إلى هويّة بديلة وعلامة على الحداثة والتقدمية في بازار مضحك مبكي، يحمل اسم حريّة التعبير والتقدّم

والديمقراطية، ماذا تعني ظاهرة اللجوء الثقافي لبعض الباحثين عن الشهرة عن طريق تحقير بلادهم وتسول الشهرة في دور النشر الموجّهة من فوق لإغراء أولئك الباحثين عن العالمية وما يُسمّى روائع الفرانكوفونية لدى مفكري و أدباء المستعمرون السابقة Best off

تبيّن من إحصاء للباحث الفرنسي غي بيرفيل (Guy perville 1984) أن نسبة التمدرس في الجزائر سنة 1880 لم تصل إلى 1.6 % وأنّ الحاصلين على رصيد متوسّط من الكلمات والجمل باللغة الفرنسية سنة 1948 لا يزيد على 1/8 من المنخرطين في التعليم الفرنسي المنحصر بدرجة 99.9 % في المستوى الإبتدائي.

لذلك التهاون والتفريط في معاناتنا المأساوية أسباب أخرى أكثر تعقيدا يرجع بعضها إلى نصوص اتفاقية إيفيان وحالة الدمار والخراب الذي خلفه الاحتلال وسياسة التعجير المبنيّة أساسا على ترسيخ التبعية المطلقة للإبقاء على الإلحاق بفرنسا بطريقة أخرى.

من الشواهد على ذلك أنه باستثناء بعض التعليقات الصحفية والتصريحات العابرة لبعض المسؤولين في الجزائر لم يثر تمجيد الجريمة والإبادة التي نشرها قادة عسكريون وسياسيون حتى نهاية التسعينيات ردود فعل تتناسب مع ما ورد في الاعترافات المنشورة من السفاح بيجو والجنرالات والحكام العامين الذين سفكوا دماء الجزائريين إلى أوزاريس وبابون الذي حوكم بتهمة اضطهاد اليهود وليس قتل الجزائريين ورميهم في نهر السّين حتى تصدّى الرئيس بوتفليقة للرد الواضح والقوي على الاستغفال واستضعاف بلادنا وانتهاك مقدساتها وكرامة شهدائها.

من مفارقات نظام القوّة والاستبداد العالمي أن تتجند حكومات ومخابرات القوى العظمى وتبحث عن عجوز قارب الثمانين من العمر وهو إبخمان المتهم بالمشاركة في محرقة اليهود، وتجلبه إلى إسرائيل بعد أكثر من ثلاثة عقود من نهاية الحرب الإمبريالية الثانية، وتنفذ فيه حكم الإعدام وتحرمه من القبر وتحرق جثته وترمي رمادها في البحر تحت تصفيق وتهليل الغرب، ويعاقب أي مفكر أو سياسي يشكك أو يقلل من الهولوكست فالصّهيونية وإسرائيل ظاهرة كولونيالية استيطانية وهي البنت المدلّلة للإمبريالية العالميّة ووكيلتها في منطقة فقد معظم قادتها الإرادة وهم يتسابقون طواعية للسماح لهم بالطواف حول بيت ظاهره أبيض وداخله الشر والإفساد.

خلّدت فرنسا الكولونيالية أسماء السفاحين من قادة عسكريين ودعاة الإبادة من مروّجي إيديولوجية طبق الأصل من وليدتها النازية، وأطلقتها بلا استحياء وفي اعتزاز بالإثم على شوارع ومدن جزائرية وفي أرض يرقد على أديمها ضحايا المذابح الجماعية والمحارق، بلا حساب ولا عقاب، كيف نفسّر الغفلة والإستغفال الذي استمرّ عدّة عقود؟ وما هو تعريف الجريمة ضدّ الإنسانية؟ وماذا تعني العدالة في نظام القوّة والطغيان المسمّى بالنّظام الدولي الجديد؟ إنه حقّ الأقوى وعدالته المزيّفة التي عرفها الرومان قبل اعتناق المسيحيّة وبعدها باسم حق المنتصر (Vae victs).

لقادة فرنسا من كل ألوان الطيف السياسي أن يقرّروا تقديم تاريخ بلادهم السياسي والعسكري والثقافي بما يرضي صورتهم عن بلادهم، وللنوستالجيين والشوفينيين أن يختاروا المساحيق التي تخفي الحقائق وتحرّف الوقائع، ولكن لضحايا الظلم والعدوان أن يرفضوا تبييض الجريمة.

كما ترفض الحكومات والمؤسسات الدولية تبييض أموال الفساد وتجارة المخدّرات ومسروقات المتاحف والبنوك، فإنّ من حقّنا نحن أن نرفض الأكاذيب التي شُيّض في كتابات مشبوهة تدعى التعلّمن والموضوعيّة، وتساوي بين الجاني والضحيّة وتسعى لاكتساب المصداقية والشرعية في تصويت ميكانيكي باسم أغلبيّة تطبّق سياسات أقصى اليمين في سباق الإنتخابات، وتضحك على الذقون بالتهجّم على أطروحاته.

من الإنصاف أن لا نُعمّم الوجه القبيح لفرنسا على كلّ فرنسا، فبعد صدور أكذوبة 23 فبراير من السنة الماضية، والإعداد لنصب تذكاري للأقدام السوداء ولمجرمي المنظمة السريّة من أمراء الحرب الذين سفكوا دماء الأبرياء ودمّروا ما استطاعوا من تراثنا المادي والمعنوي في بضعة شهور وتمردوا على نظامهم بعد فشله في خديعة "سلم الأبطال" وأطلقوا بذلك على أنفسهم رصاصة الرحمة.

بعد كلّ تلك المسرحيّة الهزلية المأساوية تصدّى بعض الساسة والمفكرين الأحرار من الفرنسيين للتنديد بأسطورة مساهمات فرنسا المتعدّدة في المجالات العلميّة والتقنيّة والإداريّة والثقافيّة واللغويّة، والعرفان بالعمل الإيجابي في الأراضي المحتلّة سابقا مثل الجزائر وتونس والمغرب والأراضي التي كانت موضوعة تحت السيادة الفرنسيّة وتلزم بتلقينه في المناهج المدرسية.

بعد حوالي شهر واحد من تركيب تلك الأكذوبة وتسويقها مثل البضائع المزوّرة Contre façon رد عليها قسم من اليسار الفرنسي وعدد كبير من الأساتذة المتخصّصين في التاريخ والعلماء، أحصى منهم الأستاذ كلود ليوزو ما يزيد على 300 الذين حكموا على ما سمي بالقانون بأنّه ليس تاريخا بل هو ضدّ

واعتبرته الباحثة ساندرين لومير (S.lemaire) تعميقا للكسر بين الضفتين في مقال نشر في يناير من هذا العام بينما كان السيد وزير الخارجية الفرنسي الحالي يحزم حقيبته للتوجه للجزائر لتحريك مشروع الصداقة بين البلدين وهو أحد الراعين المتحمسين لتمجيد التمدين على طريقة جنكيزخان وهولاكو وهتلر.

وتحت عنوان حرب بلا شرف صدرت في بداية هذه السّنة دراسة لفلوراتس بوجيه (F.Beauge) قريبة في منهجها ومضامينها من التحقيق- المرافعة الذي نشره صديق الثورة الكبير هنري علاق (Halleg) بعنوان "المسألة"، وأندري مانذوز (A.mandouze) الأب اليسوعي الشجاع المتوفي في أوائل الشهر الماضي الذي تبنّى مع سارتر قضيّة النضال التحرري الجزائري مع قائمة طويلة من الساسة والمفكرين تمثّل الوجه الشريف لفرنسا، وليس الوجه المنافق الذي يُمثّله البير كامو بكلماته المطاطية ومواقفه المخزية التي تتناقض تماما مع مذهبه الفلسفي (الوجودية) القائم علـــى الحريّة والإختيار المتجدّد، فهو ينحاز إلـــى أمّـــه- يعني فرنسا- على حساب الحق والعدالة (Je préfère ma mère à la justice) وهو الكاتب الذي ينسب خطأ للجزائر، وتخصّص له بتلك الصفة جلسات مكتبية لدراسة آثاره الأدبية التي تدور أحداثها في الجزائر في غياب تام لأهل البلد، فالجزائريون عند كامو هم فقط المستوطنون من الأقدام السوداء وما سواهم "ديكور" لا يستحق الذكر.

إننا نلاحظ أن القانون المزعوم المشار إليه آنفا يتحدّث أيضا عن الشقيقتين تونس والمغرب اللتين وضعتا تحت "الحماية"

وهي كلمة ملغومة لأن دولة الاحتلال لم تحم أحدا سوى مصالحها وعملائها أثناء خدماتهم الخيانية ومارست على ما سواهم النهب والتسلط والسخرة.

لقد وجدت الثورة الدعم والتأييد من أشقائنا العرب والمسلمين، بوجه عام وتونس والمغرب وليبيا بوجه خاص، فانتصرت بهم وانتصروا بها ولكن لم نسمع من البلدين الشقيقين أصواتا قويّة ترُدّ على العبث بالتاريخ والإساءة إلى التضحيات البطولية للشعوب المغاربية.

إذا كان من حق تلك الأوساط النوستالجية أن تتحايل على الوقائع التاريخيّة وتحاول المضاربة بها في بورصة السياسات المحليّة فماذا يمنع العلماء المختصين في بلادنا من البحث في تاريخ فرنسا خلال القرنين الماضيين، وتعميق ما قام به السلف الصالح في الثلثين الأولين من القرن الماضي من طراز مبارك الميلي والشريف ساحلي ومصطفى الأشرف وتوفيق المدني وغيرهم ممن أسسوا مع حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين الحركة الوطنية الثقافية.

فقد لا حظ ادوارد سعيد الأستاذ في جامعة كولومبيا الأمريكية، في وثيقة هامة نشرت قبل وفاته سنة 2003، أن أغلب أصحاب القرار في العالم العربي لا يعرفون شيئا يذكر عن أنظمة الحكم ومراكز التأثير في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة ولأمر – ما– تخلو الجامعة الأمريكية في القاهرة وبيروت من ذلك النوع من الدراسات فالهدف من تلك المؤسسات هو توفير معرفة بالمنطقة وليس تقديم معرفة بأمريكا للمنطقة .

فيما يخص الجزائر التي ستحتفي بعد يومين بعيد النصر والحرية تاج ثورة التحرير، وأعظم هدية لشباب الجزائر وتستعد

لإحياء الذكرى الخمسين لذلك اليوم الأغر، بعد أقل من ست سنوات أي في 2012 فإن شعبها لا يحقد على فرنسيي اليوم، ولكنه لا ينسى الدمار والهوان الذي حاق بوطنه وبأجيال من أجداده.

نستشهد على تسامح الجزائريين بمثالين **أولهما**: فلما يُذكر، ألا وهو عدم الانتقام من الفرنسيين الذين قبلوا البقاء في الجزائر، فلم يحدث أي اعتداء على فرنسي واحد من 1962 حتى سنوات البلاء الذي دُبّر بليل لإثبات أطروحة لازمت الإيديولوجية الكولونيالية طيلة ليل الظلم والظلام، وهي أن الجزائري عنيف ومتعصّب وذا طباع متوحّشة لا تقبل التحضّر والمدنيّة، وأن حرب التحرير كانت مجرّد تصفية حسابات بين العشائر والقيادات.

وثانيهما أقرب عهدا ويتعلق بالاستقبال الرسمي والشعبي الذي خُصّ به الرّئيس **جاك شيراك**، وهو دليل على أن الجزائريين لا يضمرون الحقد لأيّ جنس أو عرق أو دين ويُميّزون بوضوح بين الضيف الذي يعرض الصداقة، وبين من يعبر البحر شاهرا سيفه، فمن تقاليدهم أن يردوا التحيّة بأحسن منها.

الحقيقة واحدة وليست نسبيّة، إذا قامت على مبادئ الحق والعدل والحريّة وهي في كل الحالات في صفّ الشعب الجزائري وتحمل ختم رجال ونساء من السابقين الأولين، وكل الذين حملوا لواء الجهاد بعد يوم القديسين الجزائريين Le Toussaints الأول من نوفمبر 54 الذي قدمنا بعض معانيه وأبعاده في بداية هذه السطور.

إحـــــالات

Ageron (Ch.R): Les Algériens musulmans et la France T.1 Puf 1967.

Ageron (Ch.R): L'echec d'une nouvelle France N.ob.Dossier N°9.1992.

Beaugé (F): Algérie une guerre sans gloire, C. lévy Paris 2005.

Bonot (Y): Les massacres coloniaux 1944-1950 Découverte, Paris 1994.

Branche (R): La guerre d'Algérie, une histoire opaisée paris 2005.

Braudel.F : Grammaire des civilisation, Flammarion, Paris 1987.

Blanchard (S.D): le paris arabe, découverte Paris 2003.

Blanchard (P)S/D: la France coloniale, découverte Paris 2003.

Grandmaison (O.le Gur): Coloniser éxterminer, sur la guerre et l'état colonial, Fayard 2005.

Harbi (M) Stora: La guerre d'Algérie 1954-1962 la fin de l'amnésie, R.Lafont, Paris 2004.

Kharchi (DJ): Colonisation et politique d'assimilation en algérie (1830-1962) casbah éd. 2004.

Lachraf (M): Le patriotisme rural en Algérie, esprit Mars 1951.

Lemaire (S): Une loi qui vient de loin , Monde diplo Janvier 2006.

Liauzu (C): Une loi contre l'histoire, Monde diplo Avril 2005.

Perville (Gu): Les étudiants Algériens de l'université française (1880-1962) CNRS, Paris 1984.

Ramonet (Ig): Le Maghreb colonial, Rev, manière de voir AV-Mai 2006.

Shaller (W): esquisse de l'état d'Alger éd.Bouchene 2001.

Vatin (J.C) et lucas: L'Algérie des anthropolgues ed.Maspero, Paris 1982.

- ولد خليفة (م.ع): المحنة الكبرى، المطبوعات المدرسية (ONPS) الجزائر 1999.
- ولد خليفة (م.ع): الاحتلال الاستيطاني للجزائر، ثالة الجزائر 2005.
- ولد خليفة (م.ع): الجزائر المفكرة والتاريخية، دار الأمة الجزائر 1998
- ولد خليفة (م.ع): الجزائر في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية ط1 ثالة الجزائر، ط2 مزيدة ثالة 2006.

صورة المغرب العربي
في الكتابات الاستعمارية

الدكتور امحمد مالكي
أستاذ العلوم السياسية
مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية
مراكش- المغرب-

يتميز البحث التاريخي- الاجتماعي بحضور الأنا القارئة والمحللة..وقلما يتخلص موضوع من موضوعاته من مزالق التأويل وضغط الايديولوجيا. ففي أصل هذا الاختلاف يكمن التناظر الذي ساد الكتابات حول "المغرب العربي" وأطر أبعادها، إلى حد يدفع إلى الجزم بأن "لا أحد يستطيع اليوم في المستقبل القريب أن يحرر دراسات ما قبل تاريخ المغرب من قبضة أساتذة "جامعة الجزائر الاستعمارية"، وأن "تضع مقابل النظرة الاستعمارية نظرة وطنية"[1].

يبدو المغرب العربي، من حيث إرثه التاريخي، حقلا مثخنا بالأحكام المسبقة، ومجالا غير متحرر من الصورة التي حددها الآخرون عنه، تارة بالاستناد إلى "العلم" وطورا بالاعتماد على "المخيال" المقدم تحت رداء "العلم".. فقد صور بمجمل الكتابات التاريخية الأجنبية[2] كفضاء مفتوح أمام الحضارات الوافدة (من الفينيقيين وحتى العرب)، والخطر "نظر إليه، في سياق هذه التيارات، كموضوع "خانع"، مستجيب لقدره، وليس طرفا فاعلا ومؤثرا، يقاوم الآخر دون أن يستكين لجروحه، وحتى حين أرغم منظرو هذه الكتابات على "الاعتراف" بالتلاقح بين الحضارتين المغربية والفنيقية، وبإخفاق "الرومنة Romanisation"، ونجاح الإسلام في ترسيخ الوحدة الوطنية المغربية، (الصهار العرب والبربر) وتمكين المغاربة من المشروعية التي كانوا في حاجة إليها (الانتماء إلى حقل

---

[1]- عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1984)، ص 29.

[2]- يختلف حقولها المعرفية: التاريخ، السوسيولوجيا، الأنثروبولوجيا، علم السياسة وأدب الرحلات.

إيديولوجي وثقافي واحد)، لم يترددوا في التقليل من تاريخية هذه المنعطفات، والتشكيك في عمقها وحظوظ استمراريتها[3].

صحيح أن مجهودات علمية وفكرية مهمة بذلت للرد على "الأسطوغرافيا" الاستعمارية، من أجل إعادة الاعتبار للتاريخ الوطني، وتخليصه من الأحكام التي طبعت هويته، ومست مكونات شخصية[4].. وصحيح كذلك أن هذا النمط من التأليف استنفذ وظيفته مع تراجع الاستعمار المباشر وإخفاق مشروعه العام..، بيد أن القيمة المنهجية للكتابات الاستعمارية لازالت مستمرة، من حيث كونها تكثف وعيا معينا في نظرة "الأخر لـ "الأنا".. وهو وعي لم يتمكن من رسم مسافة إزاء تراكمات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، على الرغم من التطورات النوعية الحاصلة في مدركات الناس ووعيهم، وتقدم معارفهم. لذلك، يبقى التفكير في الأسس التي حكمت كتابات "السوسيولوجيا الاستعمارية (I) وحددت أبعادها، وشكلت منطلقات إستراتيجيتها(II)، موضوعا مركزيا في مقاربة عناصر منهجية البحث التاريخي الاجتماعي الغربي حول المغرب العربي ومكونات إرثه التاريخي.. ونميل إلى القول أن البحث العلمي الغربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، رغم التقدم الحاصل في وعي المشتغلين في حقله – قياسا لما ساد خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين– لازال يشكو من عسر التحرر من المركزية الأوربية التي أطرت رؤيته للآخر، وحدود فاعليته الحضارية، وأن الأسئلة التي طرحت عليه إبان شيوع الظاهرة الاستعمارية،

3- نفكر بالأساس في كتابات كل من: ارنست فليكس غوتيه، ستيفان غزيل، غوبيال كامبس، ارنست مرسييه، جيوم كاركوبينو، روبير مونطاني.

4- نفكر في كتابات كل من: عبد الله إبراهيم، عبد الله العروي، محمد شريف السهلي.

وجهد من أجل صياغة أجوبة عنها، قد طرحت عليه **مجددا، بفارق جوهري**، يكمن في أن الأمر لا يتعلق هذه المرة، بالتنظير لمشروع الاستعمار، بل يخص ديناميكية بناء الدولة الوطنية، والإشكاليات الكبرى المرتبطة بها. فمن هذه الزاوية بالذات، يغدو التفكير في منطلقات وأبعاد "السسيولوجيا الاستعمارية" معبرا مهما ومطلوبا، لفهم حدود الاستعمار والقطيعة في منهجية البحث العلمي الغربي الراهن حول المغرب العربي.

العنصر الأول: في الفلسفة والمنطلقات

تحيل القراءة المتمعنة والعميقة لمتون كتابات "السسيولوجيا الاستعمارية" على عدة عناصر كفيلة بفهم فلسفة المشروع الذي طال الجزائر أولا (1830)، قبل أن يمتد، بالتدريج، ليشمل تونس (1881)، والمغرب الأقصى (1912). فالاستعمار من حيث كونه استجابة طبيعية لتطور النظام الرأسمالي، وأحد الحلول التاريخية لضرورة استمراره، لم يكن في حل من أن يوفر لذاته "طبقة من العلماء" وظيفتها التفكير في الأسس التي تجعل مشروعه مستساغا ومقبولا..فكانت تلك "الترسانة" من الكتابات، في العديد من حقول وأصناف المعرفة، التي غطت حقبة زمنية واسعة، امتدت من منتصف القرن التاسع عشر، وإلى غاية أربعينيات القرن العشرين.

فالاستعمار–من حيث كونه قوة مبادرة، وحركة تروم الهجوم والإجهاز على "الأخر" على الذات المستعمرة – كان حريا ببناته، وصانعي فلسفته، أن يحددوا نقط القوة في مشروعهم، فكانت الهوية، بكل ما يرمز إليها، والشخصية المغربية بكل مقوماتها، حقل تنظير "السسيولوجيا الاستعمارية"، ومجال إنتاجها، وفي هذا الصدد، استهدفت أمرين مركزيين: التشكيك في أصل المغاربة **(أولا)**، ونفي فاعليتهم الحضارية **(ثانيا)**، والجانبان معا يعكسان طبيعة المنهجية التي اعتمدها

البحث العلمي الغربي، ونوعية الأبعاد التي سعى إلى تحقيقها لحظة تفكيره في المغرب العربي وهو على عتبة ولوج دائرة الاستعمار.

أولا: التشكيك في الأصل

في مؤلفه "**مجمل تاريخ المغرب**"، طرح عبد الله العروي سؤالا مركزيا قوامه: هل يجوز أن نؤرخ للمغرب كوحدة؟، مضيفا: "يسأل البعض: أي بقعة أرضية تعنون؟ إذا قلنا: شمال إفريقيا اعترض علينا الجغرافيون، لأننا ندخل فيها مصر. إذا قلنا غرب شمال إفريقيا كنا أقرب إلى الواقع، لكن الوصف يعبر عن حالة سياسية معاصرة، إذا قلنا أرض البربر، استعملنا عبارة كانت رائجة في أوربا في بداية العصر الحديث، ثم نبذت لما تحمل من خلفيات سياسية وربما عرقية..."[5]. إننا نعتقد بإمكانية النظر إلى تاريخ المغرب العربي، كتراث مشترك، كفيل بإسعافنا في تحديد خطوط التطور في مسيرة شعوبه ومجتمعاته، وإن كنا واعين صعوبات البحث في هذا الموضوع، واستمراره حقلا للكتابات الأجنبية، تفسيرا وتأويلا..ذلك، أن المؤرخين التابعين للبرنامج الاستعماري حرصوا، بعد بالوت وكامبس، على تلازم معلومتين: التشكيك في الأصل ونفي الفاعلية الحضارية. فالشمال الإفريقي منطقة ضائعة الهوية، فاقدة القدرة على الاستقلالية[6]، الأمر الذي جعل كتاباتهم محكومة بتساؤلات مركزية تمحورت حول طقس شمال إفريقيا (أ)، وأصل البربر ولغتهم (ب).. وهي

5- عبد الله العروي: المرجع نفسه، ص 29-30.

6- قارن: سلمان إسماعيل "الجذور التاريخية لمغرب موحد"، شؤون عربية، العدد 30 (غشت 1983)، ص 9 وما بعد.

في مجملها أسئلة تخضع من حيث أجوبتها لـ "اعتبارات علمية ولهموم سياسية.."[7]

أ-حول جغرافية وطقس شمال إفريقيا

في محاولته دراسة المغرب القديم[8]، افتتح "جيروم كاركوبينو" مؤلفه بالكتابة عن الجغرافية من حيث الحدود، مبينا كيف أن المغرب شهد تغيرات في خصائصه الفيزيقية، معتمدا على رحلة "حنون" باعتبارها من أقدم المصادر التاريخية عن المغرب[9]. وضمن المنظور نفسه مهد "ستيفان غزيل": لعمله الضخم الذي عنونه "التاريخ القديم لشمال إفريقيا" بفصل حول "المناطق الطبيعية"، مؤكدا أن "الجهة التي نقترح دراسة تاريخها القديم وحتى الفتح العربي، تمتد شمالا من جبل طارق وأقصى الشمال الشرقي لتونس وجنوبا بين الأطلس الصغير وخليج قابس"[10]، محللا المكونات الطبوغرافية من جبال وأنهار وتضاريس، لمختلف بلدان المغرب العربي[11]، مختتما فصله باستنتاج شدد فيه على مدى افتقاد الشمال الإفريقي طابع التجانس في جغرافيته، ومقارنا: "إذا كانت المناطق التي منها تتكون فرنسا مختلفة ومتباينة جدا، فمع ذلك تتمحور حول قطب مركزي..أن فرنسا بلد "التجانس والتوازن"، وهو ما لا نجده في بلاد البربر..."[12] ليضيف "لم تتوفر أبدا لشمال إفريقيا خلال العهد القديم وحدة سياسية وإدارية كاملة، على غرار وادي النيل،

7- انظر : العروي، المرجع نفسه، ص 37-38.

8- Carcoppino (J), Le Maroc antique, ed. Gallimard, Paris, 1948.

9- Ibid, P. 18.

10 - Gsell (st), Histoire ancienne de l'Afrique du Nord, vol. I. otto.Zerlac Osnatrück, 1972, P.I.

11- من أجل الاطلاع أكثر، انظر: المصدر نفسه، ص 1-25.

12- المصدر نفسه، ص 25.

أو سهل حضرموت... فبنية البلاد حافظت لمختلف السكان على تباين العادات والمصالح، فالحضارة والبربرية تعايشتا جنبا إلى جنب "واحدة في السهول والهضاب الغنية، والأخرى في المناطق المقفرة والفقيرة، في السهول والكتل الجبلية، التي تهيمن وتعزل الأرياف الغنية. وحتى حين فرضت التعارض (التباين) إمكانية تكون أمة بربرية، سيدة مصيرها.. وحتى حين فرضت الحملة الخارجية أو الأجنبية" وحدة مظهرية على شمال إفريقيا، عجزت عن صهر عناصرها المتنافرة في انسجام دائم ومستمر..."[13].

لقد انتهج "شارل أندريه جوليان"، وهو من القلائل الذين كانت لهم الشجاعة لتفهم قضايا المغرب،[14] ما يقارب النهج نفسه في موضوع الكتابة عن طقس المغرب العربي، وحول مدى عمق التغيرات التي تعرض لها على امتداد التاريخ القديم، فقد استنتج يقول:" ويبدو أن المظهر الجغرافي للبلاد لم يتغير تغيرا محسوسا منذ أن دخلت بلاد البربر في التاريخ، أي منذ أواخر الألف الثانية قبل المسيح تقريبا، وقد استمر بطبيعة الحال التأثير اليومي للانجراف والترسب معا، في سرعة غير مشعور بها، ولكنه لم يتغير إلا القليل من مظهر الأرض هنا وهناك، كما وقع في مصب السبو ومصب نهر مجردة. أما الحجج التي تزعم إثبات تغيرات على مستوى البحر في عصور التاريخ فقد أقيم

13- المصدر نفسه، ص 28-29.

14- في مقدمة النص الأصلي لمؤلفه: تحميل تاريخ المغرب، قدم عبد الله العروي شهادة عن المؤرخ شارل أندريه جوليان، يقول:"لابد لنا أن نعطي رأيا في كتاب شارل اندريه جوليان: تاريخ إفريقيا.. نعترف أولا بدوره التاريخي إذ لا يزال إلى يومنا هذا المرجع المعتمد لدى القارئ وغير القارئ، أبدى المؤلف شجاعة نادرة عندما أصدر مؤلفه في جو احتفالات الإدارة الفرنسية بمرور قرن على غزو الجزائر ونصف قرن على احتلال تونس، لا يستطيع اليوم أي مغربي، شابا كان أو كهلا، إلا أن ينوه بالكتاب النبوه اللائق بشجاعة جوليان الشامل السياسي والمؤرخ..." انظر: العروي، المصدر نفسه، ص 28.

الدليل على أنها مجرد خيالات. وفي الواقع لم يتغير المناخ هو أيضا وربما كان أكثر رطوبة مما هو عليه اليوم بسبب تضاؤل النبات تقوم ربما، وفي الواقع لم تقم حجة جديدة ضد نتائج بحوث ستيفان غزيل المؤيدة لاستقرار مناخ إفريقيا الشمالية منذ 3000 سنة على الأقل.."[15].

إن حضور مثل هذا التساؤل في مجمل الكتابات الأجنبية التي تناولت تاريخ المغرب العربي، كان يعكس هما سياسيا يصعب إدراكه بمعزل عن المشروع الاستعماري العام، وهذا ما يمكن ملامسته في تساؤل "ستيفات غزيل": "علينا أن نعرف سبب الرخاء الذي عرفته شمال إفريقيا أثناء العهد الروماني. أهو الطقس الذي كان أكثر ملاءمة للزراعة أم هو نشاط وذكاء الإنسان؟ هل لنا فقط أن نرثي ماضيا لن يعود أم هل نستطيع أن نستخلص منه دروسا تنفعنا في الحاضر؟"[16]. هذا، ولم ينفك كتاب الاستعمار يطرحون "السؤال نفسه حتى قبل الحرب العالمية الثانية وكانوا يجيبون عنه كما فعل غزيل بتحفظ ملحوظ، إن الطقس لم يتغير تغييرا محسوسا، وهو قول يتفق مع ميوله السياسية حتى يتمشى مع إيمانهم بأن فرنسا وارثة رسالة روما الحضارية..."[17].

لقد حتمت الكشوف الأثرية، من نقوش وصور في كهوف الصحراء والأطلس، تحديدا منذ 1930، أن يراجع التأليف

15- شارل أندريه جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 647م، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، ط 3، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1978)، ص 40.

16 - Gsell (st), Histoire ancienne, op.cit, P 40.

عبد الله العروي: المصدر نفسه ، م.س، ص 38.

17- العروي: المصدر نفسه، ص 38.

الاستعماري فرضياته حول جغرافيا المغرب العربي[18]، وأن يعيد النظر في حكمه على الصحراء بالجفاف المزمن، وعلى الطقس بالسكونية وعدم التغير[19]، ذلك ما يمكن ملاحظته في باقي التساؤلات التي تخللت الكتابات الأجنبية المؤرخة لأصوله الاثنية والاجتماعية وتراثه الحضاري.

أ-بصدد أصل البربر ولغتهم

لعل من الأسئلة التي اعتبرت إشكاليات مركزية في التأليف الاستعماري لتاريخ المغرب العربي القديم، موضوع "البربر"[20]، من حيث انتماؤهم وأصل لغتهم ومظاهر حياتهم العامة...[21]، ذلك أن العنصر الأمازيغي الذي يعد اليوم مكونا مهما ضمن مكونات المجتمع المغربي، الذي بدخوله الإسلام واقتناعه كون العربي ليس غريبا ولا دخيلا وبأنه "يعيطه قوة غير محددة ويشاركه مصيره ويواجه معه الهجمات الأوربية..."[22]، منذ وقتئذ أصبح عامل تأويل في التأليف

18 -Cf. Paul Albert Fervier, « La recherche archéologique en Algérie et histoire ancienne du Magreb », Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb (Alger), no 5 (Juillet 1986).

19- وقد تعرضت هذه الأحكام للنقد من طرف الكتابات المغربية الهادفة إلى رد الاعتبار إلى التاريخ الوطني. انظر نموذجا من هذا في: عبد الله إبراهيم، صمود وسط الاعصار، محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير. (مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط2، 1976).

20- حول بعض الدلالات التي أعطيت لاسم "البربر" انظر: علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط4، (الرباط، مطبعة الرسالة، 1980)، ص (و-ز).

21- قارن: عبد الرحمن بن محمد: الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2 (الجزائر: المطبعة العربية، 1935-1955)، ص 44-45.

22- علي الشامي، الصحراء المغربية: عقدة النجوة في المغرب العربي (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980)، ص 15-16.

التاريخي الاستعماري، إما بغرض التشكيك في أصوله، وفي ذلك مساس بالشخصية المغربية، أو بهدف عزله عن عناصر البنية التي ينتمي إليها اجتماعيا وتاريخيا، وفي ذلك خدمة لإستراتيجية التجزئة التي حكمت منطق الوجود الفرنسي في المغرب العربي. فبصدد موضوع "البربر"[23] نعتقد بضرورة الفصل بين الايديولوجيا والعلم، وفي مجمل الكتابات التي أرخت لماضي المغرب قبل دخول الإسلام واستقراره، غالبا ما كانت الايديولوجيا مؤثرة في وضع الفرضيات واستخلاص النتائج، الشيء الذي تفسره عناوين ومضامين عديد المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع[24].

لقد تنازعت الإجابة عن هذا التساؤل، مدرستان "واحدة تقول بأن أصل البربر من أوربا، والأخرى أن أصلهم من الشرق الأوسط"[25]، وفي الحالتين معا لم تتقدم نتائج العلوم الأثرية، والحفريات والدراسات الأنثروبولوجية واللسانية بشكل يسمح بصياغة أجوبة قطعية عن أصل الجنس البربري على

23- تشير إلى أن البربر هو واحد من الأسماء التي وقع تداولها بالمؤلفات التي بحثت في تاريخ المغرب العربي القديم، إذ تحت سكان هذه المنطقة تسميات أخرى كالوميديين، والموريين، الروتان أو الجيتوليين، والليبيين... وهي أسماء اختلفت مضامينها واستعمالاتها حسب كل مؤرخ... من أجل التدقيق في هذه الفكرة، انظر: رابيس حسين، بعض جذور الاشكالية الثقافية حاليا بالمغرب العربي، " شؤون عربية"، العدد 30 (يناير 1983)، ص 22-30.

24- من ضمن هؤلاء، يمكن ذكر: Edwadr Bremond, Bèrbère et Arabes : La Barbarie est un pays européen (Paris, payot, 1942); Gabriel Camps, Berbères aux marges de l'histoire (Toulouse, Hesperides, 1980) et E.F. Gutier, Le passé de l'Afrique du Nord ; les Siècles obscurs, n(Paris, Pauot , 1992).

25- العروي: المرجع نفسه، ص 38.

الأقل حتى حدود الحرب العالمية الثانية"، مما يبرر حضور الأيديولوجي وليس العلمي في تناول قضايا تاريخ المغرب القديم. ففي مقدمة كتابه" ماضي إفريقيا الشمالية، القرون المظلمة"، يتعرض "أرنست فليكس غوتيه"، للجنس البربري بطريقة تعكس الخلفية التي حكمت الكتابات الاستعمارية عن تاريخ المغرب العربي، وقد لا نبالغ في القول أن هذا الكتاب أكثر التأليف إجحافا في حق المغرب، وأعمقها تحاملا على تاريخ المغاربة وتراثهم وحضارتهم[26] وأقوى الكتب "إثارة للأعصاب"، على حد تعبير "لوسيت فالنسي"[27].

فبعد تناوله خصائص جغرافية المغرب، أو "بلاد الملح" حسب تسميته[28] يعتقد غوتييه أن المجال ليس كل شيء، بل لابد من الأخذ بعين الاعتبار الجنس[29]، والأمر هنا يتعلق بالبربر الذي يستبعد أن يكونوا نوعا بشريا محددا، فمنهم الغلاظ والقصار، وذوو اللون الأشقر والزنوج.. وهم أيضا- يضيف غوتييه- أولئك الذين نعتهم القدامى بالليبيين الموسومين بمتانة الجسد وصحته[30]، أو على حد قول سالوست الذين لا تميتهم سوى الشيخوخة.."[31]. لم يمنع الاعتقاد بـ"خصوصية" التكوين

26- نعتقد أن مؤلف غوتيه، ماضي إفريقيا الشمالية... أوضح نموذج عن هذا النوع من التأليف، الذي تغلب الأغراض الإيديولوجية عن المعطيات العلمية، وإن كان مؤلفه المذكور يمكنه الجماء أكثر من التحليل المسؤول والمؤسس على معطيات واضحة ودقيقة.

27- لوسيت فالنسي، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر، 1790-1830، ترجمة إلياس مرقص (بيروت، دار الحقيقة، 1980)، ص 147.

28- قارن: Gautier, Le passé, Op.cit, P. 7.

29- المصدر نفسه، ص 18.

30- لمزيد من التفاصيل، انظر الأمثلة الواردة في: المصدر نفسه، ص 19-22.

31- المصدر نفسه، ص 19.

البيولوجي للجنس البربري، أن يدعي فليكس غوتييه، أنه يعاني قصورا فكريا[32]. وإن كان مؤرخ الاستعمار واعيا أن لحظة نشره هذا الكتاب (1937)، هي بالذات فترة سيادة التيار النازي المؤسس على صفاء الجنس الآري دون سواه، الذي لم تنج فرنسا الداعية لحقوق الانسان والمواطن من أخطاره.

فمن أجل تبرير هذا القصور، يقارن غوتيه بتجارب أمم أخرى فيقول: "بغرض تفسير الضعف السياسي لجمهوريات أمريكا الجنوبية، غالبا ما نثير مبرر العرق أو الجنس. فالمنتمون إلى أمريكا الجنوبية هم خليط من الهنود والاسبانيين، لكن التلاقح بين عناصر بشرية متباعدة غالبا ما ترتبت عنه نتائج ضعيفة..كما أن توقف مسيرة التطور في تاريخ البرتغال، يمكن إرجاعه إلى تمازج دم الزنوج بهذا البلد الصغير الذي سبق أن كان إمبراطورية استعمارية شاسعة..."[33].

من منطلق هذه المقارنة، تساءل غوتيه حول ما إذا كان ممكنا إدراج إفريقيا الشمالية ضمن هذه الأمم؟، مجيبا أن مسألة الضعف البيولوجي ليست فكرة "جذابة"، وأن تاريخ المنطقة أنجب رجالا عظاما من أمثال حنبعل القرطاجي، والقديس

32- إن فرضية الضعف الفكري في تاريخ الجنس البربري، التي ستبرز أكثر عند الحديث عن مدنية الزنوج وحضارتهم، لم يأخذ بها كل المؤرخين، ذلك أن الكتابات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، اعتبرت جنس البربر قريبا من الأجناس المتحدرة من أوربا، بكل ما يتضمنه مصطلح الانتماء من حمولات آرية وثقافية وحضارية، وهذا ضمنا كان يتلاءم وشروط نظريات الإدماج والإلحاق. لكن بعد الإخفاق الذي أصيبت به مشاريع فرنسا بشمال إفريقيا ابتداء من الثلاثينات، سنعاين تكون عناصر نظرة جديدة عن أصول الجنس البربري وعمق فكرهم وثقافتهم. لذا نعتقد أن مؤلف غوتيه يندرج ضمن هذا المناخ الجديد، أي بداية اقتناع الاستعمار بنهاية أمله في المغرب العربي.

33- المصدر نفسه، ص 38.

أغسطينوس اللاتيني..[34] وإن أنكر مثل هذه العطاءات في سياق آخر، مؤكدا أن بعض المظاهر التي تعد أساسية، كالاستقلال الحضاري، والفن والآداب واللغة، لشعب واع وجوده، غير متوفرة للمغرب العربي، بل تعد بالمرة قضايا كمالية، وإن المغرب، يضيف غوتيه، "لم يوفر الأساس المادي الضروري لإقامة البناء الاجتماعي والسياسي القادر على تمكينه من دخول طور المدنية..."[35].

لقد حكم غوتيه على البربر، ومن خلالهم على إفريقيا الشمالية،- باعتبارهم سكانها الأولين- بالعقم الحضاري لأنهم لم يوفروا الأساس المادي الحضاري لإقامة بناء اجتماعي وسياسي، فالبربرية كما يؤكد " لم تكن قط أمة، بل لم تكن حتى دولة مستقلة، لقد ظلت على الدوام جزءا من إمبراطورية، فكما هي اليوم مستعمرة فرنسية كانت سابقا ولاية للإمبراطورية الإسلامية، والبيزنطية، والرومانية..."[36]. هذا، وإن النظرة المتشككة نفسها في شخصية المغرب العربي، وفي انتمائه التاريخي والحضاري، سادت نتائج بعض الباحثين غير الفرنسيين. فالأمريكي "تشارلز غالفر"، مؤلف كتاب "**الولايات المتحدة الأمريكية وشمال إفريقيا**" (1963)، ذهب إلى أن: "منطقة المغرب العربي ليست من المناطق التي تنتج بغزارة الأفكار الأصيلة، بدليل أنها لم تنجب سوى ثلاث شخصيات فذة في القديم: أغسطيس، وغبريان، وترتوليان، وثلاث في العهد الوسيط: ابن بطوطة، والإدريسي، وابن خلدون..."[37].

34- المصدر نفسه.

35- المصدر نفسه.

36- المصدر نفسه، ص 25.

37- العروي: المرجع نفسه، ص 45.

إن الفرضيات التي وجهت أبحاث التأليف التاريخي الاستعماري، والتي كان هدفها المركزي الحكم على شخصية المغرب بالسلبية فكرا وحضارة، لم يسعفها التاريخ في الاستمرارية، تحديدا مع اقتناع الاستعمار بغموض مستقبله بشمال إفريقيا[38]، بالنظر لتصلب الوعي الوطني والقومي لدى الحركات الوطنية، وارتقائه إلى مستوى النضج من حيث التنظيم وصياغة الحلول لمواجهة الوجود الفرنسي. لذا ليس من الصدفة أن يكون أول تعبير رسمي على النظرية القائلة بشرقية البربر، مضمنا في تقرير رفعه سنة 1949 الطبيب "فالوا" إلى والي الجزائر العام وألحقه فيما بعد ليونيل بالو في كتابه "إفريقيا الشمالية قبل التاريخ" (1955)، جمع مؤلف التقرير محاصيل التحريات الأنثروبولوجية والكشوف الأثرية لينتهي إلى الحكم بعدم واقعية إدماج المغرب نهائيا بأوربا..."[39]. إن العودة إلى التأليف العربي لتأكيد شرقية الجنس البربري وعطائه الحضاري، مسألة هامة وضرورية. فالمؤرخ الطبري (224 هـ- 310 هـ)، كتب يقول:"...وعمليق وهم العمالقة ومنهم البربر وهم بنو ثميلا بن مارب، بن عمليق بن لوذ بن سام بن نوح ماخلا صنهاجة وكتامة، **فاغاهم** بنو فريقش، بن يعرب، بن قحطام"، مضيفا "وزعم هشام بن محمد الكلبي أن افريقش بن قيس بن سبأ، هم متوجها إلى إفريقيا فاحتملهم (البربر) حتى سواحل الشام حتى أتى بهم إفريقيا فافتتحها وقتل ملكها جرجرا

38- يرجع عبد الله العروي هذه الفترة إلى نهاية الثلاثينيات، حيث أخفقت مشاريع فرنسا بالدول الثلاث: لم تنجح مظاهر الاحتفال بمرور مائة سنة على استعمار الجزائر (1830-1930) في إخماد نار الثورة، كما لم تعقن المؤتمر الاقتصادي بتونس (1930) الشائع الذي كان يطمح إليها، علاوة على الرفض الذي مني به الظهير البربري بالمغرب الأقصى (16 ماي 1930).

39- المصدر نفسه، ص 45.

وأسكنهم البقية التي كانت بقيت من الكنعانيين الذين كان احتملهم معه من سواحل الشام..."[40]. ويقول ابو زيد عبد الرحمن بن خلدون – باعتباره واحدا من الذين كتبوا، باستحقاق، عن تاريخ البربر–، " وغزا افريقش المغرب ونقلهم من سواحل الشام وأسكنهم افريقية وسماهم بربرا، والبربر قبائل شتى من حمير ومضر والقبطر والعمالقة، وكنعان، وفرسين، تلاقوا بالشام ولغطوا فسماهم البربر كلامهم.."[41].

ثانيا: نفي الفاعلية الحضارية

وفعلا، فمن الأحكام التي تخللت الكتابات الاستعمارية حول تاريخ المغرب القديم، ذلك الإقرار بغياب إسهام حضاري ما لسكان المغرب، بل سلبيتهم في بناء أسس مدينتهم، وفقر تفكيرهم في حقل تنظيم وتسيير مجتمعهم، فضلا عن عجزهم عن كتابة تاريخهم بأنفسهم، و بالتالي استمرارهم في مشاهدة الآخر وهو يفرض تاريخه، لقد تعرضت الحقبة الممتدة من القرن العاشر قبل الميلاد وحتى دخول الإسلام بلدان المغرب (القرن السابع الميلادي)، على جملة من الافتراضات جعلت سكانه يظهرون بمظهر المراقب الخانع لقدره، يستقبلون تيارات الحضارة القادمة إليهم دون أن يساهموا في بنائها وتطويرها، ويستحسنون ديانات ولغات الوافدين عليهم دون أن يكسبوا لغتهم وطقوسهم صفة التأصيل والعمق الحضاري..على الأقل هكذا روت مجمل الأبحاث التي وظفت التاريخ ومعطيات العلوم المعاصرة لخدمة مشاريع الاستعمار في المغرب.

40–نقلا عن: إبراهيم كريدية، السياسة الدولية للحماية الفرنسية (الدار البيضاء، شركة الطبع والنشر (د.ت))، ص 14–15.

41– المصدر نفسه، ص 15.

فارنست فليكس غوتيه – الذي أنكر على المغرب حتى اسمه التاريخي–[42]، جزم بعدم وجود انتماء للمغرب، بقوله: "فحين نذهب بعيدا في التاريخ، سنلاحظ سلسلة غير متناهية من السيطرة، حل الفرنسيون مكان الأتراك، الذين حلوا بدورهم محل العرب، هؤلاء تعاقبوا على شمال إفريقيا بعد الوندال ثم الرومان والقرطاجيين..."[43] ، ويستأنف كلامه قائلا: "ومما تجدر الإشارة إليه أن المحتل، مهما كان، يظل سيد الوضع بالمغرب العربي، حتى يتم طرده من طرف وافد أخر، فلم يحدث قط أن تمكن الأهالي من إخراج المحتل..."[44]. كما أن النظرة نفسها تخللت كتابات "ستيفان غزيل": "فمما لاشك فيه يؤكد أساتذة "جامعة الجزائر الاستعمارية"، أن البربر قد أضاعوا جهدا مضنيا في صراعات دون قيمة ولا فائدة..صراعات بين الأفراد، والعائلات والقرى والقبائل، إنهم كانوا يفتقدون دائما إلى حس التضامن الذي يعتبر قاعدة ضرورية لتكوين الأمم.."[45]. لقد طرح عبد الله العروي – كأحد الذين ساهموا في نقد المنطلقات الإيديولوجية للتأليف الاستعماري– تساؤلات مركزية حول حجم توسع الإمبراطوريات المتعاقبة على المغرب العربي، ومدى عمق تأثيرها ذهنيا وحضاريا. ففي سياق مناقشته حقبة الفينيقيين، يستخلص أن "كل تطور حضاري يقع في شمال إفريقيا يعزى إما لهؤلاء أو لأولئك دون أن يذكر للمغاربة أي دور في الموضوع" موضحا قوله "هل لقن الفينقيون والقرطاجيون المغاربة، زيادة على التعدين، الزراعة وغرس

42– علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص 9.

43- Gautier, Le passé-24, Op.cit, P. ...

44– المصدر نفسه.

45 - Gsell, Histoire.. Op cit, P.27.

الأشجار واستعمال العربة والكتابة والتنظيم المدني؟ لمدة طويلة أجاب المؤرخون بالإيجاب، كانت موضة التشيع للبونيقية عامة، ثم اختفت ثم عادت قوية من جديد، تساق للبرهنة على الدور القرطاجي أدلة لغوية لا تثبت للفحص إذ تشير إلى أصل شرقي دون تخصيص. أما الآثار فإنها بالعكس تدل على أن المغاربة كانوا يزرعون القمح ويغرسون الزيتون والتين والكرم وأن هندستهم المائية غير فنيقية وغير رومانية...»[46].

ففي العودة إلى التأليف التاريخي العربي، ما يؤكد مشروعية الإقرار بحصول تفاعل ثقافي وحضاري بين سكان المغرب والعنصر الفينيقي. فالبربر الذين راكموا عبر التاريخ قيما وتراثا وجدوا في مدينة الفينيقيين (800-146 ق.م) ما يساعدهم على تطوير ذاتهم وصقل شخصيتهم..سيما وأنها في بداية تكونها. ذلك أن "للأمة الفينيقية الفضل الأوفر على العالم المتمدن أجمع، إذ هي أول من ابتكر طريقة رسم الحروف الأبجدية المنتشرة في العالم اليوم وجعلها حسب النطق بعدما كانت مسمارية وهيروغليفية (تصويرية) كما أنها أول من وضع نظام الأشكال الحسابية، فجميع خطوط الأمم اليوم مدينة إلى الخط الفينيقي القديم، وتلك مفخرة ممتازة يفتخر بها الجنس السامي على سواه...»[47]. لقد أنكر المؤرخون الأجانب هذه الصفة على الفينيقيين، وحتى في حالة الاعتراف بحصول تمدين من لدن الفينيقيين فقد نظروا إليهم كغزاة ومحتلين، بالمقابل حكموا على البربر بالسلبية والرفض والمقاومة الدائمة، متناسين أن القرطاجيين لم يكونوا يحكمون المغرب باسم أية عاصمة أجنبية.. وكانوا ممتزجين اجتماعيا أعمق امتزاج بالسكان، أكثر

46- العروي: المصدر نفسه، ص 67.

47- الملاح: تاريخ ...المصدر نفسه، ص 69.

من مدة ألف عام... كما كانت تجمعهم ولاشك بالبربر الأول، وحدة العنصر ووشائج القربى القديمة...»[48].

يبتدئ تاريخ المغرب العربي عند مؤخر الاستعمار، مع تأسيس قرطاج[49]، لكن يجب أن ننتظر زمن الرومان (146 ق.م-341م) كي يصبح جائزا الكتابة عن مدنية وحضارة شمال إفريقيا حيث غدا ممكنا إضاءة تاريخ المنطقة، بفضل مؤرخي روما وفقهائها، ولأن التأثير الفينيقي في المغرب العربي، الذي دام ما يقارب الألف سنة، لا نعرف عنه سوى تطورات القرن الأخير، أي قرن الانهيار[50]. من منطلق هذا الاعتقاد، غالبا ما ترددت فكرة: "رومنة" سكان المغرب، بالكتابات التي بحثت في تاريخ إفريقيا الشمالية القديم، سيما في ثلاث مسائل: التمدين أي تخطيط المدن، انتشار اللسان اللاتيني، دور الجيش[51]، وإن شكل عمق التأثير الروماني موضوع جدل غير محسوم[52]، حتى لدى مؤرخي الاستعمار أنفسهم[53].

لقد حاولنا جزئيا متابعة الأجوبة التي صاغها التأليف الاستعماري وهو يستحضر تطور المغرب العربي ومقومات

48- عبد الله إبراهيم، صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير، ط 2، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1946)، ص 41.

49- Gautier, Le passé-43, Op.cit, P....

50- المصدر نفسه.

51- العروي: المرجع نفسه، ص 39.

52- Cf. Benabou Marcel, La résistance africaine à la romanisation, Paris, (S.A), 1965.

53- نشير على سبيل المثال إلى ما ذهب إليه "ستيفان قزيل" في حالته الضخم حول تاريخ إفريقيا الشمالية القديم: "إن الاحتلال العسكري غير كاف، لابد من احتلاب النفوس وبل لولاة المغرب إذ هم أعطوا هذه الحقيقة"، وأيضا ما عبر عنه المؤرخ "أوجين ألبرتيني Eugène Albertini": أن ما أخذ على إل سانق مهدهم من المسحة هو الفكر، وليس الأزمة الاقتصادية..."

إرثه التاريخي، وإن كنا واعين الحدود الموضوعية التي تفرضها مقتضيات البحث في هذه الحقبة. فهل يمكن، كما تساءل عبد الله العروي بحق، أن نعطي الماضي لونه المتميز ووزنه الخاص؟[54]. نعتقد أن الأسئلة التي طرحت بشأن الخصائص الفيزيقية والجغرافية للمغرب وأصول سكانه الأولين (البربر) ومظاهر مدنيتهم وحضارتهم هي بالتأكيد أسئلة مؤطرة ضمن إشكالية واحدة: **نفي حصول تكون مستقل لمفهوم المغرب العربي، عبر التشكيك في مقومات شخصيته وانتمائه الحضاري**.. وإلا بماذا يمكن تفسير مراوحة نتائج التأليف التاريخي الاستعماري بين اليقين والشك، تحديدا منذ "إرنست مرسييه Ernest Mercier"[55] وحتى جيروم كاركوبينو وغابريال كامبس...؟

إن اليقين الذي واكب لحظة دخول الاستعمار للجزائر (1830)، ومن ثم تونس (1881) والمغرب الأقصى (1912)، كانت ترمز إليه موجات الاهتمام والبحث في تاريخ المغرب العربي، سيما مع بداية تقدم بعض العلوم كالأركيولوجيا، والأنثروبولوجيا، وإلى حد ما اللسانيات...لكن سيعتري الشك مجمل هذه الكتابات، فيصبح معها ما كان قطعيا ومطلقا، نسبيا وقابلا للمراجعة.. وفي هذه المراوحة يأس مضمر، وأحيانا تعبير علني عن إخفاق المشروع الاستعماري الذي شرع في تصريفه منذ مؤتمر فيينا (1814-1815) واتفاقيات أيكس لاشابيل (1819)، وبالتالي شحوب التأليف الاستعماري الذي ارتبط به

54- العروي: المرجع نفسه، ص 69-82.

55- إرنست مرسيه واحد من المؤرخين الأوائل الذين اهتموا في تاريخ إفريقيا الشمالية القديم، والجزائر خاصة (التاريخ قسنطينة). للزيد من الاطلاع على أعماله، انظر المؤلف الجماعي الذي نشر في ذكرى تكريمه:
L'Afrique à travers ses fils : Ernest Mercier, ouvrage collectif, préface de M. Jeune tarc (Paris, Librairie orientaliste, 1944).

على مستوى الفرضيات والنتائج.. لكن قبل الإخفاق ولحظة الشحوب ما هي إستراتيجية هذا التأليف وأبعاده؟.

العنصر الثاني: حول الاستراتيجيات والأبعاد:

ليس من باب الاستطراد الإشارة إلى أن كل مشروع مجتمعي مرتبط بمنظومة أفكار وقيم، تؤسس وجوده وتبرر مشروعية تحقيقه، ومراحل إنجازه، فالفكر الذي واكب ميلاد الرأسمالية وصيرورتها نمطا للإنتاج وقاعدة لبناء حضارة، هو ذاته الذي أوجد الأصول التي مثلت منطلقات تحويل النظام الرأسمالي إلى حركة استعمارية أولا وإمبريالية لاحقا. لذا، فحين حاولنا مناقشة مرتكزات التأليف التاريخي الاستعماري، كنا نروم الوقوف عند صورة المغرب العربي في الكتابات التاريخية الاجتماعية التي ارتبطت معرفيا وسياسيا بمشروع الاستعمار، والتي محورت إستراتيجيتها حول المس بالهوية المغربية ومقومات شخصيتها.. بغرض تقديم صورة باهتة عن المغرب، و"شرعنة" دخول الاستعمار إليه **(أولا)**، قصد إدماجه، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ضمن المنظومة الرأسمالية **(ثانيا)**.

أولا: إستراتيجية الإجهاز على الهوية المغربية:

كتب جورج هاردي[56] بمؤلفه "عناصر التاريخ الاستعماري"[57] يقول: "يبدو لي أنه من أجل أن يصبح المرء

56- يعد جورج هاردي واحدا من الباحثين الذين حاولوا إنقاذ المشروع الاستعماري بالكتابات العبرة التي تناولت قضايا الاحتلال وإشكالياته، وخاصة المرتبطة بغرب إفريقيا. فقد كتب عن جغرافية إفريقيا الغربية الفرنسية، وحصيلة التقدم العلمي فيها، وعن التعليم في السينغال خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إضافة إلى المراحل الكبرى لتاريخ المغرب والتعليم الفرنسي في المغرب".

57- يعتبر مؤلف "عناصر التاريخ الاستعماري"، الذي أصدره "جورج هاردي" مستهل عشرينيات القرن الماضي، حين كان يعمل مديرا عاما للتعليم العمومي والفنون الجميلة بالمغرب وقتئذ، محاولة منهجية لفهم ماضي المستعمرات الذي لم تتمكن الكتابات التاريخية الفرنسية من إدراك حزبياته بأفق ضياغة

استعماريا، كمثل أن يكون راهبا، أستاذا أو جنديا، لابد من حد أدنى من الموهبة.."[58] فهل حكمت استراتيجيا فرنسا موهبة ما، لحظة إقدامها على استعمار المغرب والإجهاز على هويته؟ تقدم لنا "المسيولوجيا السياسية الاستعمارية"[59] عناصر الإستراتيجية التي اعتمدتها فرنسا لإقرار "مشروعية الاستعمار"، والإجهاز على الهوية المغربية. فإذا كان حيز الدراسة لا يسمح لنا بتعداد ومناقشة مسارب الكتابات المندرجة ضمنها فإننا سنكتفي بتحليل المنطلقات والمفاصل التي حددت نظرتها العامة إلى المغرب العربي، مؤكدين على أن الكتابات الاستعمارية لم تستهدف تطوير "المسيولوجيا السياسية" كحقل معرفي حديث النشأة، ضروري لفهم الإنسان ومجتمعه، بل توخت، على العكس من ذلك، تقوية "النظام الاستعماري وإدارته"، عبر تقديم أحكام عن مكانة الإسلام، ومفهوم الدولة والسلطة وطبيعة العلاقات بين مختلف مكونات المجتمعات المغربية.

ثلاثة منطلقات، نعتبرها محددات جوهرية لخطاب فرنسا بشأن "شرعنة" الاستعمار والإجهاز على الهوية المغربية: منطلق التشكيك في مكانة الإسلام ودوره في صهر مكونات المجتمعات

سياسية استعمارية فعلية. لذا، يؤكد جورج هاردي، وهو بصدد تقديمه لمؤلف أن "دراسة عصر بعصر التاريخ الاستعماري يشكل مهمة ضخمة." انظر: Georges Hardy ; Les éléments de coloniale (Paris la renaissance du livre, 1920). L'histoire .

58- المصدر نفسه، ص 111.

59- لمزيد من التفاصيل النقدية لهذه الكتابات التي استهدفت إقرار منطلقات: "المسيولوجيا السياسية الاستعمارية" ومنهجياتها وأيضا نتائج أعمالها، من ذلك:

André Adam, Bibliographie critique de sociologie, d'hethnologie Humaine du Maroc (Alger Centre des Recherches Anthropologiques, Préhistoriques, CNRS, 1972). Jacques Berque, « Cent ving cinq ans de sociologie maghrébine », Annales ESC, Vol.2, no 3 (Juillet-September 1956), PP. 296-324, et Abdelkbir El Khatibi, Bilan de la sociologie au Maroc (Rabat ; L'Association pour les Sciences Humaines, 1967).

المغربية وربطها بالمشرق العربي(أ)، الحكم على المغاربة بالعقم السياسي، والعجز عن تأسيس دولة قائمة على فلسفات سياسية، واجتماعية وحضارية (ب)، ثم التشكيك في الوحدة التاريخية والاجتماعية للمغرب العربي (ج).

أ- إن الانطلاق من كون التشكيك في مكانة الإسلام وقيمته الاجتماعية الحضارية في وجدان المغاربة وتفكيرهم "الجمعي" تبرره طبيعة العلاقة التي سادت الغرب الأوربي بالدوائر المتاخمة له، ومنها تحديدا منطقة المغرب العربي، وهي علاقة تحدد مضمونها منذ وصية الملكة إيزابيلا الداعية إلى القضاء على الإسلام كشرط لاستقرار المسيحية وتطور مجتمعاتها[60]. هذا، ولم تتردد الكتابات التي مهدت للدخول الفرنسي إلى المغرب العربي ودافعت عن مشروعية وجوده واستقراره لاحقا، في تأكيد رسالة فرنسا في العمل على انبعاث روح روما وتجديد آثارها: روما التي أسعفت المغاربة في ولوج عتبة التاريخ لمعانقة المدنية وللاستفادة من تياراتها الحضارية، فلويس برتراند (Louis Bertrand) لم يتقاعس عن الإقرار، وهو بصدد الحديث عنه الكاردينال لافيجري (Lavigerie)[61]، إن النشاط الفرنسي بإفريقيا ليس سوى استمرارا للآثار اللاتينية التي بادرت

60- وهي دعوة سيستمر العمل على نشرها حتى القرون اللاحقة لعهد الملكة إيزابيلا، نقرأ في يوميات شاتوبريان (Chateaubriand) قوله:"لا أرى حلا للمستقبل إلا في المسيحية وفي المذهب الكاثوليكي..." انظر:

Chateaubriand, mémoires d'autre tombe (Paris, la pléade, 1951), tome,P. 931.

61- الكاردينال لافيجري، هو أحد المؤسسين لحركة التنصير بالجزائر، بل وبالمغرب العربي إنه الذي جزم بالقول:"لا تفرنسي إفريقيا الشمالية و هي مسلمة وأكثر وسيلة لإدماجها في العائلة الفرنسية، إخراجها من الإسلام". انظر الحاج حسن بوعياد، الحركة الوطنية والظهير البربري (الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، 1979)، ص 566.

روما بالقيام بها منذ عشرين قرنا خلت، إن التاريخ سيضفي طابع المشروعية على غزونا، لأننا لا نقوم إلا باستعادة عمل متوقف، ولأننا وارثو تاريخ المشرق..."[62]، ليضيف في سياق كتابته عن بلاد البربر ونزوعهم إلى الاستقلال الفطري: "فعبثا تدفقت عليهم مرتين الموجة العربية "الأسيوية". ففي كلتا المرتين كانت الصخرة المغمورة تطفو فوق السطح من جديد، محافظة على أصالتها، وفية لماضيها، والماضي غير خاف عن أحد.. إنه الماضي الروماني مع إرثه المسيحي. إنها إفريقيا أبولي (Apoulée) وسان أوغستان (saint Augustin)... إفريقيا الرومانية التي استمرت تعيش حتى في أشد العصور تبربرا.. فإلى غاية منتصف القرن الثاني عشر، بذلت الممالك البربرية، في الجزائر، وتونس والمغرب جهودا للمحافظة على تقاليد الإدارة الرومانية، وقد بقيت كل مقومات الحضارة الرومانية حتى بعد الغزو العربي الثاني. وما يزال الإرث قائما اليوم كذلك. إنه ما يزال يعيش"[63]. قد يصعب إدراك الدلالات التاريخية لدعوة إحياء تراث روما ووحدة عالمها اللاتيني دون وضع هذا المفهوم ضمن السياق التاريخي المقرر والمفرز له. فالتوسع، باعتباره شرط المرحلة وقوامها، سيتخذ معاني احتلال أرض لم "ينته غزوها بعد"[64]، الشيء الذي يفسر لماذا كان التقسيم "مشروعا" بل و"ضروريا" في ممارسة قادة أوربا ووعي نخبتها المفكرة.[65]

فالمساس بالإسلام، كمقوم جوهري في تكوين هوية المغاربة وشخصيتهم، لم يكن الغرض منه إحداث شروخ في

62- L.Bertrand, « devant l'islam », dans : Augustin Bernard, l'Algérie : choix de textes, précédés d'une «étude (Paris, lib. Renounard, 1971), P. 203.

63 - G.Ayache, étude d'histoire Marocaine (Rabat, SMER, 1979), P. 22.

64 - Ibid, P. 145.

65- للتعليق والقراءة، انظر: Eugene L. Guernier, L'Afrique Champ d'expansion de l'Europe, (Paris, A ; Colin, 1938).

جسد المجتمعات المغربية فحسب، بل استهدف أيضا التشكيك في انتمائها القومي والحضاري، وذلك بالاجتهاد من أجل خلق شقوق سديمية بين مغرب الوطن العربي ومشرقه. لذا، سنعاين إقرارا ملموسا لهذه النزعة غداة استكمال احتلال بلاد المغرب، وبداية التفكير في اقتسام تركة الخلافة العثمانية، التي وهن عودها منذ أواخر القرن التاسع عشر[66].

ب- لقد ترتب على نظرة الاستعمار إلى مكانة الإسلام وقيمته الحضارية اعتقاد مجحف قوامه الجزم باستحالة بروز دول مغربية قادرة على تجسيد وحدة مكونات مجتمعاتها، سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ومن ثم كان سيل الأحكام القاضية بـ"فوضوية" المغاربة ونزوعهم نحو التنافر، والانقسام، واعتماد العنف والتمرد، وسائل للتعامل، والتفاعل والاستمرارية، وهي رؤية لم يتخلص من عسفها وضحالة قيمة نتائجها العلمية حتى المعاصرون من الباحثين الذين اتخذوا المغرب العربي وقضاياه فضاء لكتاباتهم[67]. بهذا المعنى ستصبح الجزائر مجرد خليط من الأهالي المتباغضين، هؤلاء الذين لا تعرف فكرة الجنسية، أو الشعور بالانتماء إلى الوطن أي وجود عندهم..."[68]. كما سيتحول المخزن بالمغرب الأقصى إلى نظيمة راسخة من العنف

66- من مظاهر هذا الضعف، عجز الخلافة العثمانية عن تجنيب سقوط كل من الجزائر وتونس علاوة على شحوب مركزها في حقل العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن الموالي له. برغم الاعتراف بها كطرف ضمن الوفاء الأوربي (حضورها في مؤتمر برلين 1884-1885 مثلا).

67- نذكر بواحد من هؤلاء الذين بحثوا في المغرب العربي بعد استقلال أقطاره، ونعني بذلك جون واتربوري (John Waterbury) الذي لم يتخلص من ترديد المفاهيم المركزية للسوسيولوجيا الاستعمارية -جمود المجتمع المغربي، غياب دولة أو سلطة مركزية-التناحر بين بلاد المخزن وبلاد السيبة...).

68 - Arthur Giraul, Principes de Colonisation et de législation coloniale, La Tunisie et le Maroc (Paris, Siery, 1907), P.71.

المستديم[69] هدف سلطانه..، جمع الضرائب ليتمكن المخزن من رفع رواتب الجيش، وذلك من أجل سحق القبائل بهدف استخلاص مزيد من الضرائب..[70] قد يكون من باب تحصيل الحاصل، تجديد التساؤل عن الدولة المغربية من حيث ماهيتها ووجودها، لسبب تاريخي، هو أن الدولة واقع حي وليس معطى مفترضا، إنها محصلة كينونة الإنسان المغربي وجدلية تطوره واستمراره في النهوض والسقوط في الكبوة والصحوة[71].

فالمغرب العربي، الذي حرمته جغرافيته من التوفر على "مركز مستقطب لمجمل أقاليمه لم يرق قط إلى تحقيق وحدته السياسية"[72]، لذا، فالفرق بعيد بين "الدولة الأوربية وبين ما يسمى بالدول المغربية. وذلك أن الدول الأوروبية موحدة ممركزة ثابتة لأنها تمثل مصالح جميع طبقات الأمة وتسعى لخدمتها. والأمة من جهتها واعية وحدتها موالية لحكامها. أما المخزن الذي يمثل الدولة في المغرب، فهو جهاز طفيلي لا غير، إنه فرض نفسه على الأهالي في البداية بالسيف ولا تبقى سيطرته إلا بالسيف لأنه لا يستهدف إلا إبقاء الامتيازات التي يتمتع بها أفراد الطائفة المحدودة التي يتكون منها المخزن..."[73].

69 - John Waterbury, the commander o the faithful, the Moroccan Polical elite, A. study in segmental politics, Modern middle east series, vol 2 (New York; Columbia University Press, London Weidenfeld, 1970), P.17

70- حصص حرمان عياش حيزا لمناقشة مضمون هذه النظرية في ضوء التجربة التاريخية المغربية. للتدقيق، انظر كتابه السالف الذكر.

71- يحلل حرمان عياش على عدة وقائع من تاريخ المغرب، ثبات حضور الدولة المغربية وفعاليتها في التوازن بين مكونات المجتمع وعناصره، دون أن ينفي مظاهر الضعف والعنف والتهلهل أحيانا...

72 - Gautier, Le Passé,... Op.cit, P 4.

73 - Ayache, Etudes...Op.cit, P. 322.

للتدقيق في هذه النظرة، انظر كلا من:

Eugène Aubin, le Maroc d'aujourd'hui (Paris, A. Colin, 1904), Augustin Bernard, le Maroc (Paris, F.Alcan, 1912), et H. Terrasse, Histoire du Maroc des

وفق هذه النظرة في قراءة تاريخ المغرب العربي وحاضر مجتمعاته، يتحول المغرب لدى بناة استراتيجيا الاستعمار، إلى خليط من الأجناس المتنافرة، غير المنتظمة ضمن بنية مجتمعية قارة ومتماسكة، بل وغير المؤطرة وفق أي شكل من أشكال الانتماء السياسي...[74] بهذا الصدد، نقرأ في مذكرات "ف.باناتي" وصفا أنثروبولوجيا خاصا[75] لقبائل الجزائر يقول فيه: "كل قبيلة يمكن أن تعتبر أمة، على غرار قبائل متوحشي أمريكا. هذا يدعى شيخا، وتعني قديما بوجه عام يختارونه بين الأكبر سنا في القبيلة، والأكثر تميزا من حيث نضج الحاكمة وممارسة الفضيلة هو الذي يحكم عليه العرب بأنه جدير بأن يأمرهم... إذا أساء الشيخ معاملة رعاياه، أو لم يكن أمينا للمبادئ التي دعته إلى الحكم، لا تدبر مؤامرة ضد شخصه، لا تحالك أية ثورة، تتركه كل القبيلة بهدوء، تذهب وتنضم إلى قبيلة أخرى رئيسها يستقبل بأذرع مفتوحة هذا المكسب الجديد..."[76]. لماذا هذه الأحكام، بهذه الدرجة من الوثوقية؟ سيما وأن تقدم العلوم الضرورية لقراءة وفهم المجتمعات المتطورة

origines à l'établissement du protectorat français, 2 vols. (Casa ed. Atlantides 1950).

74- في نطاق نقد الكتابات الاستعمارية، يعتمد حرمان عياش نماذج من القبائل المغربية ليوضح العلاقة التي ربطها بالسلطة المركزية انظر بالخصوص دراسته: الوظيفة التحكيمية للمحزن في: Ayache, Ibid

75- بالنظر إلى المعنى الذي أعطى لمفهوم القبيلة ضمن الكتابات الاستعمارية، وأيضا للطريقة التي وظف بها هذا المفهوم لتحديد الخلاصات المرتبطة بالدولة ونظم الحكم والعلاقات بين مكونات المجتمعات، بل وبالنظر حتى إلى القراءات التي من خلالها وقع فهم وتمثل فكر ابن خلدون. باعتباره واحدا من الذين وظفوا هذا المفهوم للتأريخ لحقبة دقيقة في نشوء الدول المغربية وتطور مجتمعاتها.

76- ف.باناتي، معاشرات وملاحظات فوق شاطئ بربريا، 3ج، ط 2(ميلانو)، والترجمة الفرنسية، تقرير عن إقامة في الجزائر (باريس 1820)، ص 281. وما بعدها.

على هامش المنظومة الرأسمالية، لم تكن قد نضجت شروطها بعد، لتعتمد كأدوات للتنقيب، والبحث، واستخلاص النتائج؟[77].

لقد كان ريمون توماسي (Raymond Thomassy) [78] منسجما مع منطق الاحتلال، حين ألح على فرنسا، وباستمرار، بأن تبادر إلى التعرف إلى ساحة المعركة حيث تنتظرها مصائر تزداد مجدا كلما كانت أقل دموية، وانتصارات تزداد رسوخا كلما نيلت بأسلحة أكثر سلمية..."، ليضيف بأكثر جرأة وشفافية ممكنة" أن العلم هو أحد هذه الأسلحة وأول سلاح ينبغي توظيفه، لأنه هو الذي سيعمل على تعبيد الأرضية التي يتعين الزحف إليها"[79].

ج- وفعلا لقد اعتمدت الإستراتيجية الاستعمارية العلم[80] أداة لتعميق الصدع وتفكيك الوحدة الوطنية لبلدان المغرب

77- نطرح هذا التساؤل لاعتقادنا بمرور البحث الاستعماري بمرحلتين اثنتين غير منفصلتين عن درجة انتشار الحركة الاستعمارية وطبيعة أهدافها، فطالما أن عمل البحوث ظلت كتابات وظيفية (في خدمة إيديولوجيا الاختلاف) فإن تقدمها وتراجعها ظل هو الآخر مرهونا بـ عقلانية "الاستعمر في الاستمرار، وتناوبه في الفشل وانسداد الآفاق، وقد تعذر سنة 1930 تاريخا فاصلا بين المحطتين معا، ولو أن التطور الكوني في حقل العلوم قد شهد نموا ملموسا ما بين استعمار الجزائر (1830) وبداية العقد الثالث من القرن العشرين (1930).

78- ريمون توماسي (R. Thomassy) واحد من الأوائل الذين نظروا إلى الاحتلال الفرنسي لشمال إفريقيا، أولا بالمساهمة بفعالية في استعمار الجزائر، وثانيا بالمشاركة في بلورة الأفكار المبكرة الداعية إلى دخول المغرب واحتلال أرضه لمدينا منذ اقترام هذا الأخير مواقعة إسلي (1844).

79- انظر: Raymond Thomassy, le Maroc : Relation de la France avec son Empire (Paris, C.N), 1895

80-للتعمق في هذا الموضوع: انظر: من الإمبراطورية إلى الامبريالية في: Girardet, L'idée coloniale en France de 1871 à 1962, PP. 21-171.

العربي كما نصح بذلك "لادريت دولاشاريير" فرنسا لحظة شروعها في احتلال المغرب الأقصى.[81]

يواجهنا، ونحن بصدد البحث في أصول خطاب الاحتلال، موضوع طالما تردد في الكتابات الاستعمارية، إن لم نجزم بكونه مثلا بعدا مركزيا في سياق تبرير مشروعية الاستعمار، إنه التشكيك في وحدة مكونات المجتمعات المغربية. فكما اختلق خطاب الاستعمار تقابلا تاريخيا بين الإسلام والمسيحية وتنافيا بين حضور مفهوم الدولة لدى أوروبا وغيابه بالمغرب العربي، ساهم بإصرار في ترسيخ ثنائية العرب-البربر، المخزن-السيبة.[82]

إن النظر إلى المغرب العربي، كوحدات اجتماعية- اثنية، متقابلة إلى حد التناحر، بل ومنفصلة إلى درجة التناقض، يبرره ركام الدراسات والأبحاث التي أنجزت على امتداد النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وبخاصة الأربعين سنة من القرن العشرين[83]. فهي على تباعد سنوات صدورها[84] وتشعب

81- انظر: De la charrière, « Les études berbères au Maroc et leurs intérêts nord africains ». Renseignements Coloniaux (Octobre 1924).

82- للتعمق في هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال، الكتابات التالية: Robert Montagne, les berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc : Essai sur la transformation politique des berbères sédentaires (Paris ; F. Alcan, 1930) et Ernest Gellner and charles Miraud. Arabs and berbers ; From Tribe to nation in North Africa (London, Duck worth, 1973)

83- يمكن الإحالة على دراسة ذات طابع بيلوغرافي، وإن اقتصرت على الإصدارات الخاصة بالجزائر فقط على امتداد قرن وخمس وعشرين سنة (1831-1956) وهي Vingt cinq ans d'histoire algérienne, recherches et publications, 1931-1986, Revue Africaine (1956), 2 Parties.

84- يرجع تاريخ بعض الكتابات المتشككة في وحدة مكونات المجتمعات المغربية، إلى ما قبل احتلال الجزائر أي مع بداية القرن الماضي، برغم ندرة المعطيات عن منطقة المغرب العربي وقع التأكيد على استقلالية الثوار وتزوجهم أمم الحرية والانطواء وعصيانهم أوامر السلطة المركزية.

مشاربها[85] لم تشذ عن المنطلق الذي حكمها ووجه فرضياتها أي العمل على تقديم تبرير تاريخي لمشروعية الاحتلال. فالجزم بضعف مكانة الإسلام في التوجيه، وعجزه عن بناء دول مؤسسة على فلسفات للتنظيم والحكم، حدا بالبحث الاستعماري إلى تقديم ثنائيات قلما تتحقق معها الوحدة الوطنية لبلاد المغرب في الزمن المنظور وغير المنظور معا، لعل أولها، أن البربر وإن أسلموا بالتدريج[86]، فقد ظل إيمانهم سطحيا قياسا لسديمية تضامنهم المؤسس على العرق والجنس[87]، الواقع التاريخي الذي تثبته تقاليد البربر، وأعرافهم ونمط عيشهم[88]. والمظهر الآخر لهذه الثنائيات يتجلى في التعارض "المستديم" بين القبائل الموالية للمخزن (بلاد المخزن) وتلك الخارجة عن سلطته (بلاد السيبة). وهي الثنائية التي أجهدت الأبحاث الاستعمارية من أجل بلورتها في ما أسمته "نظرية الأنصاف الشهيرة"[89] التي تذهب إلى أن

85- بالرغم من انتماء البحث الاستعماري إلى نسق أو بنية واحدة من التفكير، فقد تلامس بداخله تمايزات واختلافات، خصوصا ما بعد العقد الثالث من القرن العشرين.

86- نفكر هنا في مقولة رفض البربر دخول الإسلام وتورطهم فيه، وهي المقولة التي احتلت العديد من الكتابات الاستعمارية.

87 - Cf. Laroui , les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain, 1830-1912, PP. 167-168.

88- على الأقل هكذا فكر العديد من الباحثين الاستعماريين، انظر دراساتهم:

Georges Ondou, Institutions et Coutumes des berbères du Maghreb (Maroc, Tunisie, Algérie, Sahara), Leçon de droit coutumier berbère (Tanger-Fès, ed. Internationales, 1938) ; E. Doutté dans bulletin bibliographique de l'islam Maghrébin (1er semestre 1997) S. GaP o et Gabriel Camps, « L'origine des berbères », dans : l'islam société et communauté ; Anthropologie du Maghreb, sous la direction d'Ernest Gellner.

89- أو ما يسمى الشق (Leffs) بالمغرب الأقصى، والصف (Seffus) بالجزائر وتونس حول نظرية الشق في كتابات روبير مونطاني (R. Montagne) . انظر رسالة محمد البودوزي:

Berdouzi, Structures Politiques du Maroc précolonial, Partie I, chap. 2, PP. 78-103.

النظام الاجتماعي كان محفوظا أساسا بمؤسسة التضاد بين الوحدات الاجتماعية، وليس بواسطة الحكم المركزي[90].

ثانيا : بُعد الإدماج في المنظومة الرأسمالية

إذا كان البحث التاريخي الاجتماعي الاستعماري حول المغرب العربي قد تأسس على منطلقات سلبية إزاء إرث المغاربة وقضاياهم الكبرى، فإن إستراتيجية فرنسا المعتمدة لهذا البحث، والموظفة لنتائجه وأحكامه، قد سعت إلى إدماج المنطقة ضمن دائرة الرأسمالية ومداراتها الاقتصادية والثقافية والحضارية، لم يكن من اليسير على فرنسا أن ترتكز على وسيلة واحدة لتحقيق بُعد الإدماج، واستفاد مراميه، بل سعت، بالعكس، إلى تنويع أدواته حسب نوعية التطور الحاصل في مسلسل الاستعمار وتقدم مراحله... فهكذا ستشدد على الإدماج بمعناه العميق والواسع في حالة الجزائر (أ)، في حين ستستبدل مشروع التجنيس والسياسة البربرية في وضعية كل من تونس والمغرب الأقصى (ب)، وفي النموذجين معا استندت فرنسا على "ترسانة" من الكتابات "العلمية" والسياسية لتبرير هذا البعد في إستراتيجيتها الاستعمارية إزاء المغرب العربي.

أ-تكاد تجمع مجمل الكتابات، التي أرخت للاستعمار الفرنسي في ظل الإمبراطورية الثانية[91] على أن الجزائر حظيت بمكانة خاصة لدى نابليون الثالث، لعل أكثرها دلالة قيامه بزيارتين متتاليتين لها، عامي 1860 و1865.. لذلك سيتعين على

90- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، محور "المجتمع والدولة" (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 14.

91- من ضمن هذه الكتابات وهي كثيرة، انظر:

EH.Cordier, Napoléon III et l'Algérie (Alger : Heimz, 1937) ; Charles Robert Ageron, « Brève Histoire de la politique d'assimiliation en Algérie », Revue Socialiste (Mars 1956). PP225-236, et M. Emerit , « le problème de la conversion des musulmans d'Algérie sous le second empire ». Revue Historique, N° 223. (Janvier-Mars 1960), PP.53-84

رأس الجزائر حاكم، يعتمد القوة لترسيخ الاستعمار وضمان استمراريته، ويصر في الوقت نفسه على أن يتم الإدماج تدريجيا وعلى مراحل، إنه الحاكم "راندون (Randon)، الذي قاد البلاد ما بين 15 دجنبر 1851 و25 يونيو 1858[92] ، وفق هذه النظرة، سيقع التركيز على إحداث شقوق داخل القوى المكونة للمجتمع الجزائري، حيث سيعمل المارشال راندون على تقويض سلطة رجال القبائل وأعيانها"، وبالمقابل تقديم امتيازات مالية إلى بعضهم من رجال الإدارة من أمثال الأغات والقواد والشيوخ، وافتتاعا منه بالدور الذي تزاوله الزوايا ورؤساؤها، فقد جهد من أجل استمالة الطرقيين ومراقبة إطاراتهم الدينية، وأيضا إدراكا منه لمكانة التعليم والثقافة الإسلاميين في حياة الشعب الجزائري، عزل المشرفين على المدارس القرآنية في القبائل، مؤسسا على غرار ذلك ثلاث مدارس في كل من قسنطينة وبليدة وتلمسان، متمتعة بنظام تعليمي تابع من حيث مناهجه ومضمونه لنظيره بالمتروبول، عسى أن يتمكن من إعداد أطر مؤهلة لأن تضمن نوعا من الولاء لفرنسا..."[93].

نميل إلى القول بأن السياسة الفرنسية تجاه الجزائر لم تستقم على خط واحد ومنهجية موحدة، وأن التجريبية هي التي حكمت إستراتيجيتها، بحسب تطور الاستعمار وتمشيا مع المشاكل التي واجهها في بلاد الجزائر، ففي رسالته إلى

92- للاطلاع على نشاطه العسكري والسياسي، وأيضا حصيلة عمله الاقتصادي والاجتماعي، انظر:

A. Rastoul, Pages d'histoire contemporaine : le Maréchal Randon, 1795-1871 : d'après ses mémoires et des documents inédits Etude militaire et politique (Firmon, didot 1840), P. Ben Soussan « L'œuvre économique de Randon », (mémoire de DES, Alger Faculté des lettres, 1954) et Drimarcci, « La politique indigène de Randon » (mémoire de DES Alger, Faculté de lettre, 1956).

93- وهي السياسة التي حكمت نظرة فيدرب بالسيمال انظر:

R.de la vignette," Faidherbe "; dans ch, A. Julien (et) les techniciens de la colonisation (XIX-XXS) paris, PUF, 1947, PP 75 et s.

المارشال بيليسييه (pelissier) (6 فبراير 1863) سيقدم نابليون جملة من المقترحات، يقول فيها،: "لا يمكن أن نقبل أن هناك مصلحة في ممارسة سياسة الإلحاق تجاه الأهالي، أي اقتطاع أجزاء من أراضيهم لتوسيع نصيب المحتلين من ذلك يجب أن نقنع العرب بأننا لم نقدم إلى الجزائر من أجل اضطهادهم واغتصابهم، ولكن جئنا لنحمل إليهم الحسنات والتمدن والحضارة...، ليضيف: "يجب أن نترك تربية الخيول والماشية والزراعة الطبيعية للأرض للأهالي، ولنشاط الأوربيين وذكائهم يجب أن نخول استغلال الغابات، المعادن، السقي، وإدخال الزراعات المتطورة، وأيضا استيراد الصناعة التي تلحق وتواكب تطور الاستعمار.."[94].

ب -يؤشر حدث احتلال تونس (1881) لتحولات نوعية ومتعددة الأبعاد، فهو مزامن لبداية انتقال الاقتصادات المؤسسة على نمط الإنتاج الرأسمالي، من الطور القطري والجهوي إلى المستوى العالمي إنتاجا واستهلاكا، وبالضرورة هو مقترن بشيوع قيم التنافس حول استعمار العالم واقتسام مناطق النفوذ[95]، كما أن الحدث، وهذا تحول أساسي، مواكب للنظرة الجديدة التي تخللت التفكير السياسي الفرنسي تجاه تجربة الاستعمار ووسائل تطويرها، تحديدا منذ قيام الجمهورية الثالثة (1875)[96]. فمن عناصر هذه الرؤية، التفكير في إيجاد صيغ جديدة للاحتلال

P424 Julien, Histoire... (Paris, PUF) T.2 , -94

95- تفكر أساسا في مؤتمر برلين (1884-1885)، الذي بمقتضاه حددت ضوابط الاحتلال وقسمت القارة الإفريقية إلى مستعمرات. للتعمق في السياق التاريخي لهذا المؤتمر، ومضمون مقررات وطبيعة القوى الفاعلة فيه، انظر:

E.H Guernier L'Afrique champ d'expansion de l'Europe (Paris. A, Colin 1938), PP 64-78

96 - Girardet, l'idée coloniale en France de 1871 à 1962, chap.4 « la conquête de l'opinion ». pp.109-144.

تختلف في شكلها عن تلك التي طبقت في الجزائر، فكان مفهوم الحماية (Protectorat)، كما وقع العمل به في تونس أولا (1881)، وفي المغرب الأقصى لاحقا (1912). فالحماية و إن بدت نفيا للإلحاق المباشر والإدماج، وإقرار ضرورة الإبقاء على المؤسسات والأنساق التي ترمز إلى وجود الدولة المحمية وكيانها، فإن مضمونها كفلسفة وقيم، يتعذر أن نتمثله خارج سياق الظاهرة الاستعمارية وأبعادها، الأمر الذي يسهل استنتاجه من نصي معاهدتي باردو (1881)، وفاس (1912)[97].

فإذا كان الاستعمار المباشر حتم على فرنسا نهج سياسة الإدماج في الجزائر، كما جسد ذلك نسبيا قانون كريميو (Crémieux)[98] فان اعتماد مفهوم الحماية حدا بالاحتلال إلى البحث عن صيغ جديدة تراوحت بين التجنيس بتونس والسياسة البربرية بالمغرب الأقصى.

لقد نهضت الدعوة إلى التجنيس على عدة ضرورات عكستها الصحافة الفرنسية والمذابر المدافعة عن استمرار الاستعمار في تونس[99]، كما فسر قانون (E. Morinaud) الخاص باكتساب الجنسية الفرنسية، والموافق عليه من لدن مجلس النواب

97- للإطلاع على نص معاهدة باردو مثلا: انظر عبد الرحمن تنتاني، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881-1913، ترجمة وتعليق عبد الخلق السبعي (تونس: دار الكتب الشرقية، 1973)، ص. 286-288 (الملحق رقم 2).

98- اندرياه كريميو (A Cremieux) هو وزير العدل اليهودي في حكومة غامبيتا (Gambetta) للتصفيق في تحصينه ومضمون القانون الذي أصدره وكذا مختلف الاعتراضات التي أثارها بعض قطاعات الرأي العام الفرنسي، انظر:

S.Posencer, Adolphe Crémieux 1796-1880 préface de Sylvain Revi (Paris, F Alcan, 1934) T2, Charles du Bouzet, les israélites indigènes de l'Algérie : pétition à l'assemblée nationale contre le décret du 24-10-1871, (Paris, 1871).

99- انظر على سبيل المثال: Cave et Bulletin du Comité de l'Afrique Française (juin 1927), P. 239 et s.

(1923-7-12) والشيوخ (1923-12-20)، الاعتبارات التي قدرتها الإقامة العامة الفرنسية من قبيل الدوافع الكفيلة بالتشجيع على التجنيس والتصدير معا: "لقد أبانت التجربة- تنص ديباجة القانون- على أننا إذا أردنا أن نكون بتونس مجموعة من الفرنسيين ذوي الأصل الأوروبي، وينبغي أن نسهل ونيسر، بالقدر الممكن، اكتساب الجنسية الفرنسية بأقاليم الحماية... وأخيرا، وبالرغم من إصرارنا على عدم المساس بسلطة الباي على رعاياه، فمن الواجب أن نسهل إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية لكل من التونسيين الذين يستحقون الإدماج، وذلك بالنظر للخدمات التي قدموها أو هم قابلون لأن يقدموها في سبيل القضية الفرنسية بتونس..."[100].

فضمن سياق التفاؤل بجدوى التجنيس والدعوة إلى توسيع فئاته وتليين شروطه، سيكتب إميل مورينو عن حملة التجنيس بتونس، مؤكدا: على أن الذي يجب أن نرسخه بكل ثمن بأجهزة الإدارة الفرنسية بتونس، هو عقلية التجنيسات الضرورية، فكل أجنبي، أو إسرائيلي، أو مسلم، يبدي رغبته، سواء للمراقب المدني أو لمحيطه، لاكتساب الجنسية الفرنسية، إنه تاجر شريف، ملاك قروي أو حضري، هؤلاء الذين لا نملك ما يمكن أن نؤاخذهم عليه، أو عامل شجاع وخدوم، حصل بشرف على قوته وعيش عائلته... فبمجرد أن نتعرف على رغبته لأن يصبح فرنسيا، يجب أن نتخذ كل الإجراءات من لدن الممثل المحلي للسلطة الفرنسية لكي يصبح طلبه، بالسرعة الكاملة جاهزا لكي يحول ملفه بدون أجل إلى ديوان القنصلية...

100 - Voir Sadok el Menif, « Islam face au colonisation en Tunisie », (Mémoire de DES, Paris, 1974), P. 111 (annexe 3).

فيهم ومنهم نستطيع أن نكون قبل خمس سنوات 125000 فرنسي بتونس... إن الوطن سيحتفظ لهم بأكبر دين من الاعتراف..."[101]

إن الاستعمار الفرنسي- وهو مصر على اعتماد التجنيس أداة لتوظيف جزء من قناعاته ضمن إستراتيجيته بالمغرب العربي- لم يقف عند إصدار مراسيم تنظيميه لهذا الغرض، بل ساعد على تأسيس أجهزة لرعاية مصالح المتجنسين التونسيين وصيانة حقوقهن من ذلك "عصبة المسلمين الفرنسيين"، التي نقرأ في قانونها الأساسي ما يؤكد ذلك، إذ من أهدافها الأساسية، كما هو وارد في الفصل الثاني:أ- إقامة تضامن وثيق بين المسلمين من ذوي الجنسية الفرنسية، مع مساعدة أولئك الذين هم في حاجة إلى سند معنوي ومادي، ب- تنمية حب الوطن بين الأعضاء، ج- تدريب وتعليم الفرنسيين الجدد على الممارسة المتعلقة الحنرة، والأمينة لحقوقهم الاجتماعية والسياسية، د- القيام بحملة واسعة بجانب التونسيين قصد الزيادة كل سنة في عدد المنخرطين بالعصبة، - وذلك لأجل أن نبين كم هي مدينة، تونس الصادقة، لسخاء وأريحية الجمهورية الفرنسية..."[102].

تقدم السياسات البربرية فصلا اخر من فصول الإستراتيجية الاستعمارية في المغرب العربي. فإذا كان بعد الإدماج في الجزائر والدعوة إلى التجنيس في تونس، قد شكلا عصب هذه الإستراتيجية، فإن السياسات البربرية بالمغرب الأقصى لم تشذ عنها.. تلك السياسات التي حدد أسسها "شارل أندريه جوليان"، بقوله:"بدافع المصلحة السياسية لدى البعض، وباقتناع لدى الآخرين، ونوع من المثالية عند بعض ضباط

101 - Emile Morinaud, « encore un mot sur la croisade des nationalisation en Tunisie », la Dépêche Tunisienne (9 nov. 1926).
102 - Menif...Op. cit, P. 113.

الشؤون الأهلية، شرع يتشكل تصور عن المجتمع المغربي، يقدم تعارضا بين البربري الطيب و العربي الضال الشرير..."[103] تلك التي بدأت باحتشام ثم أخذت صيغة علنية بالظهير البربري الصادر في 16 مايو 1930"[104]، الذي لم يكن مجرد مصادفة، بل قدم لتنفيذ مشروع فصل البربر عن العرب في المغرب..."[105].

فمن أجل أن "تعطي لشعار "فرق تسد" مدلوله التاريخي، اعتمدت الاسطوغرافيا الاستعمارية بعض مصادر التأليف العربي- الإسلامي، كابن خلدون، وابن أبي زرع، ومؤرخ القرن التاسع عشر أبي العباس بن خالد الناصري[106]، متخذة من التطور النسبي الحاصل في أدوات البحث التاريخي- الاجتماعي[107]، أساسا للتنظير لما أسماه " شارل روبير أجرون" "الأسطورة البربرية"[108].

103 - h. A. Julien , le Maroc Face aux impérialismes, 1915-1956 (Paris, Jeune Afrique, 1978), P.99.

104- شارل أندريه جوليان، إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة الشحي سليم (وآخرون)، مراجعة فريد السوداني، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1976) ص، 170.

105- محمد عابد الجابري، بقظة الوعي العربي في المغرب، مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية في "تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مجموعة من الباحثين، سلسلة "كتب المستقبل العربي، 8 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي 1986)، ص. 49.

106- من هذه المصادر انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة (بيروت: دار القلم، 1978)، وابن أبي زرع، الأنيس المطرب القرطاس (فاس: د.ن)، 1305 هـ)، والناصري، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى.

107- نذكر أساسا في علمي الأركيولوجيا والسلاليات.

108- للتطلع استعمال تحليل السياسة البربرية للإقامة بالمغرب ما بين 1913 و 1934، وذلك ضمن كتاب: Charles Robert Ageron, Politiques coloniales au Maghreb (Paris, PUF, 1973).

ثلاث خلاصات مركزية حكمت السياق الفكري والإيديولوجي، الذي تمت ضمنه صياغة السياسات البربرية بالمغرب الأقصى على وجه خاص، وبالمغرب العربي عموما:

- أولها، الإقرار بوجود تناقض سديمي بين العرب والبربر.
- وبناء على هذا الاختلاف في التكون التاريخي للعرقين، هناك دعوة لتفضيل الجنس البربري على نظيره العربي لقابليته، بتقدير الاستعمار، على التطور المدني والحضاري.
- وثالث هذه الخلاصات، استعداد البربر واكتسابهم آلية الاندماج بالمجتمع الفرنسي سياسيا واجتماعيا وثقافيا.

إنها الخلاصات التي ستشكل الأساس النظري للعديد من الرموز الفكرية والروحية الوازنة، بل الفاعلة في تطور السياسات البربرية، من أمثال هنري سيمون وجورج بوردون، وبول مارتي[109] وهنري برونو[110] والأب دو فوكو[111]، وغيرهم

109- بول مارتي من مواليد 1882 بالجزائر، عمل في الجيش الفرنسي في كل من تونس (1901-1912) علاوة على المغرب بالسنغال (1912-1921) وهو أيضا وأساسا من المسؤولين السامين عن السياسة الأهلية، والأصدقاء المقربين ليوطي، كما أنه معروف بوفرة كتاباته وأعماله، التي وظفت في أغلبها للدفاع عن المشروع الاستعماري الفرنسي بالمغرب.

110- هنري برونو، هو واحد المتخصصين في القانون الإسلامي والأعراف البربرية، ومن العاملين في سلك الحماية بالمغرب منذ 1920، والمدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية، ومعهد الدراسات العربية العليا منذ 1913، كما أن دراساته وأعماله مثلت الأساس الذي اعتمدته سلطات الاحتلال لتنظيم مناطق العرف من الناحية القضائية.

111- شارل دوفوكو، الجاسوس والراهب الذي قام برحلة مطولة بالمغرب، زار خلالها أهم المدن وتعرف إلى سكانها وتقاليدهم، وكذا أنماط عيشهم ونوعية علاقاتهم وحجم قوتهم الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وقد شكلت خلاصات مذكراته اليومية سندا فكريا ودليلا علميا لاستعمار المغرب، هذا الذي نشر تحت عنوان:

من القساوسة، والجغرافيين، والمستكشفين والجنود. لنقرأ جانبا من مظاهر التأثير الذي مارسه هؤلاء على قطاعات المجتمع المدني الفرنسي وفكر نخبته السياسية، بالرسالة التي بعث بها ماسينيون إلى إحدى السلط الأسقفية، يشرح فيها تطور السياسة البربرية، بتاريخ 9 مارس 1951، يقول فيها "لقد كانت فعلا بالنسبة إلي (القضية البربرية) مشكلة وعي ديني وعلمي في الوقت ذاته، فخلال أربع سنوات 1909-1913، حيث كان الأب دوفوكو يستعجلني كتابة وبصوت حار، لأخصص حياتي بعده لهذه الحركة الدائرية، التي من المستلزم عليها أن تلغي اللغة العربية والإسلام بشمالنا الإفريقي لصالح اللغة الفرنسية والديانة المسيحية، وذلك على مرحلتين: 1- بعث هذا التكوين الرسوبي اللغوي والعرفي القديم للبربر، 2- الإدماج بواسطة اللغة والقانون- فكفرنسي مسيحي، وككل الغزاة المبتدئين، كتب مناصرا لهذه الأطروحة، بل وآمنت بالإدماج الفرنسي المسيحي للقبائل عبر الحركة البربرية..."[112]، تلك واحدة من القناعات، الكثيرة والمتنوعة، التي شملت الأرضية النظرية والإيديولوجية لسياسة فرنسا البربرية بالمغرب الأقصى، وهي بتقديرنا، السياسة التي لعب ليوطي دورا في انتقاء وتثبيت عناصرها على امتداد مرحلة وجوده كمقيم عام بالمغرب (1912-1925)[113]. فليوطي، وهذا مغزى تشديدنا على شخصيته، لم يكن واعيا

Charles Eugène De Foucauld, Reconnaissance au Maroc, 1883-1884 (Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1934).

112 - Julien, le Maroc face aux impérialismes, 1915, 1956, P. 158.

113- من ضمن الكتابات التي تناولت مجهودات ليوطي في مجال صياغة سياسة فرنسا البربرية، انظر

J. Espérandieu, Lyautey et le Protectorat (Paris, LGDJ 1947), Jean kDresch, (Lyautey dans ; julien et al), les techniciens de la colonialisation (XIX-XXS) pp. 133-156.

أهمية اعتماد سياسة التمييز العرقي كمدخل لتعميق ضعف المغرب ومؤسساته وحسب، بل كان مدركا أيضا ضرورة تملك الأداة القادرة على إنجاز مثل هذا المشروع، سيما وقد سبق له أن عاين وعايش إخفاقات سياسة القبائل بالجزائر، الأمر الذي تفسره تلك الإجراءات المتخذة بناء على بحث ودراسة عميقين ومتزنين[114].

فهكذا سيستصدر أول ظهير بربري في 11 شتنبر 1914[115]، استمد مجمل عناصره من المقترحات التي قدمها قائده العسكري يومئذ، العقيد هنريس[116]، ليلحقه بأهم وأخطر ظهير في تاريخ السياسة البربرية الفرنسية، ونعني ظهير 16 مايو 1930، على عهد "لوسيان سان" (Lucien Saint)، متضمنا ثمانية فصول،[117] تروم في مجموعها، تتويج مسلسل تكسير الوحدة الوطنية المغربية. فالظهير، بناء على مجمل النتائج التي أقرها البحث الاستعماري الفرنسي والظهائر المرتبطة به، رسم بشكل

114- من مظاهر هذا الإصرار، حرص ليوطي والنخبة السياسة والعسكرية المساعدة له، على تشخيص أسس التناقض بين العنصرين العربي والبربري، وبالضرورة إبراز العناصر التي تميز بقدرة البربري عن العربي: كعلاقته بالسلطة السياسية ونظام الحكم، أو مكانة العرف بالنسبة إلى حياته العامة، أو مدى جنوح استعداده للاندماج بالمجتمع الفرنسي...الخ.

115- للتدقيق في خلفية هذا الظهير، مضمونه وأبعاده، انظر: احمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي (بيروت-مركز دراسات الوحدة العربي، ط1، 1993)، ص. 196 وما بعد.

116- من هذه الاقتراحات، نصيحته بالإبقاء على البربر كما وجدوا من حيث العادات، والتقاليد وأنماط العيش وعدم إدخال مظاهر التنظيم الإداري والمدني التي توافر العمل بها في مؤسسات المخزن، وأيضا تشديده على إشاعة الفكر الخرافي والتقاليد المكرسة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

117- للاطلاع على النص الكامل للظهير، انظر: يوعياد، الحركة الوطنية والظهير البربري، الدار البيضاء، دار الطباعة الحديثة 1979، ص 11 وما بعد.

واضح عزل العنصر البربري عن نظيره العربي، محددا للأول قوانينه وأعرافه ومؤسساته القضائية، العرفية منها (الفصول 1-2-3-5-7) والفرنسية (الفصول 4-6-8)...فهل نجح الاحتلال، استنادا على كتابات باحثيه ومنظريه، في تعميق شرخ التمييز بين العرب والبربر، وتطوير هؤلاء خارج الإسلام في أفق تنصيرهم؟[118]

لقد ردت الأحداث التي تلت استصدار ظهير 16 مايو 1930 على السياسة البربرية الفرنسية، بشكل أثبت سمو الوحدة الوطنية المغربية، وعمقها في التاريخ[119].. كما اعترف بذلك باحثون فرنسيون، أعيتهم سياسة بلدهم، فراحوا يشخصون أعطابها بالقول: "إن جمع عوائد البربر في شكل قانون ومحاولة تطبيقها يعد خطأ فاحشا... لأن العرف البربري عبارة عن عادات وأوضاع نشأت في وسط متأخر، فتطبيقها الآن بعد أن ارتقى المجتمع وكثرت المعاملات واشتبكت المصالح وصار البربر أهل عقار وتجارة هو ما يرجع بهؤلاء القوم إلى الوراء وقد يضر الفرنسيين أيضا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن وسطا متدينا كالوسط المغربي لا يفيد فيه إلا قانون له صبغة مقدسة، بحيث يعد خرقه جريمة لا أمام ضمير الإنسان فقط، بل أمام الله تعالى وليس العرف البربري بذي صبغة دينية بل هو مع

118- وهي المعتقدات التي عبر ودافع عنها مجمل كتاب هذه الحقبة الاستعمارية، من أمثال بول مارتي ولويس برتران، وجورج سورديون فيك توري بيك، وغيرهم.

119- للاطلاع أكثر، انظر: احمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي... م.س، ص 203-204.

تأخره وسذاجته وعدم موافقته لمجتمع راق فاقد الصفة المقدسة التي تجعل من خالفه يخاف ربه..."[120].

خـــاتمـــة:

تحيل خلاصات هذه الدراسة على وجود علاقة طردية بين تطور النظام الرأسمالي وبروز الظاهرة الاستعمارية وبين هذه الأخيرة والكتابات الصادرة في نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين (السسيولوجيا الاستعمارية)، التي عملت في مجملها، على تأطير الاحتلال وتوجيه سياساته، والأكثر أهمية على تحديد صورة الآخر (المستعمر) بإستراتيجية المستعمر. لكن، بالرغم من حداثة العلوم الاجتماعية، ونسبية تقدم أساليبها (أدواتها المنهجية) وحقولها المعرفية (علم الحفريات، واللسانيات أساسا)، فإن منطق الجزم هو الذي ساد جل أبحاث السسيولوجيا الاستعمارية، سيما في الحكم على تاريخ المغرب العربي، دينا ودولة، ومجتمعا، وهو منطق مواكب لتطور النظام الرأسمالي، معبر عن ضروراته في حقل الدفاع عن مشروعية الاستعمار بل الحق في الاستعمار (le droit de colonisation) بتقدير جوزيف فوليه (Joseph Folliet).

لقد فقدت "السسيولوجيا الاستعمارية مكانتها، واستنفذت وظيفتها، مع انكسار الاحتلال وانطفاء جذوته. وحسنا فعل باحثون آخرون، حين أعلنوا نعي الاستعمار ودعوا إلى النصات إلى "الآخر" عبر تفهم عدالة قضيتهم، التي هي أول وقبل كل شيء قضية العيش الحر المستقل.. فهكذا سيرفع جيل من الباحثين شعار مساءلة الاستعمار ونقد أطروحاته والدعوة إلى مراجعة منطلقاته.. ونلامس عند قراءة متون كتابات رموزه

120- الفواة ل" سنوك هورغرونغه"، واردة في: بوعياد، الحركة الوطنية والظهير البربري، ص 594-595 (هوى كبير مستشرقي أوربا بقضاء السياسة البربرية).

وجود وعي بضرورة الاعتراف بـــ"الآخر"، تاريخا، وتراثا وحضارة.. وهو بتقديرنا وعي شقي، قلق منشد إلى عظمة التاريخ الاستعماري، وجنون الإمبراطورية الكبرى تارة، ومندفع إلى ممارسة الواقعية، والإنصات إلى اتجاه التاريخ، الذي هو اتجاه التحرر والاستقلال، طورا آخر.. فمن أسماء هذا الجيل نذكر: "فليسيان شاليه" (Félicien Challaye) و(Aimé Cécaire) ولوسيان روميه (Lucien Romier) وغيرهم... ألم يصرخ رينه مارن بصوت مرتفع في وجه الاستعمار قائلا: "الحضارة، التمدن، كبرياء الأوربيين ومدفن براعتهم، إنك تشيد مملكتك على جثث الآخرين، فكيفما ابتغيت، ومهما فعلت، ستعيش في الرياء، ففي نظرتك تتحبس الدموع، وتصرخ الآلام، إنك القوة فوق القانون، فأنت لمست مشعلا، لكن حريقا، إن أي شيء تمسه تتلفه..."[121]، وبعد، لقد ولت حقبة الاستعمار وتعمق وعي الناس واتسعت دائرة معارفهم وتنوعت مدركاتهم.. **لكن هل تغيرت علاقة الأنا بـــ الآخر؟ هل تبدلت الصورة التي نحتها منظرو القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين؟ قد لا تسعفنا الكتابات التي تتناول حاضر العرب والمسلمين كثيرا في الجزم بحصول قطيعة في الأسس المشكلة لمدركات هذه الصورة وجزئيات مقاطعها فهل يفسر ذلك بمكر التاريخ؟ قد تكمن الإجابة في أن المدخل لإعادة بناء الصورة المتبادلة بين العرب والغرب هو الحوار العلمي، المؤسس على البحث العميق، المتخلص من وزر الأيديولوجيا وضغط التاريخ.**

121 - René Maran, Batouala, Véritable roman nègre (Paris, A. Michel, 1921).

بعض انعكاسات التواجد الفرنسي بالفيتنام

د. كان تشان تون
- الفيتنام-

أيتها السيدات، أيها السادة،
اسمحوا لي أن أقدم مداخلتي هذه تحت عنوان:

بعض انعكاسات التواجد الفرنسي بالفيتنام

إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في هذا الملتقى، وأود بادئ ذي بدء أن أوجه تحياتي التضامنية والأخوية إلى الحضور الكريم
كما أود أن أشكر على وجه الخصوص أصدقاءنا الجزائريين الذين شرفوني بهذه الدعوة وسهلوا لي المشاركة في هذا الحدث الكبير.

وكل النجاح أرجوه لهذا الملتقى.

في الوقت الراهن، أصبحت العلاقات بين جمهورية الفيتنام والجمهورية الفرنسية في تحسن مرض للغاية ومع ذلك عرفت هذه العلاقات العسر واليسر. ومن جهتي أنا، لا ينبغي لهذا الملتقى أن يكون فرصة للتذكير بماض أليم للعلاقات بين البلدين. لكن، ولأن موضوع الملتقى يتناول الحقيقة التاريخية، وجدتني أمام بعض الانعكاسات الخاصة بالتواجد الفرنسي بالفيتنام في الماضي.

ويجدر بنا في بادئ الأمر أن نعيد تحديد نطاق كلمة تواجد في مختلف السياقات التاريخية من أجل أدراك أفضل للتحول الجوهري لهذه الكلمة. وفي رأيي أنا، يمكننا تحديد نطاق كلمة تواجد في مختلف السياقات التاريخية من أجل إدراك أفضل للتحويل الجوهري لهذه الكلمة وفي رأيي أنا، يمكننا تحديد مفهوم كلمة "تواجد" المستعملة في إطار هذا الملتقى بمعنى السيادة الفرنسية على أقطار ما وراء البحر بيد أنه، وبعد انهزام فرنسا أمام ألمانيا كانت النتيجة أن استبدل التواجد الفرنسي بالألماني على القطر الفرنسي ذاته. فماذا كان مال التواجد الفرنسي على أراضي ما وراء البحر؟ في الثامن من ديسمبر 1954- أي يوم فقط بعد نشوب حرب الباسفيك (المحيط الهادئ) – وقع الأميرال جان ديكو- المحافظ العام بالهند الصينية- على اتفاقية تعاون مع اليابان تعطي بموجبها الضوء الأخضر للاحتلال الياباني والحماية المشتركة للهند الصينية حسب زعمهم، لكن الذي حصل هو إقامة قاعدة عسكرية يابانية ضد الحلف فماذا كان هذا "التواجد" الفرنسي بالهند الصينية؟ بضربة عسكرية ساحقة في التاسع مارس 1945، اعتقل اليابانيون المحافظ العام ديكو واستولوا على مجمل القطر الهند الصيني، كما تمت مطاردة الجنود الفرنسيين ليستسلم البعض منهم ويفر البعض الأخر إلى كان- مين (الصين) ورفض الفرنسيون التعاون المقترح من قبل

الفيتنام من أجل الكفاح ضد اليابانيين فماذا كان يعنيه التواجد الفرنسي بالهند الصينية بمفهوم فرض الحماية؟

في الثاني من سبتمبر 1945، كان لرئيسنا هوشي مين الحق في التأكيد بأن شعب الفيتنام قد استرد سيادته من أيادي اليابان فمن خلال ثورات أوت العامة، استعاد الفيتناميون بيتهم وجاءت ولادة جمهورية الفيتنام الديمقراطية بعد إعلانه الاستقلال ماحية كل الروابط الاستعمارية مع فرنسا. فماذا بقي للتواجد الفرنسي بالفيتنام خلال هذه الحقبة التاريخية؟

بقراءة تاريخ تشكيل الإمبراطورية الاستعمارية، نفهم جليا أن التواجد الفرنسي في ما وراء البحر (سواء في آسيا أو إفريقيا أو أمريكا أو أوقيانوسيا) لم يكن يعني سوى الغزو والتقتيل والاستبداد والاستغلال وقد أدين التواجد الفرنسي في ما وراء البحر على العموم وفي الهند الصينية على وجه الخصوص من قبل نغيين اي كيوك (فيما بعد هو شي مين) في كتابه Le procès de la colonisation française الصادر في العشرينيات من القرن الماضي، وبعدها انتقد من طرف أندريه فيوليه في كتابه Indochine SOS الصادر سنة 1936.

ومنذ بداية الطلقات المدفعية الأولي على دانانغ بأمر من الأميرال ريغولت غينويي في1 سبتمبر 1958 إلى غاية فرض القوة من قبل اليابانين في 09 مارس 1954، أصبح التواجد الفرنسي بالفيتنام أمرا حقيقيا ومع ذلك، ينبغي لنا أن نؤكد أن الشعب الفيتنامي كان يكافح بلا هوادة ضد الغزاة الفرنسيين وكان يسعى بكل الوسائل إلى وضع حد لتواجدهم لسبب بسيط مفاده أن: هذا التواجد لم يكن يعني شيئا عدا الغزو وهكذا خاض الشعب الفيتنامي كفاحه- جيلا بعد جيل- منذ قدوم الفرنسيين إلى غاية استقلال الفيتنام ونهاية علاقاتها الاستعمارية مع فرنسا.

وتلفت دراسة التاريخ الفيتنامي خلال هذه الفترة، انتباهنا إلى أوجه الشبه بين العديد من المستعمرات الفرنسية الأخرى لاسيما الجزائر بدءا من "حادثة المروحة" لرئيس الدولة الجزائري (الداي) إلى غاية ثورة الثماني سنوات للأمير عبد القادر... ومن الواضح جدا أن لا واحدة من المستعمرات الفرنسية كانت ترغب وتقبل بتواجد فرنسا الوطن الأم لتفرض حمايتها.

ومن بين زعماء الثورات المخوضة ضد "التواجد الفرنسي" بالفيتنام برز المثقفون الوطنيون على غرار عدد من الملوك مثل هام نغي مع "نداءه للخلاص الملكي" والملك تهان تهاي ودوي هام وبسبب احتجاجه على "التواجد الفرنسي"، تم إبعاد الملك هام نغي إلى الجزائر لمدة 55 سنة إلى غاية وفاته (1888-1943) والملك تهان تهاي إلى غيونيون لمدة 31 سنة (1916-1947) قبل أن يوضع تحت الإقامة الجبرية في مقر سكناه بسايغون أما بخصوص الملك دوي تهان تهاي، فقد تم نفيه إلى غيونيون لمدة 29 سنة (1916-1945) ورغم ذلك كله تواصل الكفاح ضد "التواجد الفرنسي" على جل القطر الفيتنامي ويمكننا أن نذكر في هذا الصدد حركة نغيين تري فوونغ الممتدة من الجنوب إلى الشمال، وحتى حركة هونغ هوا تهام التي دامت أكثر من عشر سنوات ولم تكن في يد زعماء الثورة، حين ألقي القبض عليهم من قبل الفرنسيين، أية وسيلة للتخلص من عقوبة الإعدام مثلما حصل لنغيين ترانغ تريك وهرانغ هوا تهام ومن جهتهم دفع الفرنسيون ثمنا غاليا بسبب حملاتهم الاستعمارية، ولنأخذ على سبيل المثال، تلك البعثتين العسكريتين إلى الشمال أين دفع القائدان العامان الفرنسيان، فرنسيس قارنيي وهنري ريفيير، حياتهما جراء جرائمهما المقترفة في حق الفيتناميين.

وفي عام 1884، تم التوقيع على معاهدة فيتنامية- فرنسية وهي معاهدة غامضة تتعلق بتسليم فرنسا بلاط هيو (Hue) اعترافا بالحماية الفرنسية وبالتالي، تواصلت الحركات الشعبية المعادية لفرنسا بإدارة هام نغي والمثقفين الوطنيين وابتداء من سنة 1886 على وجه الخصوص، مع استلام المحافظ العام الأول بول برت المهام وتعزيز سياسة الاستغلال الاستعمارية، استجاب المثقفون البرجوازيون لنداء الخلاص الملكي الذي أطلقه الملك هام نغي ثم تتابعت الانتفاضات لتعقبها الحركات الثورية لفان بوا تشو وفان تشو ترينه وقضية دس السم لها تانه بالإضافة إلى الاضطرابات بكوتشينشينيا وعمليات التمرد التي قام بها الجنود الفيتناميون داخل الجيش الفرنسي التي كانت أخطرها عملية الانقلاب العسكري بتهاي نغين (هانوي) سنة 1917. وكان الاحتجاج على إرسال جنود من الأهالي للمشاركة في الحرب العالمية الأولى أحد الدوافع الأساسية لهؤلاء الثوار واستمر الوضع على ما هو عليه إلى غاية ميلاد الحزب الشيوعي للهند الصينية (1930) الذي ربط تدريجيا سياسته بمطلب التحرير الوطني وما فتئت الحركات السياسية والثورات المسلحة المحلية خلال خمس عشرة سنة- على الرغم من جملة التعطيلات التي تسببت فيها عمليات القمع والتقتيل الدمويين من قبل الاستعماريين الفرنسيين- في تطور مستمر لتبلغ في نهاية المطاف غايتها في شهر أوت 1945 مع اندلاع الثورة العامة من الشمال إلى الجنوب.

وفي بيان الاستقلال المعلن يوم التأسيس الوطني، أكد الرئيس هوشي مين على ما يلي: منذ أكثر من 80 سنة غزا الفرنسيون بلادنا واضطهدوا شعبنا تحت قناع الحرية والعدالة والإخوة وما كانت أعمالهم إلا المساس بالإنسانية والقضايا العادلة.

ومن جديد ندد الشعب الفيتنامي بالاستعمار معلنا نهاية التواجد الفرنسي في بلادنا بيد أنه وفي ظرف شهر من استرجاعنا للسلطة، عاود الفرنسيون بتواطؤ مع الجيش البريطاني شن حرب على سايغون في محاولة منهم إلى "إعادة رفع رايتهم فوق معسكرة مفقودة" وسعت حكومة جمهوريتنا الفتية وهي تقود كفاح الشعب ضد المعتدين الجدد إلى تحيين كل فرصة ممكنة للتعبير عن التطلعات المشروعة للشعب الفيتنامي لنيل استقلال الوطن وإعادة توحيده مع إقامة تعاون صريح وفائل المساواة مع فرنسا الجديدة وقد أكد الرئيس هوشي مين بوضوح على أن الشعب الفيتنامي أبدى كل استعداده لأن يصبح صديق أو حتى تلميذا للفرنسيين ولكنه أبد لا يرضى بالاستعباد وبدون أي جدوى، قررت باريس إعادة الوضع مثلما كان عليه في السابق عبر تطبيق تصريح الجنرال ديغول: سنسترجع أجمل وردة في حديقة مستعمراتنا لقد كانت باريس مقتنعة كل الاقتناع بانتصار جهازها مثلما مرره دي غول إلى القائد العام لـــ CEFEO فيليب لكلرك: إننا الأقوى واندلعت بذلك حرب واسعة النطاق. ورغم اختلال موازين القوى لصالح الفرنسيين، ثبت الشعب الفيتنامي في مقاومته بإرادة صلبة لإفشال أغراض الفرنسيين الدنيئة الرامية إلى إعادة إقامة تواجدهم وكلما امتدت الحرب كلما ازدادت فرنسا ضعفا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ورأت باريس تبوؤ سبعة قادة عامين وعشرين رئيس وزراء من بينهم جول موك الذي لم تدم عهدته أكثر من عشرين يوما ورينيه مايير الذي استمر في منصبه أسبوعا فقط ثم جاء انتصار ديان بيانفو الذي أحرزه الشعب الفيتنامي والذي وضع حدا نهائيا لتطلعات التواجد الفرنسي. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد هزيمة ديان بيانفو عاود الغزاة الفرنسيون مجزرتهم بالجزائر بأمر من باريس وبعد ثماني سنوات مع معاهدة إيفيان كان على باريس أن

تعود أدراجها وتحمل جيوشها ليسترجع البلد استقلاله. وقد كان الجنرال فونغيين جياب محقا عندما صرح بأن الإمبرياليين تلاميذ سيئون إنهم غير قادرين على استيعاب دروس التاريخ. وكان ينبغي انتظار 12 سنة بعد حادثة ديان بيان فو حتى يبعث الرئيس السابق دي غول إلى الرئيس هوشي مين 8 فيفري 1966 رسالة جاء فيها: كان بالإمكان تفادي الاضطراب الذي يمزق بلادكم إذا ما كان هناك تفاهم أمثل بين الفيتناميين والفرنسيين لقد جاء إدراك الأمور إذن متأخرا جدا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

حسب المعلومات المتحصل عليها في 23 فيفري 2005، صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون يفرض الاعتراف بالدور الإيجابي الذي لعبه التواجد الفرنسي في ما وراء البحر وإعادة الاعتبار التاريخي لتضحية الجنود الفرنسيين على هذه الأقطار كما يستحقونه ولقد طالبنا بحذف مشروع القانون هذا.

مواطنو بلد كان فيما مضى مستعمرة فرنسية، ومع ذلك فإننا لا نريد التذكير بآلام الماضي ومنذ مئة سنة لاسيما خلال العقود الأخيرة، عرف العالم تحولات كبيرة وأدركت الحكومة بنفسها المفارقة التاريخية للحركة الاستعمارية وأشادت سنة 1960 بسياسة مكافحة الاستعمار. وفي أيامنا هذه إذا ما رأينا أنه من الضروري – لسبب ديماغوجي أو لأي سبب آخر– أن نعترف وأن نكافئ المشاركين في الحرب الاستعمارية، ألا يجدر بنا– دون أي تعليق آخر– أن نرفع منحهم ونزودهم بأوسمة استحقاق بدلا من نصب فخ أخلاقي للتستر على قضية لا أخلاقية في الماضي.

وفي الوقت الراهن، نركز نحن الفيتناميون وجهودنا وقوتنا على التعاون من أجل التنمية من أجل الخروج من دائرة الفقر والتخلف. شعب غني وبلد قوي ومجتمع عادل وديمقراطي

ومتحضر، تلكم هي أهدافنا الكبرى وأسمح لنفسي بهذا الصدد أن أعيد ذكر بعض كلمات زعمائنا: "إن الشعب الفيتنامي لا ينسى الماضي بشكل نهائي، لكن بوسعه أن يضع آلام الماضي وراء ظهره...".

وقبل أن أنهي مداخلتي، أسمحوا لي أن أوجه لإخواني وأصدقائي من جميع الدول التي ساندت- بأي شكل سياسي أو معنوي أو مادي- الكفاح من أجل تحرير شعبنا خالص التحيات وأعمقها.

مداخلة لويس نيتو كيامباتا،

مساعد برناسة جمهورية أنغولا

لشؤون قدماء المحاربين

- جمهورية أنغولا-

يسرني أن أجد نفسي مجددا في الجزائر، هذا البلد الذي كان مهدا للعديد من محاربي الحرية وممثلي عدة شعوب الذين كانوا آنذاك مضطهدين ومحبين للسلام وللحرية.

يسرني أن أهنئ منظمي هذه الأيام الذين منحوا فرصة للقاء للأصدقاء الذين قدموا من مختلف البلدان لكي يتسنى لهم التعبير عن الجوانب التي تمثل تجارب وانتصارات شعوبنا.

أوجه شكر خاص للسيد وزير المجاهدين الذي ينظم هذا الملتقى الدولي تحت موضوع "الاستعمار ما بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي" تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

سيداتي، ساداتي،

تشرفنا كثيرا دعوتكم لنا للمشاركة في هذا الحدث ونرى بأنه من الضروري للأجيال الصاعدة؛ لاسيما أجيال البلدان التي عان سكانها من نير الاستعمار والاضطهاد، أن يعرفوا الخضوع الذي قدمه أجدادنا وكثير من الحضور هنا والتضحيات الكبيرة التي قدموها من أجل أن يرفعوا راية الحرية والهوية والسيادة والاستقلال.

في الوقت الحاضر، سيداتي، ساداتي، العالم مختلف. كذلك الأمر بالنسبة للرهانات التي تواجهها الإنسانية منذ الحرب الباردة إلى سقوط الكتل. كان بإمكان العالم أن يكون أفضل مع غياب أدوات اضطهاد الاستعمار، غير أن الأشكال الجديدة لعدم المساواة ظهرت في هذا الأخير حيث أصبحت العولمة مفهوم رائج يزداد نمو فضاءه وسط كل هذا الجدل.

بالنسبة لنا نحن الأنغليون، يجري هذا اللقاء في سياق السلام الحقيقي منذ خمس سنوات. في ماضي قريب وخلال عدة عشريات، رافق شبح الحرب المعانات اليومية للشعب الأنغولي. شعب استفاد خلال كل مسيرته الكفاحية المناهضة للاستعمار من اجل الاستقلال من المساعدة اللازمة القادمة من البلدان الصديقة لكي يصبح حرا وسيدا ويقوم بمهمته على أحسن وجه.

وساعدت شعبنا عدة شعوب ومن ضمنها الشعب الجزائري الذي كان يكافح أيضا ضد الاستعمار الفرنسي، في الساعات المظلمة من ثورتنا. وبعد استقلال الجزائر تعززت الصداقة بين شعبينا ولقد ظفرنا دائما بالتضامن والتعاون الضروريين للوصول لأهدافنا التي أوصلتنا للاستقلال.

العديد من الإطارات الأنغولية تم تكوينها هنا بالجزائر، وشاركوا في الكفاح من اجل الاستقلال، البعض منهم فارقونا، والأخرون لا يزالون ملزمين بإعادة بناء بلادنا. يتوجب علي من جديد، في هذا الوقت، أن أهنئ شعبكم للمساعدة التي قدمه لنا.

لقد استعمر أنغولا بلد فقير، متخلف يدعى البرتغال والذي يتواد قريب من بلدكم. وكانت أهداف الاستعمار البرتغالي، زيادة على هيمنة وقهر شعوب أنغولا والموزمبيق وغينيا بيساو والرأس الأخضر وساو تومي وبرانسيبي، تعميم مزاعمها السياسية وتوسيع حدودها وتعزيز سلطاتها الحامية الجانب باستعمال القوة وفرض عقيدتها.

وكما يعرف الجميع فإن الاستعمار كمفهوم فكرة الاستغلال المتعمد لشعب آخر وسكانه. ومن ثم، ظهرت في العالم مستعمرات قديمة أنشأتها اليونان القديمة على طول البحر

الأبيض المتوسط 600 سنة قبل الميلاد والتي كان من المفترض أن تجد حلا للمشكل الديمغرافي بما أن المناطق الحضرية في اليونان القديمة كان يسودها اختناق.

فيما مضى، لم تحلم أبدا المستعمرات أن تصبح مستقلة عن المدن الأم (كما هو الحال في الوقت الحاضر) وعلى عكس ذلك، كانت تساهم حسب التاريخ في تموين المدينة الأم. وفي هذه الفترة، لم يكن الاستعمار غير مرغوب فيه حتى عندما لم يكن السكان الأهالي ينتفعون بذلك سياسيا. أصبح الاستعمار غير مقبول مع بروز نمو الديمقراطية الداخلية. وفي القرن العشرين أي منذ الحرب العالمية الأولى، ظهر الاستعمار مع الألمان والانجليز، الخ....من أجل غزو أقاليم أخرى. وهؤلاء الألمان والانجليز كانوا يعتبرون الانتقادات الموجهة للاستعمار غير ملائمة، وفقط بعد إنشاء عصبة الأمم أصبحوا من أنصارها.

سيداتي، ساداتي،

العديد من بلداننا عرفوا أوقات حالكة ومريرة تحت سيطرة بلدان غرسوا الاستعمار كرمز بالاسم الاستكشاف.ولا يمثل بلدي، أنغولا، استثناءا، حيث عرف وجود أجنبي مدته 492 سنة إلى غاية الحصول على استقلالنا. تعب كبير! تضحيات كثيرة! العديد من القتلى والجرحى والمفقودين وتدمير كبير كلف الكثير لبلدي. تلكم هي حقيقتنا التاريخية!

ولقد عرف الشعب الأنغولي كذلك المجتمع ما قبل الاستعماري، وعايش أثر مجيء البرتغاليين في القرن الخامس عشر والذي غير كثيرا طريقة عيشنا الاجتماعية. استقر التجار البرتغاليون منذ سنة 1482 وتقدموا إلى غاية جزر ساو تومي وبرانسيبي في سنة 1485. ولقد قاموا بالتجارة في كامل الشاطئ

الإفريقي انطلاقا من خليج غينيا إلى غاية مملكة الكونغو. وانطلاقا من هنا، بدؤوا في ممارسة الرق لنهم كانوا بحاجة إلى اليد العاملة في مزارعهم لقصب السكر. وكان هذا العمل ممكنا فقط باستقدام العبيد الذين يعتنون بالأرض وعلى الخصوص بفضل عددهم.

هل تعلمون، سيداتي، ساداتي، بأنه بالتوازي مع تجارة الرق خلال هذه الأسفار المفترض أنها موجهة للاكتشافات، قام البرتغاليون دائما بإشراك المسيحية، ولاضطهاد الشعب (أيام مملكاتنا) كان المستعمرون البرتغاليون يستعملون دائما الكنيسة وبصفة أدق الجزء الكاثوليكي والرسولي والروماني من المسيحية. افتح قوسا هنا لأقول بأن هذه الممارسة الاشتراكية للكنيسة مع الاستعمار البرتغالي جد قديمة ن وانتهت فقط في أنغولا مع سقوط نظام سلزار بتاريخ 25 أفريل 1974، إذن، من المهم أن نرسخ في ذاكرتنا لكل ما يقال هنا، يمثل جوانب من تاريخ الاستعمار، حيث أن هذا الأخير لا يمكن محوه، وإلا قد نقدم خدمة سيئة للأجيال الصاعدة ولأنفسنا ويتسم بنفي الكفاح البطل للشعب الأنغولي من اجل استقلاله وبعدم الاعتراف بأولئك الذين سقطوا في ميدان الشرف من اجل الدفاع على الانتصارات المحققة خلال الثورة الظافرة للشعب الأنغولي.

من الضروري أن نوضح كل هذا على الخصوص في هذا الوقت هنا كل واحد منا يعرض تجارب الكفاح التي خاضتها شعوبنا ضد مختلف أشكال الاستعمار. الاستعمار هو نفسهن يمكن أن تكون له أشكال مختلفة غير انه يبقى دائما هو نفسه. ولقد واجهت الشعوب العربية لإفريقيا الشمالية هي الأخرى الغزاة الدمويين الذين وصلوا في القرن الخامس والعشرين في مراكب سريعة والذين توغلوا بعيدا بحثا عن الشيء المريب

وعن المجهول باسم فلسفة غير لائقة تحمل الشعار الآتي: "إعطاء عوالم جديدة للعالم، سأذهب هناك حيث الأراضي كثيرة".

قبل افتتاح مدرسة ساغر، كما في الفترة تحت اسم المدرسة المائية للملاحة في سنة 1460، الى غاية مجيء الجمهورية في البرتغال يوم 05 أكتوبر 1910، اقترفت السياسة الاستعمارية البرتغالية بموافقة الكنيسة على الدوام أعمال ترغم السكان على العبودية (ولقد كان البرتغاليون السباقون لإعطاء طابع مؤسساتي للسوق ما وراء المحيط الأطلسي للعبيد قصد العمل في مناجم ومزارع العالم الجديد) كما كانوا آخر من قام بإلغائه. وفي القرن الخامس عشر، أنشأ نفس البلد في جزر الأسور والرأس الأخضر نماذج مشابهة لذلك السوق.

لقد استعمل الاستعمار البرتغالي العبودية وكان لهذه الأخيرة أثر معتبر على تاريخ انغولا. ولقد تحصل البرتغال، عن طريق العبودية، على تحولات اجتماعية في أنغولا، بحيث كان يحث الشعوب على الاقتتال لكي يسود. وهكذا، لقد مست العديد من المشاكل مختلف السكان بسبب مؤامرة المستعمر. وحول المستعمر الهيكل العائلي والنسب. ولقد حص الطاعنين في السن بأنهم مهددين ولم يعد في إمكانهم أن يكونوا عوامل وحدة المجموعة. كانوا يعيشون يوميا تحت الضغط. ولقد كانت لتصدير الرجال أكثر من النساء انعكاسات ديموغرافية أدت بطبيعة الحال إلى زيادة تعدد الزوجات.

إن تجارة العبيد والعنصرية جعلت من هذا الأخير سلعة، دون حقوق أساسية ولا كرامة إنسانية. وتساءل بعض المؤلفين إذا كان البحث عن الذهب والتوابل يعطي الأولوية للمسيحية أو لحب المغامرة. بطبيعة الحال أتكلم عن الماضي الاستعماري

التاريخي الذي عايشه الشعب الأنغولي. وتدرج تجارب أخرى في تزامن الوضعيات. على سبيل المثال، كان الفرنسيون والأسبان والانجليز والهولنديون والروس في سيبيريا يقتتلون في أعالي البحار قصد غزو فضاءات وسرقة السلع وحتى أهداف توسعية أخرى لإقامة معمرين جدد.

ازداد مشكل العبيد في أنغولا في سنة 1570 مع ازدهار تجارة السكر في البرازيل. وأصبحت أنغولا مصدر التموين بالعبيد. وسنة بعد ذلك في سنة 1571، أمر التاج البرتغالي بغزو أنغولا ووقع الملك دوم سيباستياو الوثائق المتعلقة بتأسيس مدينة لواندا، قبل الشروع في حملة للمغرب والاختفاء في الصحراء في سنة 1575.

بعد موت الملك دوم سيباستياو، حدثت فترة اضطرابات سياسية كبيرة في البرتغال دامت ستين (60) سنة، حكم خلالها الأسبان البرتغال تاركين بذلك مستعمراتهم. من بينهم أنغولا التي استعمرها بعد ذلك الهولنديين مع مواجهة تعسف وغارات المغامرين. وفي تلك الفترة، تواصلت تجارة الرق دائما على حساب أنغولا.

لكي لا أسرف من وقتكم، أقول بأن البرتغاليون كانوا تابعين خلال ستين (60) سنة من 1580 إلى 1640 للأسبان الذين حكموهم؛ ولكن هذا لا يعني بأن ثروات أنغولا لم تعد تنهب. فواصل معمرون آخرون مغامرون من هولنديين وفرنسيين وأسبان وانجليز هذا العمل السيئ بمعاملتنا فقط كعبيد ذي سود.

وهكذا ظهرت العنصرية كإرث العبودية. وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال، إلى غاية الوقت الحاضر، فإن السود محرومين من حقوقهم المدنية. تعتبر العنصرية ظاهرة سياسية

واجتماعية حيث يعامل بعض الأشخاص أشخاص آخرين بحسب أصولهم العنصرية. وكانت تجارة الرق في أنغولا مرتبطة بالواقع العنصري وعندما أعلن بأنه غير قانوني (أكرر غير قانوني) في سنة 1836 من قبل الماركيس دو سا دا بندييرا، مباشرة بعد ذلك ظهر الاهتمام لسلع أخرى، وفي الحالة هذه الصمغ. وبالفعل، تم ترسيم إلغاء العبودية في أنغولا فقط في سنة 1878. وسبق أن حدثت في هذه الفترة حركات عصيان ضد البرتغاليين. وكان ذلك أيضا عشية مؤتمر برلين حيث رسمت القوى الأوروبية من سنة 1883 إلى سنة 1885 على الخريطة الجغرافية الحدود الإقليمية الجديدة لإفريقيا الجنوبية.

وقسموا الأقاليم كما تقسم كعكة عيد الميلاد. لقد تسبب الانجليز والألمان والبلجيكيين والفرنسيين والبرتغاليين في تعاسة عدة أجيال. وفي الوقت الحاضر، في أنغولا، من الشرق إلى الجنوب مرورا بالشمال، تم فصل عائلات بأكملها من جراء رسم الحدود التي تركها مختلف البلدان المستعمرة.

ولقد أخذ المستعمر في أنغولا لوجهات أخرى، أكثر من مائة ألف عبد في السنة. من الصعب الحصول على الرقم الصحيح بخصوص إبعاد العبيد ما بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر. والبعض يقدرون عدد المبعدين ب14 مليون، وهذا غير صحيح.

سيداتي، ساداتي،

نظرا للوقت القليل الذي نتوفر عليه، استسمحكم لأنني ركزت كل تفكيري على أبناء إفريقيا المشاهير جاعثو المثل العليا السياسية التي ساعدت إفريقيا الأم للتخلص من الاضطهاد من اجل الكرامة والحرية والوحدة والسلم والازدهار والتنمية.

لقد شهدت إفريقيا فقدان العديد من أبناءها، الذين نقلوا كعبيد في ظروف غير إنسانية من الدونية وأعيدوا بدون كرامة.

ولم يكن بإمكان إفريقيا التي كانت ضحية النهب والنزاعات في إطار التوسع والعدوان والاستعمار الأجنبي بسبب ثرواتها، أن تبقى من دون حماية إلى ما لا نهاية، لأن هذه الأحداث نفسها تسببت في عدم المساواة ونمت الشعور الوطني لدى الأفارقة.

وكانت الفترة الفاصلة ما بين الحربين حاسمة بحيث أدت إلى تغيرات معتبرة. ولقد غير النزاعان العالميان الكبيران العلاقات المتبادلة للقوة ما بين الدول، ومارسا تأثيرا مهما على المستوى الديموغرافي والاقتصادي وفي الهياكل الاجتماعية وهيئوا شروطا لظهور أفكار جديدة بصفة ملموسة على المستوى الإفريقي، ولا يمكن أن يمر كل هذا مرور الكرام بالنسبة للمؤرخين أو أولئك الذين يهتموا بالأبحاث التاريخية.

وعلى مستوى حركة الأفكار، لقد ناضلت عدة عوامل لصالح تفهم أكبر للاستعمار. لقد مثلت معرفة وتأثير كل ما حدث في العالم، وعلى الخصوص في أوروبا والولايات المتحدة وأحداث روسيا سنة 1917 دعما للحق في الاستقلال بالنسبة لكل الشعوب المستعمرة. وكانت نتائج المؤتمر الذي انعقد في بروكسيل سنة 1927 والذي شارك فيه السادة سوكارنو ونهرو (من آسيا) ولمين سنغور (من السنغال) توفي في الزنزانات الفرنسية والسيد كويات رماه النازيون بالرصاص سنة 1940، إشارات للمبادرات التي اتخذها بعض المثقفين للتنديد بعدم التسامح الموجود في إفريقيا وفي آسيا. وهكذا ولدت مضغة من الوعي الوطني وارتبطت بأخرى.

واتخذت مبادرات أخرى، على سبيل المثال، تنمية أدب يتمثل في دراسة ظروف المعيشة في الأقاليم تحت الإدارة الاستعمارية، على مستوى الدين حيث يعتبر الشعور الديني كعنصر من السياسة، أكثر أهمية من الوحدة أو القربى اللغوية، قصد تكوين أمة. على سبيل المثال، يمكن ذكر في أوروبا، الاختلافات ما بين الهولنديين والفلمنديين، الصرب والكروات، التشيك والسلوفاك، الصرب والبلغار، الخ...

وهناك حالات أخرى تتعارض مع هذه التأكيدات على سبيل المثال: بني الاتحاد الألماني على الرغم من الاختلافات الدينية؛ لم يكن باستطاعة العقيدة الدينية المشتركة تفادي القطيعة ما بين السويديين والنرويجيين، الخ...

وفي هذه الفترة ظهرت البوادر الأولى لتأكيد هوية الرجل الأسود التي تمتزج بإفريقيا.

وتوالت الاجتماعات والمؤتمرات وأعتبرت أسماء مثل الفيلسوف-المؤرخ وليمس أ.ب. ديبوا (إفريقي-أمريكي) وكذلك أب الإفريقانية منذ المؤتمر الإفريقي لباريس سنة 1919، سيلفستير وليامس، من تيمتي، أنه يحق للأفارقة أن تكون لهم أرضهم الخاصة، وشخصيتهم الخاصة وهويتهم الخاصة وأن يعاملوا كبشر(وهذه الجملة جزء من البيان الذي صادق عليه المؤتمر الثالث سنة 1923).

وبالفعل، كان يعتبر بأن المستعمر بدون تاريخ له وبدون ماضي وبدون حضارة حقيقية وبدون حقوق وغير قادر على الحكم وكسول وغالبا ما أنزل إلى فضالة بشرية، بدون شخصية وخاضع لثقافة مفروضة لأنه يشعر بأنه مهجور، بدون ثقافة ولا عادات وتقاليد.

وكانت لديبوا اتصالات مع مثقفين أفارقة شبان يدرسون في الولايات المتحدة وفي انجلترا، من ضمنهم جون شيلمبوي الذي قاد انتفاضة سنة 1915 في نيتسالانديا سابقا (حاليا مالاوي)، والدكتور ناندي أزيكيوي (من نيجيريا) الذي أصبح فيما بعد رئيس نيجيريا، والدكتور كوام نكروما، الذي أصبح فيما بعد رئيس غانا، والدكتور هاستينغس كامو بامدا، الذي أصبح بعد ذلك رئيس مالاوي، بعد أن سبق أن نفي خلال أكثر من ثلاثين (30) سنة والذي عمل كطبيب في انجلترا.

هؤلاء الرجال بأفكارهم الذين أرغموا السلطات الاستعمارية، في بلدانهم على التوالي، للاعتراف بأن الاندماج السياسي للأفارقة حقيقة. وآخرون، كـــــأزيكيوي خلال عودتـــــه لنيجيريا، نشر كتابه تحت عنوان " Renascent Africa " في سنة 1937 أين مجد النهضة الثقافية للإنسان في إفريقيا.

كان أزيكيوي يقول بأن يعلم للإفريقي لكي ينهض ويصبح إنسانا مضيفا بأن " الإفريقي أسهم الكثير في تاريخ البشرية، وبأن أفارقة القرن العشرين مع إفريقيا الناهضة سيكونون عنصرا مهما يجب أخذه بعين الاعتبار". ومن جهته، كان نكروما يقول في كتابه بأن " إفريقيا ينبغي عليها أن تتحد، ميلاد الإفريقانية والشخصية الإفريقية في السياسة العالمية".

وحدثت دائما خصومات سياسية ما بين الأفارقة في إفريقيا، كما رأينا ذلك قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، المجموعات الجهوية المختلفة، على سبيل المثال مجموعة منروفيا والدار البيضاء مقسمين ما بين عصريين ومتشددين.

سيداتي، ساداتي،

من الضروري أن أذكر من بين من أذكر، مجموعة أفراد لم يرغبوا مبدئيا الانفصال عن الوطن الأم الاستعماري إلى غاية الحرب العالمية الثانية، ومثال ذلك السنغال، أحد أول الأقاليم أين كان بالإمكان رؤية حياة سياسية نوعا ما لأول مرة، كان هناك أفارقة مثل بليز ديغني، أول افريقي انتخب نائبا سنة 1917 والذي كان جد مناهض لكل فكرة انفصال عن فرنسا. وذهب حتى الى التصريح أمام غرفة النواب سنة 1927 ما يلي:"أنا من فئة الأفارقة الذين لن يقبلوا أبدا بأن يقال لهن بأن نهاية الاستعمار الفرنسي ينبغي أن تعني بالنسبة لنا استقلال أين نكون الملاك الوحيدين"انتهى ما جاء بالتصريح.

وصرح مثقف آخر السيد لمين غي، مرشح للانتخابات التشريعية سنة 1936(أذكر ما جاء به): "حب كل فرنسيي السنغال...هو للوطن الأم". انتهى ما جاء بالتصريح.

وطبيعة هذه التأكيدات هي المواصلة الفرنسية لأنه كما كتب في كتابه، خط السير الإفريقي، أذكر:"يتلخص برنامجنا في صيغة بسيطة: فئة واحدة من الفرنسيين لها نفس الحقوق حيث أن الكل يخضع لنفس الواجبات". انتهى ما جاء بالتصريح.

وحتى لوبولد سيدار سنغور، الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لجمهورية السنغال، كانت له نفس الرؤية وكتب سنة 1945، أذكر (لم ينف سنغور وجود المشكل الاستعماري) "في الحقيقة كان المشكل الاستعماري مشكلا إقليميا وإنسانيا وكان ينبغي على باريس أن تتزعم الإقليم كالرأس على القلب والأحشاء". انتهى ما جاء بالتصريح.

وفي نفس هذه الفترة جاء سنغور بمفهوم الزنوجة وبررها كايديولوجية ثقافية محضة. وكانت صيغته الآتية: "أولا الثقافة،

ثم الثقافة". وكان حزبه، التجمع الديمقراطي الإفريقي، الذي تم تأسيسه سنة 1947، يناضل من أجل عقيدة إصلاحية ولا يرغب في الانفصال عن الواقع الاستعماري، كان يزعم الحصول من السلطة الاستعمارية على نظام محسن عن طريق المبادئ المدونة في الدستور الفرنسي لسنة 1946 والذي كان يوصي بالتدابير الموجهة لبعث التنمية في البلدان الإفريقية.

فلنترك هذه التأكيدات جانبا ولكي لا نبتعد من موضوعنا، ألخص لكم بعض الحوادث التي جرت إلى غاية الستينات (60)، عشرية الاستقلال، لاسيما استقلال المستعمرات الفرنسية.

من 15 إلى 21 أكتوبر 1945، خلال المؤتمر الإفريقي الخامس بمانشستر وجه نداء صادقت عليه الشعوب المستعمرة، حرره الدكتور كوان نكروما، والتي كانت أحد حرم المؤتمر. وفي هذا المؤتمر فإن نداء مانشستر صاغ بوضوح "المطلب المسبق للاستقلال السياسي المباشر وغير المشروط". وخلال هذه الملتقى، حضر الزعماء أمثال: إضافة إلى كروما، جومو كينياتا (من كينيا)، ولاس جونسون (من سيبرا ليون). وأتذكر أيضا ميلاد صحافة شعبية مناهضة للاستعمار في إفريقيا (الثلاثينات) من تنشيط تونسي أسسها الدكتور الحبيب بورقيبة (الذي أصبح فيما بعد رئيس تونس).

وفي المغرب فإن ناشر عمل الشعب كان محمد حسن الوزاني وظهر في كوت ديفوار كشاف كوت ديفوار بالإضافة لـ African pilot West للدكتور أكيزيوي الذي بعث أسس الحركات الوطنية في نيجيريا.

وكان الالحاح لمنح الأولوية للحرية لكل مستعمرة، وحيث أن كروما الناطق الأكثر فصاحة عندما كان يقول في عمله

المثار "الحرية تفرض جهد لا يبالي بالتعب من جميع المعنيين" انتهى ما جاء بالتصريح. وبعد ذلك تتابع استقلال كل من الهند والباكستان سنة 1947.

وخلال مؤتمر باندونغ سنة 1955، مثل موضوع تصفية الاستعمار للأقاليم التي لا زالت موجودة تحت الهيمنة الأجنبية إحدى النقاط الأكثر أهمية للحدث. وشارك العديد من الزعماء الأفارقة الأسيويين المستقبليين في المؤتمر. بدأ التعرف على إفريقيا بصفة أفضل وبدأ مسار استقلالها.

أفضل أن لا أكون فصيح، ومع ذلك فإن التناقضات الإفريقية التي عرضتها بخصوص الاستعمار ستتواصل فيما بعد حتى ضمن منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست يوم 25 ماي سنة 1963 بأديس أبيبا، في إثيوبيا.

وكان الهدف الرئيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية منذ تأسيسها يتمثل فيما يأتي:

أ) تعزيز وحدة وتضامن الدول الإفريقية والملغاشية.

ب) تنسيق وتكثيف التعاون بالإضافة للفضاءات الواجب تقديمها لمنح ظروف معيشة أحسن للشعوب الإفريقية.

ت) الدفاع عن سيادتهم وسلامتهم الترابية واستقلالهم.

ث) القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله.

ج) تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والتصريح العالمي لحقوق الإنسان.

من أجل بلوغ هذه الأهداف، يتعين على الدول الأعضاء تنسيق وتوحيد سياستهم العامة في المجالات الآتية:

أ) السياسة والديبلوماسية.

ب) الاقتصاد والنقل والمواصلات.

ت) التربية والثقافة.

ث) الصحة والنظافة والتغذية.

ج) العلوم والتكنولوجيا.

ح) الدفاع والأمن.

وتحولت منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي بعد تسع وثلاثين (39) سنة، بعد بلوغ أهداف استقلال القارة. إفريقيا ليست موحدة، وتثبت ذلك العديد من النزاعات الموجودة منذ سقوط الاستعمار البرتغالي والتي يجرها البعض إلى غاية الوقت الحاضر.

في زمن منظمة الوحدة الإفريقية، حتى إبان كفاح شعوب المستعمرات البرتغالية السابقة وشعوب أخرى لاسيما إفريقيا الجنوبية(زمبابوي حاليا)، وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) ونهاية نظام التمييز العنصري في إفريقيا الجنوبية، قليل من البلدان التي كانت مستقلة في ذلك الوقت، كان بإمكانها أن تنجز تماما مع القيود الموافقة المصادق عليها (منظمة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية، عدم الانحياز) باب العقوبات ومقاطعة الاستعمار البرتغالي والنظام المتمرد لسالسبيري ونظام التمييز العنصري الذي كان يسود في جنوب إفريقيا بالإضافة للاحتلال السابق لإقليم ناميبيا من قبل النظام العنصري لجنوب إفريقيا.

هذا يعني انه من وجهة نظر اقتصادية، يمكن بعض الدول تطبيق عقوبات ترجع لتبعيتهم الخاصة.

وهكذا بإنشاء منظمة SADOC حققت بعض الدول قليل من التقدم لتغيير الوضع الراهن. حدثت تغييرات معتبرة فقط مع زوال الاستعمار البرتغالي الذي تبع باستقلال ناميبيا وبإلغاء التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

عند تدرس التقدم الذي أنجزته قارتنا على الرغم من الاضطهاد الذي مارسته قوى الاستعمار المتواجدة كفرنسا وانجلترا والبرتغال، وعندما نلاحظ اليوم بأننا بصدد تكوين دول مستقلة سياسيا، من الضروري التنويه بالذين ساهموا في هذه الحقيقة الأكيدة. وبطبيعة الحال فإن أعداءنا وخصومنا لن يتوقفوا عن العمل.

وبالأمس كان يستقبل ترسانة عسكرية من الحلف الأطلسي القديم التي استعملت عدة مرات ضد الوطنيين الأنغوليين، وبعد الحصول على استقلالنا، اليوم، وعلى الرغم من التحولات العميقة التي حدثت في العلاقات الدولية، فإن هذا يعني بالنسبة لهم خنجر مغروس في كبرياءهم لأنهم كانوا يعتبرون ولا زالوا يعتبرون أنفسهم كائنات متفوقة ومتحضرة، والحالة هذه كان البرتغاليون ينعتون الأنغوليون بالأهالي البدائيين.

وهذه رؤية استعمارية جد ضيقة حيث أن الاختلافات تجاه الأنغوليين (حسبهم) موجودة على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وهكذا تم جمع الأنغوليين كالآتي:

1. أهالي بدائيين، الذين يحتاجون فقط الأشياء البدائية.

2. الأهالي والتطور، فئة اجتماعي مكونة من عدة أصناف حسب عدد ونوع الضرورات الجديدة المثارة، والتي ترجع للاتصال مع الأوروبيين.
3. السكان الأصليين المتطورين، الذين يحتاجون حضور بورجوازي أوروبي صغير.

من وجهة نظر البحث عن مواد الاستهلاك، عرف المستعمرين البرتغاليون الأنغوليين كما يأتي:

1. الأصليين: الذين يستطيعون العيش تماما في نظام اقتصاد العائلة أو القرية عن طريق القطف والصيد وأين لا يساهموا في السوق الاقتصادي أو يبيعون فقط ما هو ضروري.
2. الأصليين الآخرين: الذين ينتجون ولكن يلجئون للسوق لشراء كل مواد الاستهلاك، كانوا عمال معزولين عن قبائلهم.

وهذا التقسيم الاجتماعي الذي يستعمل عوامل استيعاب الحضارة الأوروبية والمشاركة في اقتصاد المقايضة، يهدف إلى تبرير ضرورة الاستيطان البيض الأوروبي في أنغولا للتمكن من قيادة وتأطير الأفارقة.

وهكذا انتقل السكان البيض بين سنة 1940 وسنة 1960 من 45.000 إلى 175.000 نسمة.

وهكذا تكونت أنغولا خلال الفترة الاستعمارية إلى مستعمرة استيطانية. وكانت نسبة النمو المتوسطة للسكان البيض 7,9 % ما بين 1940 و1950 وانتقلت في العشرية الموالية إلى 12 % بالإضافة إلى نسبة الذكور في السكان التي كانت تبلغ 60,6 % في

سنة 1940 وارتفعت إلى 50% في سنة 1950 وإلى 55,9 % في سنة 1960. وكانت النسبة المئوية للذكور جد مرتفعة فيما يخص السكان البيض على حساب السود والملونين، لأنه من جهة، نسبة المواليد جد منخفضة، ومن جهة أخرى، يرجع ذلك أساسا لتدفق الهجرة المشكلة من الذكور.

وفي الحقبة الاستعمارية، كان مواطنينا منبوذون لاسيما من المراكز الحضرية. ولم تكن تعلم اللغات الوطنية في المدارس وحتى في الكنيستن حيث تستعمل اللغة البرتغالية. أكثر من ذلك، فإن أساقفة الكنيسة الكاثوليكية كانوا معينين من سالازار، الوزير الأول في البرتغال.

والأعمال الشاقة ودفع الضرائب هي أيضا عوامل أخرى انضافت لعناصر أخرى أدت بالوطنيين الأنغوليين لحمل السلاح وطرد المستعمر من بلدنا.

نظرا للوقت الممنوح لي، يجدر بي التأكيد بأنه تمت استعادة كرامتنا بفضل الاستقلال الوطني، لم يكن خيار آخر للشعب الأنغولي سوى حمل السلاح للتمكن من حقوقه غير القابلة للتصرف.

تاريخ استقلالنا هو 11 نوفمبر 1975، ويمثل بالنسبة لنا الأنغوليون تكريس رغبة كبيرة بلغها محاربي الحرية.

ولقد تكبدنا العديد من القتلى والجرحى والمعطوبين والمفقودين خلال الكفاح المسلح. وبعد ذلك، تخللت فترة أخرى من الكفاح طوال عملية السلام الجارية، وهي فترة انهزام القوى الداخلية الحليفة للاستعمار والامبريالية.

أشكركم على انتباهكم.

كلمة اختتام الملتقى
معـالي وزيـر المجاهـدين
محمد الشريف عباس

باسم الله الرحمـــن الرحيم و به نستعين
و صل و سلم اللهم على أشرف المرسلين ، و بعد ،

- السادة الأكارم ضيوف الجزائر
- السيدات و السادة إطارات الدولة الجزائرية
- رجالات الفكر و التاريخ و الثقافة و الإعلام
- أيها الملأ الكريم

السلام عليكم جميعا و رحمة الله

أدعو الله أن يلهمني الرشد ، و يجلو العقدة من لساني يفقه قولي، في حضرة رجال و نساء مطاياهم المعرفة وقبلتهم الحقيقة وديدنهم إرضاء الضمير .

فاليهم جميعا أسدي كل آيات التجلة و التقدير والامتنان، لقد أفعمت نفوسنا بما توارد من أفكار وتحاليل ومعلومات أضفت جوًّا خالصا من المعرفة على ملتقانا العلمي هذا الذي تصدى لإشكالية "الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي ".

بالأمس شرفنا فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمساهمة جامعة أطرت لجل محاور الملتقى فأفردت لتاريخ الاحتلال الفرنسي لبلادنا مجالا ضافيا نصّصت فيه على طابعه العدواني ، الذي داس على الأعراف و القوانين الدولية السائدة منذ القرن التاسع عشر في أوربا نفسها و ما تبعها من قوانين وتشريعات، و بيّن فخامته ما كانت تحظى به الجزائر كدولة ذات سيادة من احترام و تقدير ، و ما تلتزم به من مسؤوليات إقليمية و دولية متضمنة في اتفاقيات مع كبريات القوى في الغرب بدءا بالولايات المتحدة وبريطانيا و فرنسا نفسها .

وتطرق كذلك إلى الطابع الإجرامي الاستعدائي والإبادي للجزائريين من قبل الحملة العسكرية الفرنسية التي لم تذر مكونا واحدا للنسق الاجتماعي والهوية الوطنية ، و المعالم الشخصية للأمة والمصالح المادية للشعب ، إلا و مارست ضده سياسة الإبادة و التغييب .

وأفاضت كلمته فيما بين الإستعمار كحقيقة مفروضة بحد السيف تترجم أبشع ما في الإنسان من جشع و بربرية و مأساة ، و ما في الجدل السياسي ، الذي تسعى بطاناته إلى تأجير الحقيقة الثابتة في علاقات الأمم و الشعوب للمصالح و المنافع العرضية، من تداخل مبيت ، و أهداف مدسوسة ، تنمّ عن سوء نية و سوء تقدير لتطور الوعي الإنساني ، و استمرار الرؤية الدونية عند بعض الدوائر في الغرب لشعوب جنوب المتوسط .

لكأننا بالعقل الغربي حامل الوعي الإنساني المعاصر لا يؤمن حتى بمسلماته المنهجية و المعرفية في وحدة الجنس الإنساني و في قابليته للتطور والارتقاء ، و لا يحترم منظومة القيم التي تصالح عليها في الحرية و العدالة و حقوق الإنسان و ما إلى ذلك من قيم إنسانية أخرى ، و شر البلية ما يضحك .

و قد تلت كلمة رئيس الجمهورية محاضرات ونقاشات أفحمت بالحجة و القرينة ظاهرة الاحتلال وتداعياتها و أخطارها و آثارها ، و كيف أنّ هذه الظاهرة و إن تغيرت أساليبها ما تزال في جوهرها واحدة .

و إن كنت من الذين تتبعوا بشغف معظم المداخلات ، ولا أجد في نفسي حجة للمفاضلة بينها جميعا ، فأنوه بكل من تدخلوا على ما تفضلوا به علينا من فكر بسطوا فيه من الوضوح والشمولية والتحليل لظاهرة الاستعمار المباشر والمبطن، العسكـــري و السياســـي، الثقافي و الإيديولـــوجي، المـــاضي

والحاضر ، و أخطاره علينا ، و ضرورة مقاومته بنجاعة المناعة والمؤالفة بين وسائل وإمكانات الدول و طاقة و استعداد الشعوب لذلك ، وهي المقاومة المفروضة علينا من أجل وجودنا المادي وسيادتنا السياسية و استمرارنا الحضاري. ما كان بحق درسا حصيفا ، لا يبقي لذوي النوايا المبيتة و لا النفوس المريضة أي حظ في استغباء الآخرين ، أو القفز على الحقيقة ، مؤسسا بذلك تواصلا ما بين الفكر الحر للمجتمع المدني في الجزائر مع الفكر السياسي الملتزم بالدفاع عن حقوق و مقومات ومصالح الأمة في أعلى هرم الدولة ، الذي يستجلي كل الغموض عن دراية و اقتدار و معرفة كل خبايا العلاقات الدولية الراهنة .

السيدات الفضليات
السادة الأفاضل

إن الجزائر لئن كانت بالأمس معقلا لدعاة الحرية والسيادة و الكرامة ، فهي اليوم معقل لدعاة الحوار الحضاري والفكري و التكامل و الاندماج في ظل الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة ، و المصالحة مع الذات و بين الشعوب .

و قد جسدت سياسة فخامة رئيس الجمهورية هذا المسعى في الداخل و في الخارج .

و إني لأنوه بجهودكم في هذا الملتقى الذي نسعى من خلالـــه إلى خدمة الحقيقة و إقـــامة جسور تعاون وتكامل بين الأمم دون حقد و لا ضغينة ، و لا أحسبكم أنتم رجال الفكر و أئمة المعرفة و قادة ثورة الحق والحرية إلا أول المبشرين بعصر السلم الإنساني والتقدم و الرقي .

أشكركم و أدعو المولى أن يسدد خطاكم متمنيا لكم إقامة طيبة في بلدكم و عودة ميمونة لأوطانكم.

angolais n'avait d'autre choix que de prendre les armes pour faire prévaloir ses droits inaliénables.
La date de notre indépendance est le 11 novembre 1975, c'est pour nous angolais, la consécration d'un immense souhait atteint par les combattants de la liberté.
Nous avons eu plusieurs morts et blessés, mutilés et disparus durant la lutte armée.
Ensuite, a suivi une autre période de lutte tout au long du processus de paix en cours, c'est celle de la défaite de forces internes qui se sont alliées au colonialisme et à l'impérialisme.

Je vous remercie pour votre attention.

و أشكر كل من ساهم في إنجاح فعاليات هذا الملتقى من منظمين و مشرفين و رجال إعلام واتصال، و هنيئا لنا جميعا بعيد الاستقلال و الشباب، الذي هو عيد كل الأحرار في العالم.

المجد للوطن
و الخلود لشهدائنا .

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته .

aujourd'hui, nous sommes en train de constituer des Etats politiquement indépendants, il est nécessaire de rendre hommage à tous ceux qui ont contribué à cette réalité indiscutable. Nos ennemis et nos adversaires ne vont, certainement pas, croiser les bras.

Si hier, il fournissait tout un arsenal militaire de l'ancienne alliance atlantique lequel était utilisé plusieurs fois contre les patriotes angolais, nos indépendances acquises, aujourd'hui, malgré les profondes mutations opérées dans les relations internationales, signifient pour eux, un poignard traversant leur orgueil, car se considérant et se considèrent toujours comme des êtres supérieurs, civilisés, en l'occurrence les portugais qui traitaient les angolais tugais qui traitaient les angolais comme des indigènes primitifs.

C'est une vision colonialiste très réductrice dont les différences (selon eux) vis-à-vis des angolais existaient aux niveaux culturel et socio-économique.
Ainsi, ils ont regroupé les angolais de la manière suivante :

1) Des indigènes primitifs, ceux qui nécessitent, uniquement les choses rudimentaires.
2) Indigènes et évolutions, étaient une catégorie sociale composée de plusieurs couches selon le nombre et type de nouvelles nécessitées suscitées, et qui sont dues au contact avec les européens.
3) Autochtones évolués, ceux qui avaient besoin de la présence d'un petit bourgeois européen.

Du point de vue de recherche de biens de consommation, les colonialistes portugais ont défini les angolais de la manière suivante :

1) Les natifs : Ceux qui pouvaient vivre entièrement dans un régime d'économie familiale ou de village par le biais de cueillettes, de pêche et de chasse qui ne contribuent pas dans le marché économique ou qui vend à peine l'indispensable.

2) D'autres natifs : Etaient ceux qui produisaient mais recourraient au marché pour acheter tous les biens de consommation, ils étaient ouvriers et retirés de leurs tribus.

Cette division sociale qui utilisait les critères d'assimilitation à la civilisation européenne et de participation à l'économie de troc, visait à justifier la nécessité d'un peuplement blanc européen en Angola pour pouvoir diriger et encadrer les africains.
Ce faisant, la population blanche est passée entre 1940 et 1960 de 45.000 à 175.000 habitants.

C'est ainsi que l'Angola s'est formé durant l'époque coloniale, en une colonie de peuplement. Le taux de croissance moyen de la population blanche était de 7,9 % entre 1940 et 1950, passa pour la décennie suivante à 12 %, en plus du taux de masculinité de cette population qui était de 60,6 % en 1940 augmenta de 50 % en 1950 et à 55,9 % en 1960. Le pourcentage des adultes était, également, très élevé en ce qui concerne la population blanche au détriment des noirs et métisses, car d'une part, le taux de natalité était très bas, et d'autre part, cela est dû essentiellement aux flux migratoires composés d'adultes.

Durant l'époque coloniale, nos nationaux étaient bannis, surtout, des centres urbains. Les langues nationales n'étaient pas enseignées dans les écoles et même dans les églises, on utilisait la langue portugaise. Pis encore, les évêques dans l'église catholique étaient nommés par SALAZAR, le premier ministre du Portugal.

Les travaux forcés et le paiement des impôts étaient aussi, d'autres facteurs qui se sont greffés à d'autres éléments qui ont poussé les patriotes angolais à prendre les armes et chasser le colonisateur de notre pays.

Vu le temps qui m'est imparti, il est bon de souligner que notre dignité a été reprise grâce à l'indépendance nationale, le peuple

On insistait pour donner la priorité à la liberté de chaque colonie, vu Krumah était le porte-parole le plus éloquent quand il disait dans l'œuvre suscitée «la liberté implique un effort infatigable de la part de tous les intéressés » fin de citation. Ensuite, se succédèrent les indépendances des Indes et du Pakistan en 1947.

Durant la conférence de Bandung en 1955, le thème pour la décolonisation des territoires encore sous domination étrangère constitua un des points les plus importants de l'événement. Plusieurs futurs leaders afro-asiatiques participèrent à la conférence. On commença à connaître mieux l'Afrique et le processus pour son indépendance.

Je préfère ne pas être trop disert, cependant, les contradictions africaines que je viens de vous exposer vis-à-vis de la colonisation vont continuer plus tard au sein même de l'OUA, l'organisation de l'unité africaine qui a été fondée le 25 mai 1963 à Addis Abeba, Ethiopie.

L'objectif principal de l'O.U.A. depuis sa fondation était celui de :

a) Renforcer l'unité et la solidarité des Etats africains et Malgaches.
b) Coordonner et intensifier leur coopération ainsi que leurs espaces pour offrir de meilleures conditions de vie aux peuples d'Afrique.
c) Défendre leur souveraineté, leur intégrité territoriale et leur indépendance.
d) Eliminer le colonialisme sous toutes ses formes.
e) Favoriser la coopération internationale en tenant compte de la charte des nations unies et la déclaration universelle des droits de l'homme.

Pour atteindre ces objectifs, les Etats membres devront coordonner et harmoniser leurs politiques générales dans les domaines suivants :

a) Politique et diplomatie.
b) L'économie, transports et communications.
c) Education et culture.
d) Santé, hygiène et nutrition.
e) Sciences et technologie.
f) Défense et sécurité.

L'O.U.A. s'est transformée en unité africaine (U.A) après trente neuf (39) ans, une fois que les objectifs pour l'indépendance du continent avaient été atteints.
L'Afrique n'est pas unie, cela est prouvé par les nombreux conflits qui existent depuis la chute du colonialisme portugais et que certains traînent jusqu'au jour d'aujourd'hui.

Au temps de l'O.U.A., même durant la lutte des peuples des ex colonies portugaises et d'autres peuples spécialement de l'Afrique australe (l'actuel Zimbabwe), le sud-ouest africain (Namibie) et la fin du système de l'apartheid en Afrique du sud ; peu de pays à l'époque indépendants, pouvaient accomplir intégralement, avec les restrictions pertinentes adoptées (O.N.U., O.U.A., Non-alignés), le chapitre des sanctions et boycotts au colonialisme portugais, au régime rebelle de Salisburie et au système de l'apartheid qui régnait en Afrique du sud ainsi que l'ex occupation du territoire de la Namibie par le système raciste de l'Afrique du sud.

Cela sous-entend que du point de vue économique, certains Etats pouvaient appliquer des sanctions dues à leur propre dépendance.
Ainsi avec la création de la SADOC, peu de progrès ont été réalisés par certains Etats pour changer le statut quo. Il eut quelques changements notables uniquement avec la disparition du colonialisme portugais qui a été suivi par l'indépendance de la Namibie et l'abolition de l'apartheid en Afrique du sud.

Quand nous examinons, aujourd'hui, les progrès réalisés par notre continent malgré l'oppression exercée par les forces colonisatrices présentes comme la France, l'Angleterre et le Portugal, lorsque

Il eut, toujours en Afrique, des querelles politiques entre africains, comme nous l'avons vu plus tard, avant la fondation de l'O.U.A. en 1963, les différents groupes régionaux, par exemple le groupe de Monrovia et de Casablanca divisé entre modernes et radicaux.

Mesdames, Messieurs,

Il est nécessaire, de citer entre autres, un autre groupe d'individus qui en principe n'ont jamais voulu se séparer de la mère patrie coloniale jusqu'à la seconde guerre mondiale, par exemple au Sénégal, un des premiers territoires où on pouvait observer pour la première fois une certaine vie politique, existaient des africains comme Blaise Diagne, le premier africain élu député en 1917 et qui était très hostile à toute idée de séparatisme avec la France. Il arriva même à déclarer en 1927 à la chambre des députés, je cite : « Je suis de cette catégorie d'africains qui n'accepteront jamais qu'on leur dise que la fin de la colonisation française doit signifier pour nous, une indépendance où nous serons les uniques propriétaires » Fin de citation.

Un autre intellectuel Mr. Lamine Gueye, candidat aux élections législatives de 1936, proclama (je le cite) « L'amour de tous les français du Sénégal... c'est pour la mère patrie » fin de citation.
La nature de ces constatations était la continuité française car comme il a écrit dans son livre, l'itinéraire africain je cite «notre programme se résume à une formule simple : une seule catégorie de français a les mêmes droits étant donné que tous sont soumis aux mêmes devoirs ». Fin de citation.

Même Léopold Sedhar Senghor, devenu plus tard le premier président de la république du Sénégal, avait à l'époque la même vision et avait écrit en 1945 ; je cite (Senghor n'a pas nié l'existence du problème colonial) «le problème colonial était en vérité un problème provincial, humain, et que Paris devrait

chapeauter la province, comme la tête sur le cœur et les viscères » fin de citation.

C'est à la même époque que Senghor inventa la négritude et la justifia comme une idéologie purement culturelle. Sa formule était la suivante : « Premièrement la culture, ensuite la politique ». Son parti le RDA (Rassemblement Démocratique Africain) fondé en 1947 était pour une doctrine réformiste et ne souhaitait pas une rupture avec l'état colonial, il prétendait obtenir de l'autorité coloniale un système amélioré par le biais des principes consignés dans la constitution française de 1946, et qui préconisait des mesures destinées à lancer le développement dans les pays africains.

Laissons ces constatations de coté, et pour ne pas s'éloigner de notre thème, je vous synthétise certains événements qui ont eu lieu jusqu'aux années soixante (60), décennies des indépendances, surtout celles des colonies françaises.
Du 15 au 21 octobre 1945, durant le V congrès panafricain de Manchester, a été lancé et adopté un appel aux peuples colonisés, rédigé par Dr. Kwame Nkrumah, qui était un des sanctuaires du congrès.
Dans ce congrès, l'appel de Manchester formulait clairement « l'exigence préalable de l'indépendance politique immédiate et inconditionnelle ». Lors de ce forum, étaient présents entres autres les leaders comme : Outre Krumah, Jomo Kenyatta (du Kenya), Wallace Johnson (Sierra Leone). Je me souviens aussi de la naissance d'une presse populaire anticolonialiste en Afrique (les années 30) d'action tunisienne, fondée par le Dr. Habib Bourguiba (devenu plus tard le président de la Tunisie).

Au Maroc, l'éditeur de l'action du peuple était Mohamed Hassan El-Ouezani. En Côte-d'Ivoire est apparu l'éclaireur de la Côte-d'Ivoire ainsi que le West Africain pilot du Dr. Azikiwe, qui lança les bases pour les mouvements nationalistes du Nigeria.

idées d'une façon concrète à l'échelle africaine, tout cela ne peut passer inaperçu vis-à-vis des historiens ou à ceux qui s'intéressent aux recherches historiques.

Au niveau du mouvement d'idées, plusieurs facteurs ont milité en faveur d'une plus grande compréhension de la colonisation. La connaissance et l'influence de tout ce qui s'est passé dans le monde, spécialement en Europe et aux Etats-Unis, les événements de Russie en 1917 ont constitué un appui au droit à l'indépendance pour tous les peuples colonisés. Les résultats d'une conférence qui a eu lieu à Bruxelles en 1927, à laquelle participèrent Mrs. Sukarno, Nehru (asiatiques), Lamine Senghor (sénégalais) mort dans les geôles françaises, et Mr. Kouyate, fusillé par les Nazi en 1940, étaient déjà des signaux d'initiatives prises par certains intellectuels pour dénoncer l'intolérance existant en Afrique et en Asie. Aussi, un embryon de conscience national était né et s'est enchaîné à d'autres.

D'autres initiatives ont été prises, par exemple, le développement d'une littérature qui consiste en l'étude des conditions de vie dans les territoires sous administration coloniale, au niveau de la religion où le sentiment religieux était considéré comme un élément de la politique, plus important que l'unité ou l'affinité linguistique, en vue de former une nation. A titre d'exemple, on peut citer en Europe, les divergences entre hollandais et flamands, serbes et croates, tchèques et slovaques, serbes et bulgares, ect…

Il eut d'autres cas s'opposant à ces constatations par exemple : l'unité allemande a été construite malgré les divergences religieuses ; la foi religieuse commune n'a pas été capable d'éviter la rupture entre suédois et norvégiens ect…
C'est à cette époque là qu'apparaissent les premiers symptômes d'affirmation de l'homme noir qui se confondait avec l'Afrique.

Les réunions et les congrès se succèdent et des noms comme ceux du philosophe – historien Williams E.B. Dubois (afro-américain)

considérait comme le père du panafricanisme depuis le congrès panafricain de Paris en 1919, Sylvester Williams, de Trimté, le droit des africains à leur propre terre, à leur propre personnalité, à leur propre identité, à leur droit, et doivent être traités comme des êtres humains (cette phase fait partie du manifeste adopté par le III congrès de 1923.
En effet, le colonisé était considéré sans histoire, sans passé, sans une véritable civilisation, sans droits, incapable de gouverner, paresseux et souvent réduit à un déchet humain, dépourvu de personnalité et se soumettant à une culture imposée car se sentant abandonné, sans culture ni us et coutumes.

Dubois avait des contacts avec des jeunes intellectuels africains qui étudiaient aux Etats-Unis d'Amérique et en Angleterre ; parmi eux John Chilembwe qui dirigea l'insurrection de 1915 à l'ex Nyassalandia (aujourd'hui le Malawi), le Dr. Nandi Azikiwe (nigérian) devenu plus tard président du Nigeria ; le Dr. Kwame Nkrumah, devenu plus tard le premier président du Ghana ; le Dr. Hastings Kamu Banda, devenu ensuite président du Malawi, après avoir été exilé pendant plus de trente (30) ans exerçant en qualité de médecin en Angleterre.

Ce sont ces hommes qui avec leurs idées, ont forcé les pouvoirs coloniaux, dans leurs pays respectifs, à reconnaître que l'intégration politique des africains était une réalité. Les autres, tel que Azikiwe, lors de son retour au Nigeria, publia son livre intitulé Renascent Africa en 1937, où il exalta la renaissance culturelle de l'homme de l'Afrique.

Azikiwe disait qu'il enseignait à l'africain pour qu'il renaisse et devienne homme et rajoutant que «l'africain apporte beaucoup à l'histoire de l'humanité ; que les africains du 20è siècle avec l'Afrique ressuscitée seront un élément important à prendre en considération ». De son côté, Nkrumah, disait dans son livre que « l'Afrique doit s'unir, la naissance du panafricanisme est la personnalité africaine dans la politique mondiale ».

Le problème de l'esclavage croît en Angola en 1570 avec le « boom » sucrier au Brésil. L'Angola était devenu une source d'approvisionnement d'esclaves. Une année plus tard en 1571, la couronne portugaise ordonna la conquête d'Angola et le roi Dom Sebastiao, signa les documents relatifs à la fondation de la ville de Luanda, avant d'entamer une expédition au Maroc et disparaître à Alcacerquivir en 1575.
Après la mort du roi Dom Sebastiao, il eut une période de grande turbulence politique au Portugal qui a duré soixante (60) ans, durant laquelle les espagnols ont gouverné le Portugal laissant ainsi leurs colonies à l'abandon. Parmi elles, Angola qui a été occupée plus tard par les hollandais en faisant face à l'arbitraire et aux assauts des aventuriers. Entre-temps, le commerce d'esclaves continua toujours au détriment de l'Angola.
Pour ne pas abuser de votre temps, je dirai que les portugais étaient dépendants durant soixante (60) ans de 1580 à 1640 des espagnols qui les ont gouvernés ; mais cela ne signifie pas que les richesses d'Angola cessaient d'être pillées. D'autres colons aventuriers, hollandais, français, espagnols, anglais, en somme des européens qui continuèrent la sale besogne en nous traitant uniquement comme des esclaves noirs.

Ainsi, est apparu le racisme en tant que legs de l'esclavage. Aux Etats-Unis par exemple, jusqu'au jour d'aujourd'hui, les noirs sont privés de leurs droits civiques. Le racisme est un phénomène politico-social où certaines personnes traitent d'autres personnes en fonction de leurs origines raciales. Le trafic de l'esclavage en Angola, était lié au fait racial et quand il a été déclaré illégal (je répète illégal) en 1836 par le Marquis de Sa da Bandeira, juste après, s'est manifesté l'intérêt pour d'autres marchandises, en l'occurrence, la gomme. Effectivement, l'abolition de l'esclavage en Angola s'est officialisée uniquement en 1878. Déjà, à cette époque, il eut des mouvements d'insurrection contre les portugais. C'était, aussi, la veille de la conférence de Berlin où les puissances européennes ont tracé de 1883 à 1885 sur la carte géographique les nouvelles frontières territoriales de l'Afrique du sud.

Ils divisèrent les territoires comme on partage un gâteau d'anniversaire. Les anglais, les allemands, les belges, les français et les portugais, ont provoqué le malheur de plusieurs générations. Actuellement, en Angola, l'est au sud en passant par le Nord, les familles entières sont séparées par un tracé de frontières laissé par différents pays colonisateurs.

Le colonisateur en Angola, a emmené pour d'autres destinations, plus de cent mille esclaves par an. Il est très difficile d'avoir le chiffre exact concernant la déportation des esclaves ente le 17è et le 19è siècle. Certains estiment à 14 millions le nombre de déportés, ce qui est inexact.

Mesdames, Messieurs,
Etant donné le peu de temps dont nous disposons, veuillez m'excuser pour avoir concentré toute ma réflexion sur ces illustres fils d'Afrique, artisans d'idéaux politiques qui aidèrent l'Afrique mère à sortir de l'oppression pour une situation de dignité, de liberté, d'unité, de paix, de progrès et de développement.

L'Afrique a vu partir plusieurs de ses fils, transportés comme esclaves dans des conditions inhumaines, d'infériorité et rendus sans dignité.
L'Afrique qui a été victime de pillages et de conflits dans le cadre des expansions, d'agressions et de colonisations étrangères à cause de ses richesses, ne pouvait pas rester indéfiniment sans protection, car ces mêmes événements qui provoquèrent des inégalités ont fait croître un sentiment national entre africains.

La période qui sépara les deux grandes guerres a été fatale en situation engendrant de substantiels changements.
Les deux grands conflits mondiaux modifièrent les corrélations de force entre Etats, exercèrent d'importantes influences au niveau démographique, économique et dans les structures sociales, créèrent des conditions pour l'apparition de nouvelles

Golfe de Guinée jusqu'au royaume du Congo. A partir de là, ils commencèrent la pratique de l'esclavage car ils avaient besoin de la main d'œuvre pour les plantations de la canne à sucre. Ce travail là, devenait possible uniquement avec l'apport des esclaves qui prenaient soin de la terre et surtout grâce à leur nombre.

Savez-vous, mesdames et messieurs, que parallèlement au trafic d'esclaves durant ces voyages supposés être destinés aux découvertes, les portugais ont, toujours, associé le christianisme ; les colonisateurs portugais pour oppresser le peuple (du temps de nos royaumes) utilisaient toujours l'église et plus précisément la partie catholique, apostolique et romaine du christianisme. J'ouvre ici une parenthèse pour dire que cette pratique d'associativisme de l'église avec le colonialisme portugais est tellement ancienne, elle s'est terminée, uniquement, en Angola avec la chute du régime Salazariste le 25 avril 1974, donc il est important de graver dans notre mémoire pour tout ce qui se dit ici, constitue des aspects de l'histoire de la colonisation, où celle-ci (l'histoire) ne peut pas être effacée, sinon nous rendons un très mauvais service aux générations futures et à nous-mêmes qui se caractérise par la négation de la lutte héroïque du peuple angolais pour son indépendance et par la non-reconnaissance de ceux qui sont tombés au champ d'honneur en défendant les conquêtes atteintes durant la révolution victorieuse du peuple angolais.

Il est nécessaire de clarifier tout cela surtout en ce moment ici où chacun de nous expose les expériences des combats que nos peuples ont mené contre les différentes formes du colonialisme. Le colonialisme est le même, il peut avoir différentes formes mais il est, toujours, le même. Les peuples arabes, de l'Afrique du Nord, ont, aussi, affronté les envahisseurs sanguinaires qui sont arrivés au 15è siècle dans les caravelles et qui ont été très loin à la recherche de l'incertain, de l'inconnu, au nom d'une philosophie incongrue qui portait le slogan suivant : « Donner de nouveaux mondes au monde, j'irai là où il y a plus de terre ».

Avec l'ouverture de l'école de Sagres, comme à l'époque sous le nom d'école nautique de navigation en 1460, jusqu'à l'avènement de la république au Portugal le 05 octobre 1910, la politique coloniale portugaise avec l'aval de l'église a, toujours, commis des actes forçant les populations à l'esclavage (les portugais ont été les premiers à institutionnaliser le marché transatlantique des esclaves pour aller travailler dans les mines et les plantations du nouveau monde) comme ils ont été les derniers à l'abolir. Au 15è siècle, le même pays a créé aux îles des Açores et du Cap vert des modèles similaires dudit marché.

Le colonialisme portugais a utilisé l'esclavage et celui-ci a eu un impact significatif sur l'histoire d'Angola. Le Portugal, par le biais de l'esclavage, a obtenu des transformations sociales en Angola, du fait qu'il incitait les peuples à s'entre-tuer pour régner. Ainsi, plusieurs problèmes ont touché les différentes populations provoquées par l'intrigue du colonisateur. L'esclavage a transformé la structure familiale et la filiation. Les plus vieux se sont sentis menacés et ne pouvaient plus être des facteurs d'union de la communauté. Ils vivaient sous pression quotidiennement. L'exportation d'hommes plus que de femmes a eu des conséquences démographiques engendrant naturellement l'augmentation de la polygamie.

Le commerce d'esclaves et le racisme ont fait de celui-ci une marchandise, sans droits élémentaires ni dignité humaine. Certains auteurs s'interrogent si la recherche de l'or et des épices donne la primauté au christianisme ou au goût de l'aventure. Evidemment, je parle du passé historique colonial vécu par le peuple angolais. D'autres expériences s'insèrent dans la simultanéité des situations. A titre d'exemple, les français, espagnols, anglais, hollandais et russes en Sibérie, ect... s'entre-tuaient dans les hautes mers en vue de la conquête d'espaces, de vols de marchandises et même d'autres objectifs d'expansion pour installer les nouveaux colons.

Pour nous, angolais, cette rencontre a lieu dans un contexte de paix effective depuis cinq ans. Dans un passé récent et durant plusieurs décennies, le spectre de la guerre accompagna le quotidien du peuple angolais. Un peuple qui durant tout le parcours de la lutte anti-coloniale pour l'indépendance a bénéficié de l'aide nécessaire en provenance de pays amis pour devenir libre, souverain et mener à bien sa mission.

Plusieurs peuples ont aidé le nôtre et parmi eux le peuple algérien qui aussi, luttait contre le colonialisme français, dans les heures sombres de notre révolution. Après l'indépendance de l'Algérie, l'amitié entre nos deux peuples a été renforcée et nous avions toujours eu la solidarité et la coopération nécessaires pour que nous puissions atteindre nos objectifs qui nous ont conduit vers l'indépendance.

Plusieurs cadres angolais ont été formés ici en Algérie, et qui ont participé à la lutte pour l'indépendance, quelques-uns ne font plus partie de ce monde et d'autres sont, encore, engagés dans la phase de reconstruction de notre pays.
Il m'incombe, une fois de plus, en ce moment, de remercier votre peuple pour son aide.

Angola a été colonisé par un pays pauvre, sous-développé, qui s'appelle Portugal et qui se trouve ici tout près de votre pays.
Le colonialisme portugais avait comme objectifs, outre la domination (subjugation) des peuples d'Angola, des Mozambique, de la Guinée-Bissau, du Cap vert et de Sao Tome et principe, répandre ses desseins politiques, élargir ses frontières, consolider ses pouvoirs unilatéraux en utilisant la force et en imposant sa croyance.

Comme nous le savons tous, le colonialisme en tant que concept est l'idée de l'exploitation délibérée d'un autre peuple et ses habitants. De ce fait, sont apparues dans le monde d'anciennes colonies créées tout au long de la mer Méditerranée par la Grèce antique 600

ans avant J.C. et qui devaient résoudre le problème démographique étant donné que les zones rurales de la Grèce antique suffoquaient.

Jadis, les colonies n'ont jamais espéré devenir indépendantes des villes mères (comme il est de coutume actuellement) bien au contraire, elles contribuaient selon l'histoire à l'approvisionnement de la ville mère. A cette époque là, le colonialisme n'était pas considéré comme non souhaitable même quand les populations indigènes n'usufruitaient pas des bénéfices politiques. Le colonialisme était devenu inacceptable avec l'apparition du développement de la démocratie interne. Et déjà au XX siècle depuis la 1^{e} guerre mondiale, le phénomène du colonialisme est apparu avec les allemands, les anglais ect… avec la conquête d'autres territoires. Ces allemands et anglais considéraient les critiques contre le colonialisme d'inappropriées et, seulement, sont devenus partisans à partir de la création de la société des nations.

Mesdames, Messieurs,

Plusieurs de nos pays ont connu des moments très sombres et amers dominés par des pays qui implantèrent le colonialisme comme emblème au nom de l'exploration.

Mon pays, l'Angola, n'était pas une exception, nous avions connu une présence étrangère de 492 ans jusqu'à ce que nous atteignons notre indépendance nationale. Beaucoup de lassitude ! beaucoup de sacrifices ! plusieurs morts et blessés, plusieurs disparus, plusieurs destructions qui ont coûté énormément à mon pays. C'est cela, notre vérité historique !

Le peuple angolais a, aussi, connu la société pré-coloniale, il a vécu l'impact de la venue des portugais au 15è siècle qui changea grandement la nature et notre modus vivendi social. Les commerçants portugais s'établirent depuis 1482 et avancèrent jusqu'au îles de Sao Tomé e principe en 1485. Ils eurent le privilège de faire le commerce dans toute la côte africaine depuis le

Il est très agréable, pour moi, de me retrouver ici en Algérie, une fois de plus, dans ce pays qui a servi de berceau à plusieurs combattants de la liberté, aux représentants de plusieurs peuples, autrefois opprimés et amoureux de la paix et de la liberté.

Je me réjouis et je félicite les organisateurs de ces journées qui ont offert une opportunité de rencontre aux amis venus de divers pays pour qu'ils puissent exprimer des aspects qui constituent des expériences et des victoires de nos peuples.
Un remerciement spécial destiné à Mr. Le Ministre des Moudjahidine qui, sous le haut patronage de son Excellence le Président de la république algérienne démocratique et populaire Mr. Abdelaziz BOUTEFLIKA, organise le colloque international sous le thème «le colonialisme entre la réalité historique et la polémique politique ».

Mesdames, Messieurs,

Nous sommes très honorés le fait d'avoir invité notre pays à participer à cet événement et nous estimons qu'il est nécessaire pour les générations futures ; surtout celles des pays dont les populations ont souffert le joug du colonialisme et de l'oppression, qu'elles sachent combien de nos aïeux, et plusieurs des présents ici, ont dû s'assujettir et consentis beaucoup de sacrifices pour pouvoir brandir le flambeau de la liberté, de l'identité, de la souveraineté et de l'indépendance.

De nos jours, Mesdames et Messieurs, le monde est différent. Les défis que l'humanité affronte depuis la guerre froide et la chute des blocs, sont, aussi, différents. Le monde pouvait être meilleur avec la disparition des instruments de l'oppression coloniale, cependant, de nouvelles formes d'inégalités ont surgi dans celui-ci où la mondialisation est devenue un concept à la mode qui gagne de l'espace au milieu de ces polémiques.

FORUM INTERNATIONAL ORGANISE EN ALGERIE SOUS LE THEME DE « LE COLONIALISME ENTRE LA REALITE HISTORIQUE ET LA POLEMIQUE POLITIQUE »

Discours prononcé par son Excellence Luis Neto Kiambata, assesseur de la présidence pour les affaires des anciens combattants.

république d'Angola

une meilleure compréhension entre les Vietnamiens et les français, les turbulences actuelles que déchirent votre pays auraient été évitées. La prise de conscience a donc été bien tardive.

Mesdames,Messieurs,

Selon les informations reçues, le 23 février 2005 l'Assemblée nationale française a approuvé une loi, exigeant la reconnaissance pour le rôle positif tenu par la présence française d'outre-mer et la mise en valeur historique du sacrifice de soldats français sur ces territoires d'outre-mer comme il le mérite. Ce fait a suscité une large protestation du milieu politicien et historien français. On a requérir la suppression du projet de loi.

Citoyens d'un pays anciennement colonie française, pourtant, nous ne voulons pas rappeler les souvenirs douloureux du passé. Depuis cent ans, notamment au cours des dernières décennies, le monde a connu de grands changements. Le gouvernement français lui-même a pris conscience de l'anachronisme du colonialisme et a préconisé à partir de 1960 *une politique de décolonisation*. Aujourd'hui, si, par démagogie ou autre motivation, on trouve nécessaire la reconnaissance et récompense en faveur des vétérans de la guerre coloniale, ne faudrait-il pas plutôt augmenter sans autre commentaire les allocation à ceux – là et leur décerner les médailles, que le redresser un panneau moral pour camoufler une question immorale du passé.

Actuellement, nous le peuple vietnamien concentrons notre savoir-faire et notre force dans la coopération pour le développement, afin de sortir le pays de la pauvreté et du retard. *Un peuple riche, un pays puissant, une société équitable, démocratique et civile*, tels sont nos objectifs majeurs. Je me permets de rappeler les mots d'un de nos leaders—le Général Vo Nguyen Giap—Lors de son interview avec un journal étranger : « *Le peuple vietnamien*

n'oublie pas définitivement la passé, mais il peut laisser derrière lui l'amertume de passé... »

Avant de terminer mon intervention, permettez-moi d'adresser aux frères et amis dans tous les pays qui avaient soutenu sous n'importe quelque forme politique, morale ou matérielle-- la lutte pour la libération de notre peuple, nos sincères et profonds remerciements.

Je vous remercie.

des lettrés patriotiques. Particulièrement à partir de 1886, à la prise de fonction du premier gouverneur général Paul Bert, suivie par le renforcement de politique d'exploitation coloniale, L'intelligentsia féodale a répondu vivement à « l'appel pour le salut royal » lancé par le roi Ham Nghi. Les soulèvements se succédaient, suivis de prés par les mouvements révolutionnnaires Phan Boi Chau et Phan Chu Trinh , par l'affaire d'Empoisonnement de Ha Thanh (Ha Noi), par l'Emeute en Cochinchine et le rebellions des soldats vietnamiens au sein de l'armée française, dont le plus marquant fut le putsch militaire à Thai Nguyen en Août 1917. Une des motivations principales de ces rebellions était la protestation contre l'envoi des soldats indigènes aux fronts d'Europe pendant la première guerre mondiale.

Il en fut ainsi, jusqu'à la naissance du Parti Communiste d'Indochine (1930) qui rattachait au fur et à mesure sa politique d'action à l'objectif de libération nationale. Durant 15 ans- bien que enrayés par les terreurs et massacres ensanglantés crés par les colonialistes français (et en même temps par les fascistes japonais à partir de 1940) – les mouvements politiques et les insurrections armées locales se sont développés sans cesse et ont finalement atteint l'objectif de libération nationale au mois d'août 1945 par l'insurrection générale du Nord au Sud.

Dans la Déclaration d'indépendance prononcée lors du jour de la fondation nationale, le Président Ho Chi Minh affirma que *depuis plus de 80 ans, les colonialistes français, masqués par la devise de liberté, d'égalité et de fraternité, ont envahi notre pays et réprimé notre peuple. Leurs actions étaient à l'encontre de l'humanisme et la juste cause.*

Le peuple vietnamien a de nouveau dénoncé le colonialisme et déclaré la fin de la « présence française » dans notre pays. Or, à peine un mois après notre reconquête du pouvoir, le corps expéditionnaire français, de connivence avec l'armée britannique, fit feu à Saigon, dans une tentative de « retourner le drapeau

tricolore à une colonie perdue ». Tout en dirigeant la lutte du peuple contre les nouveaux agresseurs, notre jeune Gouvernement de la République cherchait toutes occasions possibles à exprimer l'aspiration légitime du peuple vietnamien pour l'indépendance et la réunification nationales ainsi que pour une coopération sincère et égalitaire avec la France nouvelle. Le Président Ho Chi Minh a clairement souligné que les vietnamiens étaient disposés à être *amis* ou même *élèves* des français, mais ne plus jamais retourner à l'esclavage. En vain. Paris était décidé à établir le *statu quo ante bellum*, à exécuter à tout prix la déclaration du 24 Mars 1945 du général De gaulle : « reprendre la plus belle fleur du jardin des colonie » . Paris était convaincu de la victoire de son corps expéditionnaire, comme l'a glissé De Gaulle au Général Commandant en chef du CEFEO Philippe Leclerc : *Nous sommes les plus forts*. Une guerre de grande envergure a évidemment éclaté. Malgré une position de force inégale par rapport à son adversaire français, le peuple vietnamien persistait dans sa résistance, avec un ferme volonté de ruiner l'ambition obstinée des français à « réinstallé sa présence ». De plus la guerre prolongée, de plus elle affaiblit la France tant sur le plan économique que politique. Paris a vus se succéder 7 Commandants générales en chef, 20 premier ministres, dont Jules Moch en poste de 20 jours et René Mayer, tour juste d'une semaine. Puis, la victoire de Dienbienphu rempotée par le peuple vietnamien a définitivement mis fin à l'ambition de « la présence française » Il est à mentionner que, à peine quelques mois après la défaite de Dienbienphu, sur l'ordre de Paris, le
Corps expéditionnaire français renouvela la tragédie vietnamienne en l'Algérie. Huit ans plus tard, avec le traité d'Evian, Paris devait replier ses troupes de l'Algérie et le pays retrouvera son indépendance. Notre Général vo Nguyen Giap avait raison de dire que les *impérialistes sont des mauvais élèves. Ils sont incapables d'assimiler les leçons de l'histoire*. Il a fallu attendre 12 ans après l'évènement de Dienbienphu pour que l'ex-président De Gaulle ait envoyé, le 8 Février 1966, au président Ho Chi Minh une lettre, impliquant : *Si, après la deuxième guerre mondiale, il y avait eu*

en Indochine ? Par le coup de force du 9 Mars 1945, les Japonais ont détenu le Gouverneur général Decoux et mis la main sur l'ensemble de l'Indochine, les troupes françaises on été capturées, se sont rendues ou se sont enfuies vers Kun-Min (Chine) .Les Français ont en fait refusé la coopération proposée par le Vietminh pour la lutte commune contre les Japonais .Alors, que signifiait « la présence française » en Indochine, notamment dans le sens de « protectorat ».

Le 2 Septembre 1945, notre président Hô Chi Minh a eu raison d'affirmer que le peuple vietnamien avait reconquis la souveraineté des mains des Japonais. Par les insurrections générales d'Août, le peuple vietnamien a repris « sa maison ». Lla naissance de la République démocratique du Vietnam, par sa Déclaration d'indépendance, a mis fin à tous les liens coloniaux avec la France. Alors, que restait-t-il, à cette époque historique, de « la présence française « au Vietnam ?

A la lecture de l'histoire de la formation de l'empire colonial, il est claire que « la présence française » d'outre-mer (que ce soit en Asie, en Afrique, en Amérique ou en Océanie), ne constituait que la conquête, le massacre, l'hypocrisie, la domination et l'exploitation. La « présence française » d'outre-mer en général et en Indochine en particulier a été dénoncée par Nguyen Ai Quoc (plus tar hô chi Minh), dans son oeuvre
le procès de la colonisation française, publié dans les années 20 du dernier siècle, puis encore critiquée par Andrée Violis dans son livre Indochine S.O.S, en 1936.

Depuis les premiers coups de canon tirés sur Danang sur l'ordre de l'amiral Rigault de Genouilly, du 1er Septembre 1858 jusqu'au coup de force des Japonais du 9 Mars 1945, la présence française sur le Vietnam fut réelle. Pourtant, il faut préciser que le peuple vietnamien luttait inlassablement contre les envahisseurs français et cherchait par tous les moyens à mettre fin à leur « présence » , pour une simple raison : cette présence ne signifiait que *l'envahissement*

.De génération en génération, la lutte du peuple vietnamien débutait dés l'arrivée des Français jusqu'à l'indépendance du Viêtnam et la fin de ses relations coloniales avec la France.

L'étude de l'histoire vietnamienne à cette époque nous rappelle des similitudes de beaucoup d'autres colonies françaises, notamment l'Algérie, du « coup de fouet » du chef d'Etat algérien (Le Dey) aux huit ans d'insurrection d'Abdel –Kader .... Il est évident qu'aucune colonie française n'avait le souhait, ni la volonté d'accepter « la présence de la Mère patrie de protectorat ».

Parmi les leaders des insurrections contre « la présence française » au Viêtnam, figuraient les lettrés patriotiques aussi bien que nombre de rois, tels que Ham nghi avec son « appel pour le salut toyal », puis les rois Thanh thai et Duy Tan. Pour avoir protesté contre « la présence française », le roi Ham Nghi fut expulsé en Algérie pour 55 ans, jusqu'à sa mort (1888-1943), le roi Thanh Thai à la Réunion pendant 31 ans (1916-1947) avant d'être mis sous détention à domicile à Saigon. Quant au roi Duy Tan, fils de Thanh thai, il fut également exilé à la Réunion pour 29 ans (1916-1945).Malgré tout, la lutte contre « la présence française » se poursuivait sur l'ensemble du territoire vietnamien. Nous pouvons citer ici le mouvement de Nguyen tri Phuong étendu du Sud au Nord, ou encore celui de Hoang Hoa Tham qui perdurait plus de 10 ans (1903-1913). Tous les leaders d'insurrection, une fois capturés par les Français, n'avaient aucun moyen d'échapper à la peine capitale, comme Nguyen Trung Truc et Hoang Hoa Tham. De leur coté, les Français ont payé un pris cher lors des campagnes de conquête. Prenons comme exemple leur deux envois militaires au Nord ou les deux commandant en chef français, francis Garnier et Henri Rivière, ont payé de leur vie leurs crimes contre les vietnamiens.

En 1884, le traité viêtnamo-français traité Patenôtre fut conclu. Il s'agit du traité de capitulation de la Cour de Hue, reconnaissant le protectorat français. Donc, se poursuivirent des mouvements populaires anti –français, sous la direction du roi de Ham Nghi et

QUELQUES REFLEXIONS SUR LA PRESENCE FRANCAISE AU VIETNAM

TRAN TRONG TRUNG
-VIÊT NAM-

Mesdames, Messieurs,
Permettez- moi de faire
mon intervention, intitulée

C'est un grand honneur pour moi de participer à ce colloque, je tiens d'abord à adresser à vous tous ici présents mes salutations de solidarité et d'amitié.

Je Voudrais en particulier remercier nos amis algériens pour m'avoir invité et facilité ma participation à cet évènement.

Et je souhaite à ce colloque de bons succès.

A l'heure actuelle, les relations entre la République socialiste du Vietnam et la République Française sont en voie de développement satisfaisant. Pourtant elles connaissaient aussi les hauts et les bas. Pour ma part, ce colloque ne devrait pas être l'occasion de rappeler un passé douloureux dans les relations de ces deux pays. Comme le thème proposé par le colloque aborde la vérité historique, il m'est amené à quelques réflexions sur « la présence fraçaise » au Vietnam dans le passé.

D'abord, il convient de recadrer cette « présence » dans les différents contextes historiques, afin de mieux appréhender le changement substantiel de ce mot. A mon sens, nous pouvons définir le mot « présence » , utilisé dans le cadre de ce colloque, comme « souveraineté » française sur les territoires d'outre-mer. Néanmoins, après la défaite française face à l'Allemagne et l'occupation qui en résulte, la présence allemande s'est substituée à la présence française d'outre-mer ? le 8 décembre 1941 – justement un jour après le déclenchement de la guerre de pacifique – l'amiral Jean Decoux- Gouverneur général en Indochine- signa un accord de coopération avec le Japon, permettant l'occupation japonaise et la soi –disant « défense commune de l'Indochine » mais il n'en résulte que l'établissement d'une base militaire nipponne contre l'Alliance. Qu'était alors « la présence » française

Sommaire

OUELQUES REFLEXIONS SUR LA PRESENCE FRANCAISE AU VIETNAM.....5

TRAN TRONG TRUNG VIÊT NAM

- FORUM INTERNATIONAL ORGANISE EN ALGERIE SOUS LE THEME DE « LE COLONIALISME ENTRE LA REALITE HISTORIQUE ET LA POLEMIQUE POLITIQUE » 15

EXCELLENCE LUIS NETO KIAMBATA